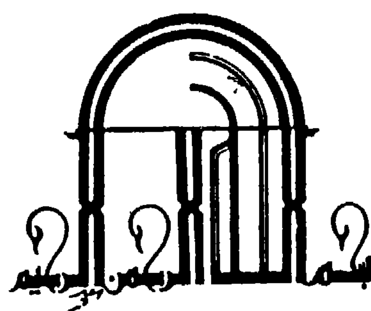
التكشيف والتصنيف
في مراكز المعلومات العربية

ندوة ومناقشات

إشراف
د. وحيد قدورة
الأستاذ المساعد بالمعهد الأعلى للتوثيق
بجامعة تونس

مراجعة وتقديم
د.عبدالجليل التميمي
الأستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
بجامعة تونس

الرياض – تونس
١٤١٤ هـ/١٩٩٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعات

مكتبة الملك فهد الوطنية

السلسلة الثانية (١٦)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والبحوث في إطار علم المكتبات والمعلومات بشكل عام

يأتي نشر هذا الكتاب في إطار اتفاقية النشر المشترك بين مكتبة الملك فهد الوطنية ومركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات.

ويضم الكتاب أعمال الندوة العربية الأولى للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول "التكشيف والتصنيف في مراكز المعلومات العربية" ، المنعقدة في زغوان – الحمامات (تونس) في المدة من ٦ إلى ٩/٧/ ١٤٠٨هـ الموافق ٢٣ إلى ٢٦/٢/ ١٩٨٨م.

كما يشتمل الكتاب في آخره على نصوص مداولات ومناقشات مشروع الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

٠٢٥,٤
ن ٢٤٥ الندوة العربية حول التكشيف والتصنيف في مراكز المعلومات العربية (الأول : ١٤١١ : تونس)
التكشيف والتصنيف في مراكز المعلومات العربية... / تنظيم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ؛ اشراف وحيد قدورة ؛ مراجعة وتقديم عبدالجليل التميمي .- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ؛ تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م.
٢٦٨ ص ؛ ٢٥ سم .- (السلسلة الثانية ؛ ١٦)
ردمك ٩٩٦٠-٠٠-٠٠٧-٩
١ . التصنيف ٢ . التكشيف أ . الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ب . العنوان جـ . السلسلة

رقم الإيداع : ١٤-٠٠١٤
ردمك : ٩٩٦٠-٠٠-٠٠٧-٩

المملكة العربية السعودية الرياض : ١١٤٧٢ ص.ب : ٧٥٧٢ هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨ ناسوخ : ٤٦٤٥٣٤١

كشاف الموضوعات

الموضـــوع **الصفحـــة**

تقـــديـم

ما من شك أن الحركة المكتبية على صعيد البلاد العربية قد عرفت خلال العقدين الأخيرين ، إنجازات معرفية مهمة تمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات والجمعيات المكتبية ونشر الدراسات الأكاديمية وظهور دوريات متخصصة وطلائعية وبروزأساليب واجتهادات مختلفة في معالجة القضايا المتعلقة بالمكتبات والمعلومات والأرشيف، وهذا ما كان له الأثر المباشر في تطور هذا القطاع تطوراً ملحوظًا وإيجاد أرضية ومناخ جديدين للتكامل العلمي بين كل المتخصصين العرب والدوليين .

وقد سعت تونس من خلال مؤسستها الجامعية : **المعهد الأعلى للتوثيق** ، عندما تولينا إدارته العلمية، أن تؤدي دوراً رائداً وجديداً في تقدم علوم المكتبات والمعلومات والأرشيف . وقد تم ذلك من خلال عقد سبعة عشر مؤتمراً دوليًا ونشر اثنين وعشرين كتابًا ضمت أعمال المؤتمرات المنظمة وعدداً من رسائل الدكتوراه التي نوقشت في جامعات القاهرة والمغرب الأقصى وباريس ولندن وكندا ، هذا فضلا عن تونس . ثم إنشاء **المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات** التي عدّت من أهم المجلات المكتبية في الوطن العربي ، وقد صدر منها خمسة أعداد . وقد أصبح **المعهد الأعلى للتوثيق**، أحد المنابر المتحرّكة والفاعلة عربيًا ودوليًا في إشعاع علوم المكتبات والمعلومات واستقطاب الجديد وتوظيفه لخير هذه العلوم في لغة الضاد أولاً ثم الفرنسية والإنجليزية . كما عمل على ربط المغرب العربي بمشرقه من خلال قنوات الاتصال المعرفي . وقد توج هذا النشاط العلمي الهادف والمخلص ، عندما وفقنا في انشاء **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** بتونس، بعد أن ذللنا كل العراقيل النفسية والإدارية والإقليمية التي حالت ، في السابق ، دون إنشائه .

وكنا نؤمل من أعماقنا أن تستمر تونس في استقطاب الخبرة والمعرفة

العربية والدولية في علوم المكتبات والمعلومات والتوثيق ، إلا أن ذلك النشاط توقف ، وتوقفت معه كل الأنشطة العلمية على صعيد عربي ودولي .

وإيمانًا منا بأهمية قطاع المكتبات والمعلومات وتلبية لاحتياجات الإخوة المتخصّصين العرب الذين منحونا ثقتهم ودعمهم العلمي ، ودعوتهم لنا ، من جديد، للدفع بالحركة المكتبية إلى الأمام ، أخذنا على أنفسنا العهد بتنشيط هذه العلوم التي شكلت أحد الاهتمامات الأساسية الثلاثة لمركزنا . ومبادرتنا اليوم بنشر أعمال الندوة العربية الأولى حول : **التكشيف والتصنيف في مراكز المعلومات العربية** ، تترجم صادق عزمنا على السعي نحو تأطير أفضل لمجالات التعاون في قطاع علوم المكتبات والمعلومات ، وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصّصة وإنشاء **المجلّة العربية للتوثيق والمعلومات** التي أعلنا عنها ، راجين أن نوفق في خدمة المعرفة المكتبية على صعيد الوطن العربي، ويدنا ممدودة لكلّ المخلصين العاملين للانضمام إلينا ، لا يحدونا في هذا ، إلا خدمة العلم العربي .

أنتهز هذه الفرصة ، لأشكر د. وحيد قدورة الرئيس السابق **للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** ، لتفضله بقراءة المخطوطة والإشراف عليها أثناء الطبع . كذلك د، عبد المجيد بوعزة الرئيس الحالي للاتحاد الذي تفضل هو الآخر بقراءة الملخصات الإنجليزية . كما أود بالمناسبة أن أرفع شكري وامتناني للهيئة التي تدير **مكتبة الملك فهد الوطنية** بالرياض ، على تفضلها قبول نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مركزنا ، خدمة للمعرفة العربية الإسلامية ، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

زغوان في ٨ أبريل ١٩٩١م

د. عبد الجليل التميمي

كلمة د. عبد الجليل التميمي
في افتتاح الندوة العربية الأولى للمعلومات

حضرة الأستاذ محمد السوداني والي زغوان المحترم

حضرة الدكتور وحيد قدورة رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

حضرات الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد

ضيوفنا الأعزاء

سيداتي ، سادتي

إنها حقًا للحظات سعيدة أن تجتمع في تونس هذه الندوة العربية الأولى المتخصصة في مناخ فكري جديد ، اتسم بعمق التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية وبمنح الثقة المطلقة للمخلصين العاملين في كل مجالات الإبداع والتجديد المعرفي .

نعم نحن سعداء أن نؤكد تواصل الحركة المعرفية الهادفة التي أقمناها منذ خمس سنوات مع المتخصصين العرب وغير العرب في مجال التوثيق والمكتبات والمعلومات والأرشيف ، وهي الحركة التي توجت في نطاق **المعهد الأعلى للتوثيق** بتنظيم سبعة عشر مؤتمرًا دوليًا ، وبنشر العديد من المنشورات الأكاديمية المرجعية بثلاث لغات ، وفضلاً عن ذلك ، فإن إنشاء **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** واحتضان تونس منذ سنتين لمقره ، يعد هو الآخر أحد المكاسب الجوهرية التي أعتز بها المهنيون والمتخصصون العرب في علوم المكتبات والمعلومات ، حيث علقوا عليه الآمال العلمية الكبيرة التي تتطلب دقة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد العربية بوصف أن معركة المعرفة والمعلومات أصبحت اليوم حاسمة في تقدمنا أو تخلفنا .

إن أشد ما يحتاج إليه الباحث اليوم في علوم التوثيق والمكتبات والمعلومات هو إيجاد مخبر توثيقي مستقل بعيد عن كل أنواع الالتزامات السياسية أو الظرفية وخصوصاً أمزجة المسؤولين الإداريين ، حتى يعمل في إطاره كل المتخصصين والمهنيين بتبادل خبراتهم ومناقشة مختلف اهتماماتهم ومشاغلهم وتحديد الصلاحيات المستقبلة ، وتقديم النصيحة والعون لمختلف المؤسسات البحثية والتوثيقية في البلاد العربية.

ولعل مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات الذي أسسناه قبل سنتين، يعد أحد هذه المخابر الهادفة والعاملة التي يمكن للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات أن يعمل في إطارها وينجز مختلف المشاريع العملية التي يطمح لتحقيقها العاملون المخلصون . كما أن مركزنا الناشئ والذي هو مركزكم جميعًا ، سوف يكون ولا شك في خدمة المعرفة العربية الإسلامية، وسوف لن يألو جهداً - بإذن الله - في تقديم الدعم العلمي؛ وهو يعاهدكم بالتعاون مع كل المتخصصين ودون استثناء مؤملين إقامة حوار مسؤول مع كل المؤسسات التوثيقية في البلاد العربية والدولية ومع إدارة التوثيق والمعلومات التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لا تحدونا في ذلك إلا الرغبة في خدمة العلم، والعلم وحده .

ولا بد لي في خاتمة هذه الكلمة أن أنوه بما وجدناه لديكم ، حضرة الأخ الأستاذ والي زغوان، من تفهم صادق ومخلص لنشاط مركزنا ، ومساعدة لحل كل المشاكل التي اعترضت سبيل إنجازه ، وحرص شديد لتشجيعنا بالقول والفعل ، فلكم منا جزيل الامتنان والشكر والتقدير .

شكري كذلك إلى الأستاذ زكريا بن مصطفى وزير الشؤون الثقافية ، الذي أبدى دومًا عطفًا خاصًا على مشروعنا ، والذي قبل بامتنان افتتاح هذه الندوة، لولا التزامات وزارية ، حتمت حضوره في مجلس النواب هذه الساعة بالذات

لمناقشة أحد القوانين الثقافية المهمة . وهو يبلغكم تحياته ويتمنى لندوتنا التوفيق والنجاح .

كما أحب – أيضًا – أن أنوه هنا بمواقف الأوفياء والمخلصين من رجالات أمتنا الذين منحونا ثقتهم فيما نحن في سبيله ، تصميماً وهدفًا وعملاً . فلا مكان في تونس والأمة العربية إلا للمخلصين الذين أثبتوا أهليتهم وعملهم لبث المعرفة وتشريف العلم ومنحه دورًا جديداً .

شكرنا – أيضًا – لضيوفنا الأعزاء الذين منحونا ثقتهم، وتحملوا معنا جشامة الأمانة العلمية الملقاة على عاتقنا جميعًا ، لتعزيز دور **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** ليكون بالفعل اتحاداً من أجل تشريف المعرفة العربية في المستقبل .

كان الله في عوننا جميعًا لخدمة العلم الحق؛

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د . عبد الجليل التميمي

كلمة د. وحيد قدورة
في الافتتاح

حضرة الأستاذ محمد السوداني والي زغوان المحترم

حضرة الدكتور عبد الجليل التميمي مدير مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات

حضرات الضيوف الكرام ، زملائي الأعزاء

أيها السادة والسيدات

إنه لمن دواعي الابتهاج والارتياح أن نلتقي في هذه الندوة العلمية التي ينظمها الاتحاد العربي **للمكتبات والمعلومات** بالتعاون مع **مركز الدراسات** والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات لتناول موضوع فني دقيق في مجال المكتبات والمعلومات وهو : " **التكشيف والتصنيف بمراكز المعلومات العربية** " . إننا سعداء بتنظيم هذا اللقاء العلمي في إطار **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** الذي يبدأ نشاطه العلمي منذ تأسيسه بجمع نخبة من المتخصصين والمسؤولين عن قطاع المكتبات والمعلومات، في البلاد العربية لمعالجة موضوع لم يحظ بعد بالبحث والدرس الكافي ويتعلق بالتحليل الموضوعي لأوعية المعلومات ، وهو يسعى بذلك إلى إقامة جسور التعاون بين المكتبيين العرب لتدارس قضاياهم العلمية والمهنية وتبادل خبراتهم في نطاق حوار صريح بناء ، ويطمح إلى توحيد جهود كل العاملين في حقل المعلومات للإسهام في الرفع من شأن المهنة والنهوض بهذا القطاع الحيوي في حياة المجتمعات ؛ ذلك لأن المعلومات تعد اليوم دعامة أساسية من دعائم التنمية في

المجتمع المعاصر ، إذ تعتمدها المؤسسات والأفراد في عمليات التخطيط والإدارة واتخاذ القرارات والقيام ببحوث علمية وغيرها من الأنشطة .

وبالرغم من هذه الأهمية القصوى للمعلومات فإن المجتمع العربي لازال يعيرها عناية غير كافية الأمر الذي يفسر النقص الحاصل في عدد المكتبات وعدد المتخصصين ، وأيضًا تدني مستوى خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز التوثيق العربية التي تعاني من جملة مشاكل لا تزال تعيق إسهامها في عملية التنمية، فالقضايا الفنية ، مثلاً ، لم تجد حلولاً توحدها ، إذ استمرت الاختلافات في أساليب الفهرسة والتصنيف لأوعية المعلومات العربية ، فتعددت قوائم رؤوس الموضوعات العربية وأنظمة التصنيف وغيرها من لغات التوثيق . لذلك ستسعى ندوتنا إلى الإسهام في دراسة هذه القضايا وذلك بتقييم لغات التوثيق المستعملة عندنا ، وإعداد تصوّر لنظام تصنيف عربي و مكانز عربية ، ومتابعة مشروع القائمة العربية الموحدة لرؤوس الموضوعات، وكذلك دراسة قضية استخدام التكنولوجيا في مجال المعلومات وبالتحديد في عملية التكشيف.

إن الموضوع في غاية من الأهمية وعليه يتوقف نجاح أو فشل مؤسساتنا التوثيقية. لذلك بادر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، رغم حداثه سنّه إلى وضعه في سلم الأولويات حتى يستجيب ويتفاعل مع مشاغل وطموحات المكتبيين العرب ويكون في مستوى الآمال المعلقة عليه .

إنني أغتنم هذه المناسبة االسعيدة ، لأثني على مجهود الحكومة التونسية التي رحّبت بالاتحاد منذ تأسيسه في القيروان في سنة ١٩٨٦، وأيدته، وساندته في مسيرته حتى يرسي قواعد ثابته في أنشطته ، خاصة وأن تونس هي مقرّه ، وفي اختيار الزملاء العرب لها اعتراف بمكانتها بوصفها مركز إشعاع حضاري وثقافي متميز في البلاد العربية ، وبالدور الرائد الذي تلعبه في سبيل تقدم قطاع المكتبات والمعلومات .

أنتهز الفرصة كذلك لأنوّه بكل من ساعدنا في تنظيم هذه الندوة وأخص بالذكر السيد محمد السوداني والي زغوان الذي استجاب لدعوتنا وتفضل بتقديم الدعم لها، وكذلك الأستاذ عبد الجليل التميمي الذي يعدّ من أبرز مؤسسي هذا الاتحاد وكان ولا يزال يدعم هذا الاتحاد ، وما تأسيسه لمركز البحوث الجديد إلا دليلاً على تحمّسه واقتناعه بالدور الخطير للمعلومات في دفع حركة البحث العلمي .

وفي الختام أوجّه شكري العميق إلى كل الأساتذة المشاركين في الندوة الذين استجابوا لدعوتنا وتفضلوا بتشريفنا بالحضور والإسهام بكل ما لديهم من خبرة في معالجة موضوع اللقاء ، وأتمنى لضيوفنا إقامة طيبة في ربوع تونس الخضراء وأن تكلل مساعينا بالتوفيق والنجاح . وما توفيقي إلا بالله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. وحيد قدورة

رئيس الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

قصيدة د. محمد بن حسن الزير :
بمناسبة إعلان الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالقيروان

كلنا إخوان صدق	من بلاد عربيه
قد أتينا لاجتماع	لقضايا مكتبيه
وبناء لاتحاد	فيه أهداف جليه
يجمع الشمل لقوم	قد تفانوا للقضيه
" والتميمي " قد دعانا	في الرحاب التونسيه
ضمنا الحب بدار	هي بالفضل حريه
وسعدنا برفاق	أهل صدق وحميه
ووزير العلم شرّف	دفعة الركب سنيه
جاء يذكي العزم فينا	انطلاق برويه
ابذلوا الجهد وكونوا	خلوة الدرب القويه
اعقدوا العزم بجد	نحو فعل بعد نيه
واشكروا الله دوامًا	ثم للقطر تحيه
اكرم الجمع بصدق	حاتميّ الأريحيه

د. محمد بن حسن الزير

عميد شؤون المكتبات بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

دراسة تجريبية لاستخدام العناوين
في التصنيف الآلي واسترجاع المواد

د. أوديت بدران
قسم المكتبات / كلية الآداب
الجامعة المستنصرية – بغداد

إن اختيار الوسيلة لتمثيل المادة المعينة يعدّ أول خطوة في تصنيف المواد [1] . وتوجد هناك عدة طرق لنظم التصنيف اليدوي، والتي تشمل اختيار ما يمثل المواد من قائمة مقننة أو من مكنز أو من نص والتي بموجبها يستطيع المصنف أن يضع المادة في مكانها المناسب. أما التصنيف الآلي فإننا نتوقع أن يتم دون أن يضيع المصنف أي جهد . لذلك قد يكون احتمال اختيار الكلمات لتمثل المواد من العنوان أو عنوان المصدر المشار إليه. وقد أجرى شيمينوفش[2] تجربته على ذلك ووجد أنه يمكن استخدام الكلمات الواردة في العناوين في عملية التصنيف الآلي ، كما توصل فايمان[3] إلى أنه يمكن اعتماد الكلمات في العناوين و المستخلصات لتصنيف المواد في الموضوعات العلمية .

وقد أجريت تجربة أخرى باللغة العربية[4] استخدمت فيها الكلمات من العناوين والمستخلصات معا لغرض التصنيف الآلي حيث أعطت نتيجة مرضية .

سنحاول هنا تقديم تجربة جديدة نستخدم فيها الكلمات الواردة في العناوين، ولتجربة تطبيق معادلة تأخذ في الحسبان نسبة الكلمات المشتركة و عدد مرات

تكرارها في المجموعة . كما تهدف الدراسة هنا إلى معرفة مدى نجاح تطبيق هذه المعادلة في تصنيف المواد داخل المجموعة الواحدة و إمكانية تسلسل المواد في موضوع التكنولوجيا العام .

الطريقة أو التكنيك :

تفترض الطريقة المتبعة هناك أنه في حالة وجود كلمة أو أكثر مشتركة بين مقالتين أو أكثر سيكون هناك اقتران بين المقالات. في بعض الحالات قد تقترن المقالات بكلمة واحدة فقط . لإيجاد تسلسل للمقالات يحسب مجموع عدد الكلمات فيها بشكل معكوس ، ويعني ذلك أنه اذا كان مجموع الكلمات الواردة في مقالتين هو ٨ يكون المعكوس هو ١/٨ ولإعطاء قيم للكلمات ترتب حسب عدد مرات التكرار العالي أولاً ثم الأقل ويفترض هنا انه كلما زاد عدد مرات تكرار الكلمة كلما كانت الكلمة أقل دلالة لموضوع معين او لتفريع من موضوع في المجموعة . لذلك فقد استفاد كل من فلاد وش وكوك (٥) من هذين الافتراضين ووضعا معادلة لقياس قوة الاقتران ولإمكانية تسلسل المقالات في المجموعة كالآتي :

$$\text{قوة الاقتران (ن)} = \text{ ٤ } \frac{\frac{\text{م}}{\text{مج ت م}}}{\text{مج ك}}$$

حيث :

م = تعني عدد الكلمات المشتركة

مج ت م = تعني مجموع عدد مرات تكرار الكلمات المشتركة

مج ك = تعني مجموع عدد مرات الكلمات في المقالتين .

لتوضيح ذلك نفترض الحالة المثالية التي تكون فيها قوة الاقتران في أعلى درجة وذلك في حالة وجود مقالتين (س ، ص) وتمثل مقالة (س) عنوان (ع)

فقط ، وتحمل مقالة (س) عنوان (ع) فقط وفي هذه الحالة فإن :

عدد العناوين هو ٤

عدد الكلمات المشتركة هو ١ (ع)

عدد مرات تكرار الكلمة المشتركة هو ٢ (ع في س) (ع في ص)

مجموع عدد الكلمات في المقالتين هو ٢

فيكون حساب قيمة النسبة كالآتي : $\dfrac{\dfrac{١}{٢} \times ٤}{٢}$ ١

إن الرقم (١) الناتج يمثل قيمة الاقتران في حالة التطابق التام ووجود عدد الكلمات نفسه في المقالتين وتعطي هذه النتيجة الاقتران المثالي .

وهكذا تحسب قيم نسب العلاقة بين المقالتين في المجموعة . إن رقم (٤) يبقى ثابتا . وسبب وجود معامل (٤) يفسر معادلة بشكل : $X = kY$

إن K هو ثابت ويساوي ٤

في حالة مثالية عندما $x = 1$

وحساب دالة $Y = \dfrac{١}{٤}$ وأن $K\dfrac{١}{٤} =$ ١

عليه يجب أن يكون $K = ٤$ وهو ثابت المعادلة

وعليه أن أحسن حالة حين يكون هناك عدد الكلمات نفسه في أي مقالتين وتطابق تام في الكلمات بين أي مقالتين.

جمع البيانات :

لتطبيق المعادلة المذكورة سابقًا وقع الاختيار على مجموعة المقالات المنشورة

في مجلة الهندسة والتكنولوجيا، والتي هي مجلة علمية تصدر عن الجامعة التكنولوجية ببغداد – العراق ، بدأت تصدر هذه المجلة منذ عام ١٩٧٧ ولمدد غير منتظمة . كما أنها تحتوي على مقالات باللغتين العربية والإنجليزية وتحمل عناوين المقالات العربية ما يقابلها باللغة الإنجليزية . إذ أن ذلك ساعدنا على اختيار الكلمات من كافة العناوين بلغة واحدة وهي الإنجليزية .

جمعت كافة المقالات والتي بلغ عددها ١٠٦ مقالات للفترة الزمنية من ١٩٧٧ – ١٩٨٦ . وجد أن هناك ٢٦ مقالة صادرة باللغة العربية و ٨٠ مقالة صادرة باللغة الإنجليزية.

حاولنا في بادئ الأمر حساب المصادر (أو الإشارات الببليوغرافية) المشار لها في نهاية ١٠٦ مقالات ووجدنا أن عدد المصادر هو ١١١٣ مصدراً وتمّ حساب المصادر المشتركة ونتج أن عددها قليل جداً، ولذلك لم نستمر في معرفة عدد مرات التكرار ووقع الاختيار على الكلمات الواردة في العناوين لتمثل المواد في عملية تصنيفها ثمّ حسبت كافة الكلمات ، ووجد أن المجموع الكلي هو ٥٢٢ كلمة ، ثم أبعدت حروف الجر فقط وبلغ عددها ١٩ كلمة وأصبح العدد الكلي النهائي للكلمات التي أجريت عليها التجربة هو ٥٠٣ كلمات.

التجربة :

يفتح ملف (س) في الحاسب باستخدام لغة بيسك BASIC لإدخال كافة عناوين المقالات بعد إبعاد حروف الجر فقط مع وضع رقم تسلسلي لكل مقالة وكذلك الإشارة إلى مجموع عدد الكلمات في كل مقالة ووضع حرف †A إزاء كل مقالة صادرة باللغة العربية .

شغل البرنامج* على هذا الملف لفرز الكلمات وترتيبها هجائيًا مع تبيان رقم المقالة التي ترد فيها الكلمة إذ أن ذلك يبين عدد مرات التكرار للكلمة. مع المحافظة على أرقام المقالات نفسها .

(*) يوجد هناك أيضًا برنامج خاص عنوانه Famulus إذ أنه يفرز الكلمات هجائيًا ويسلسلها حسب عدد مرات تكرارها في المجموعة.

هنا يتكون لدينا ملف جديد (س) وشغل عليه برنامج لتطبيق المعادلة السابقة فيتكون لدينا ملف جديد (ع) يبين فيه نتائج تسلسل المقالات حسب قيم نسب العلاقات فيما بينها ، ومن ثم يتم الاسترجاع من هذا الملف .

وسيكون هناك ملف خاص (ه) يحتوي على كافة المقالات مع إدراج البيانات الببليوغرافية الشاملة لكل مقالة ، وترتب المقالات هنا حسب أرقامها الواردة في ملف (س) ، ونود أن نشير إلى أن الملفات تقبل أية إضافة جديدة .

النتيجة والمناقشة والاسترجاع :

تم إجراء ٥٤٨ عملية حسابية للكلمات المشتركة وعدد مرات تكرارها . ووجد أن هناك حالات اقتران بين أغلب المقالات. وظهر أن هناك ٤٩٠ حالة اقتران بكلمة واحدة وتراوحت قيم نسب الاقتران (٠٠١ - ٠٠٩) ووجدت ٤٥ حالة اقتران بكلمتين بنسب بين (٠٠٠٥٩ - ٠٢٦٧) ووجدت هناك ٧ حالات تقترن بثلاث كلمات ، وكانت النسب ما بين (٠٠٢٩ - ٠٣٧٥) ، و٣ حالات تقترن بأربع كلمات وتراوحت النسب ما بين (٠٢٢٥،-٠٤٧٤) ، وظهرت حالة واحدة تقترن بخمس كلمات وبنسبة (٠٠٥٤) ، وحالة تقترن بستّ كلمات وبنسبة (٠٢٨٦)، وحالة واحدة تقترن بثماني كلمات وبنسبة (٠٢٤٣) . لم تقترن ستّ مقالات بأية مقالة في العينة وعدّت كل مقالة مستقلة ، ولكنها قد تقترن في حالة إضافة مقالات جديدة بالمستقبل ؛ لم تظهر نسب اقتران عالية في النتائج وقد يكون السبب هو صغر العينة ؛ لأنه حينما تكون العينة كبيرة سيكون هناك مجال أكبر لإيجاد تقارب بين المقالات بقيم ذات نسب أعلى وقد يكون السبب هو كثرة الكلمات العالية التكرار والقليلة الأهمية كما أن موضوع المجلة هو التكنولوجيا بصورة عامة لذلك لوحظ أن هناك كثيراً من المقالات المتفارقه .

تراوح عدد الكلمات المشتركة بين كلمة واحدة وثماني كلمات .

تتم عملية الاسترجاع كالآتي : إذا طلبت مقالات تعالج موضوع الاهتزازات Vibration نحصل على جدول يظهر على الشاشة بالشكل التالي :

قوة الاقتران	رقم المقالة	رقم المقالة	الكلمة
,١٤٨	٥٨	١	bodies
,٠٥٣	٨٤	١	vibration
,٠٢٩	١٠٦	١	elastic Vibration
,٠٥١	٨٤	٥٨	Vibration
,٠٥٩	١٠٦	٥٨	Vibration
,٠٥٦	١٠٦	٨٤	Vibration

نجد أن كلمة Vibration ترد في أربع مقالات (١٠٦، ٨٤ ، ٥٨ ، ١) ، ومما نلاحظه أنه بهذه الطريقة نستطيع الحصول على قيم نسب العلاقات فيما بين كل مقالتين دون الاهتمام بالمقالات الأخرى التي قد تقترن بإحدى المقالتين بواسطة كلمات أخرى . على سبيل المثال إنّ المقالة رقم (١) تقترن مع المقالتين رقم (٢) ورقم (٧٨) أيضاً بواسطة كلمات مشتركة مختلفة ويظهر ذلك كالآتي :

قوة الاقتران	رقم المقالة	رقم المقالة	الكلمة
.١٧٨	٢	١	Beans Timoshenko
..٦٧	٧٨	١	beans

هنا يختار الباحث ما يلبي رغبته ثم يعود ويطلب ملف (هـ) للحصول على البيانات الببليوغرافية الشاملة لكل مقالة .

نلاحظ أيضاً أن مقالة رقم (٢) ومقالة رقم (٧٨) لا علاقة لهما بالمقالات ١٠٦، ٨٤ ، ٨٥، وهذا ما يميز هذه الطريقة عن طرق حساب المصاحبة associatives techniques(٦) لبناء الصفوف ويكون فيها الاسترجاع بشكل مجموعات، والتي من أبرز عيوبها أنه قد ترد كلمة واحدة وقد لا تكون ذات أهمية ولكنها قد تربط عدة مقالات ببعضها وتسبب استرجاع مواد إضافية قد لا يرغبها الباحث .

كما تتميز هذه الطريقة عن طريقة Boolean في البحث الآلي في قواعد البيانات الببليوغرافية إذ أن طريقة Boolean تسترجع كل مقالة بشكل مستقل، ويدقق الملف بأكمله في كل مرة نبحث عن كلمة ، بينما في هذه الدراسة تدقق الكلمات حسب مكانها الهجائي فقط وتحصل على المقالات الموجودة فيها مع المقالات المقترنة بها .

أما من حيث معنى وأهمية الكلمات فيترك ذلك للباحث وحاجته للموضوع المعين . يمكن أن تعد قائمة هجائية بكافة الكلمات في ملف (س) وتخزن ليطلع عليها الباحث قبل البدء في عملية البحث .

أما المقالات المستقلة، أي التي لا تشارك أيًا من المقالات يمكن الحصول عليها أيضاً بواسطة الكلمات التي تمثلها .

التوصيات :

يمكن إعادة التجربة على عينة أكبر وتؤخذ عناوين مقالات في عدة مجلات صادرة باللغة العربية فقط أو بلغتين . هنا يمكن ألا تدخل المقالات المستقلة في الملف (ع) . ويقترح تجربة استخدام الاقتران الببليوغرافي Bibliographic Coupling ، ويتطلب ذلك الاهتمام بصحة واكتمال البيانات الببليوغرافية لكل مصدر مشار له في نهاية كل مقالة . كما يجوز إعادة التجربة على الإشارات

الببليوغرافية المشاركة Co-citations. إن اختيار الكلمات من المستخلصات وحدها أو بالإضافة إلى الكلمات في العناوين يكون وسيلة مناسبة لتمثيل المواد واختبار الطريقة الواردة هنا، ولكن مما يجدر ذكره هو أن أغلب المقالات العربية لا تحمل مستخلصات وكذلك لا تحمل كلمات مفتاحية . وأخيراً يمكن إعادة التجربة دائمًا دون إبعاد أية كلمة .

المصادر

1 - Batten, Williams E. " Document description and representation" In Annual Review of information Science and Technology. Carlos A. Cuadra. 8(1973) : 47 - 68

2 - Schiminovich, S. "Automatic classification and retrieval of documents by means of bibliographic patters discovery algorith ". Informatic storage Strorage and Retrieval 6 (1971): 417 - 435

3 - Feinman, R.D. & Kwock, K.L. "Classification of scientific documents by means ofself - generation group employing free language ". Journal of the American Society for Information Science 24 : 5 (1973): 382 - 396

٤ - أوديت بدران . تجربة استخدام العناوين والمستخلصات في التصنيف الآلي . مؤتمر كلية الآداب الأول/ في الجامعة المستنصرية ٤ - ٦ أيار ١٩٨٦

5 - Vladutz, G & cood J. "Bibliographic coupling and subject relatedness" Proceedings of the 47 th ASIS annual meeting 21 (1984) :204 - 207. N.Y: Knowledge Industry Publications, Inc. 1984.

6 - Van Rijsbergen, S. Information retrieval. 2d. ed. London: Butterworths, 1979 P.39.

التعاون المكتبي في البلدان النامية
الهوة بين الآمال والواقع

د. عبدالمجيد بوعزة
المعهد الأعلى للتوثيق
تونس

مدخل :

لم يحظ موضوع التعاون المكتبي في البلاد النامية باهتمام كبير في المدة ما قبل السبعينات . بيد أن الأمر بدأ يتغير خلال السبعينات حيث نظم الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات و مراكز المعلومات ندوة لدراسة هذه المسألة . وفي ذات الوقت بدأ الباحثون عامة والأكاديميون خاصة ينظرون إلى المسألة المذكورة بعين الاهتمام . ويركز هذا المقال على العوائق التي تمنع من إقامة تعاون بين المكتبات في البلاد الساعية إلى النمو، ويناقش الجزء الأول من المقال العوائق المذكورة التي تم تصنيفها إلى :

١ . عوامل اقتصادية.

٢ . عوامل سياسية.

٣ . عوامل بشرية – مهنية.

٤ . عوامل أخرى اجتماعية – ثقافية.

أما الجزء الثاني من المقال فهو يتناول الخطط التي وضعها الدارسون في هذا الحقل لتخطي العوائق الآنفة الذكر .

يعرف الأستاذ كانت مفهوم التعاون المكتبي كالآتي : " إن هدف التعاون المكتبي هو تمكين مجموعة من المكتبات من الاستفادة من المعطيات الببليوغرافية و ما يتوافر لديها من الخدمات و الامكانات المادية والبشرية والتكنولوجية . " (١) . وتعريف الأستاذ كانت يشبه إلى حد كبير تعريف الباحثة ماركسون التي تقول " إن هدف إقامة التعاون بين مكتبتين أو أكثر هو تسهيل وتدعيم الأنشطة المكتبية و استغلال الإمكانات المتوافرة لديها و الخدمات المقدمة لرواد هذه المكتبات " (٢).

إن المتمعن في وضع البلاد النامية يلاحظ أنها تشترك في كثير من الخاصيات ، كندرة الأطر المقتدرة والتربية المتواصلة و الثروات المادية ، ووجود حكومات تتميز بعدم الاستقرار و عدم توزيع مصادر القرارت والتغيير الدائم في الأولويات و غياب التأثير العلمي على الأطر العليا الحاكمة ووجود أنظمة اتصال ومواصلات متدنية(٣).

العوائق المانعة من إقامة تعاون مكتبي في البلاد النامية :

أ - غياب التعاون المكتبي في البلاد النامية :

من الأشياء التي لا يختلف في شأنها اثنان، أنه لا توجد مكتبة واحدة في العالم قادرة بمفردها على التزود بكل ما ينشر على المستوى الدولي . ويذهب بعض الباحثين أبعد من ذلك ، مؤكدين أنه لا توجد مكتبة واحدة قادرة على إنجاز ذلك ولو كان على المستوى القطري . يذكر الأستاذ محمد أمان أن عجز مراكز المعلومات على تحقيق هذا الهدف يعزى إلى " النمو الهائل الذي شهدته المعرفة الإنسانية و تزايد عدد المنشورات " (٤) . أما الباحث ديليموس فهو يفسر هذه الظاهرة مستنداً إلى الإمكانات الاقتصادية المحدودة في البلاد النّامية وغيرها على حد سواء (٥) .

ونظراً للثورة الهائلة الحاصلة في مجال المعلومات والإمكانات الاقتصادية المحدودة، بدأت بعض البلاد الصناعية عامة والأنجلو - سكسونية والإسكندنافية خاصة ، تتجه نحو أنظمة ناجعة للتعاون المكتبي بقصد تمكين رواد المكتبات من الاستفادة من الإمكانات المتوافرة بأكثر من مكتبة واحدة . ومما يؤسف له في هذا المجال هو أن مثل هذه المشاريع لم تجد آذاناً صاغية في البلاد النامية . كتب الأستاذ آشام بخصوص غياب التنسيق بين المكتبات الجامعية في البلاد النامية يقول : " قد تكون لكل مكتبة جامعية قواعد وسياسة و نظام خاص في مجال الفهرسة و التصنيف .. فأنت لا تجد بين المكتبات تعاوناً و لا تبادلاً للمعلومات ، ولا إعارة متبادلة للكتب و الدوريات و غيرها من المنشورات، ولا تنسيقاً في مجال التزويد " (٦) .

وقد أثبت عدد من الباحثين وجود هذه الظاهرة . من ذلك أن كلا من عبد العزيز عبيد(٧) وكوبر(٨) وقعيجة(٩) لاحظوا غياب مكتبة مركزية بالجامعة التونسية، وأن كل معهد أو كلية أو قسم يدير مكتبة بصورة مستقلة عن المؤسسات التعليمية الأخرى . وما قيل في شأن المكتبات الجامعية التونسية ينطبق على وضع المكتبات المدرسية و العامة و المتخصصة في هذا البلد العربي . كما لوحظت هذه الظاهرة في مصر . يذكر الأستاذ محمد أمان معلقاً على وضع المكتبات الجامعية في مصر أنه " نادراً ما تتم الإعارة المتبادلة للكتب بين مكتبة جامعية مصرية وأخرى . فغالباً ما يضطر الطالب إلى التنقل بين مكتبة جامعية و أخرى لقراءة بعض الكتب أو للحصول على بعض المعلومات التي لا تتوفر في المكتبة الجامعية التي يدرس بها (١٠) .

والأوضاع نفسها تجدها سائدة في بعض البلاد النامية الأخرى كالعراق(١١) ولبنان (١٢) والمغرب والجزائر (١٣) وليبيا (١٤) و إيران (١٥) والهند (١٦) وأندونيسيا(١٧) . وإذا ما كانت إحدى البلاد النامية محظوظة في هذا المجال ، فغالباً ما ينقص التعاون المكتبي بها والتخطيط و التنظيم المحكمين . وهما

شرطان أساسيان لإضفاء النجاح المنشود للمشروع، وتوفير فرص النجاح له .
فلا عجب إذن أن نجد أن التعاون المكتبى في الأردن لا يكتسي صبغة رسمية وأنه ما يزال محدوداً جداً (١٨) . وما قيل في شأن الأردن ينطبق على حال التعاون المكتبي في نيجيريا . والمتمعن في أدبيات التعاون المكتبي في البلاد النامية يلاحظ أن العوائق المانعة من إقامته تنقسم إلى :

١- عوامل اقتصادية .

٢- عوامل سياسية .

٣- عوامل بشرية - مهنية .

٤- أخرى اجتماعية - ثقافية .

ب - العوائق المانعة من اقامة تعاون مكتبي في البلاد النامية :

١- العوامل الاقتصادية :

من الأشياء التي يعرفها العامة والخاصة هو أن البلاد الساعية إلى النمو مع وجود بعض الاستثناءات فقيرة. فمعدل الدخل بحساب الفرد في بعض البلاد الآسيوية والأفريقية يتدنى ليستقر في حدود ١٠٠ دولار .

وهكذا تبرز الإمكانات المالية المحدودة بوصفها أحد العوائق المزمنة التي تمنع التعاون المكتبي في البلاد النامية . ففي حالة عدم توافر الإمكانات المالية تجد المكتبات نفسها عاجزة عن التزود بالكتب والدوريات وغيرها من الوثائق بأعداد كافية تلبي حاجات المستفيدين . وبأخذ هذا الواقع في الحسبان فإن أية محاولة للنهوض بالتعاون المكتبي هي من الأمور العسيرة إذا لم نقل من باب الاستحالة. فمن البديهي أن تكون المكتبات العاجزة عن تلبية حاجيات روادها غير قادرة عن تلبية حاجيات رواد مكتبات أخرى . وقد علق الباحث باركر على هذه المسألة قائلا" إن المكتبيين عاجزون عن تقاسم ما لا يملكون . وقد يفكرون أنه إذا ما تم تقاسم القليل ما بين عدد كبير ، فإن كل مكتبة سوف تنتهي بأقل مما كان متوفراً لديها في البداية " [١٩] .

وبالإضافة إلى كل هذا، فإن تنمية المجموعة المكتبية في البلاد النامية قد يكون بطيئًا ومكلفًا بسبب عدم تقدم صناعة النشر بها. ومثل هذا الواقع يفرض على مكتبات البلاد النامية استيراد الكتب وغيرها من الوثائق من البلاد الصناعية. وقد أورد دليل مؤسسة بوكر (Bowker) الأمريكية للنشر لسنة ١٩٨٤ أن نيجيريا التي تمتلك أكبر صناعة للنشر في أفريقيا الغربية قد نشرت ٢,٣١٦ كتابًا خلال سنة ١٩٨٠، في حين أن المملكة المتحدة قد نشرت خلال المدة نفسها ٤٨,٠٦٩ عنوانًا [٢٠] . ويضيف دليل بوكر أن قيمة الكتب التي صدرتها الولايات المتحدة إلى المكسيك خلال سنة ١٩٨١ قد بلغت قيمة ١٦٥,٦٩٥,٢١ دولارًا، في حين أن قيمة الكتب التي اشترتها من المكسيك لم تتجاوز ٥,٥٧٨,٤٥٢ دولارًا [٢١] . وما يستخلص من مثل هذه الأمثلة هو أن البلاد النامية لا تزال تعول إلى حد كبير على ما ينشر في البلاد الصناعية وبالتالي ، فإن مكتبات البلاد النامية تجد نفسها مضطرة إلى تخصيص جزء كبير من موازنتها للتزود بالكتب والدوريات. ومن الانعكاسات السلبية أيضًا لمثل هذا الوضع هو أن المكتبات بالبلاد النامية تكون غير قادرة على اقتناء الآلات الناسخة اللازمة لاستنساخ المقالات المطلوبة في إطار التعاون المكتبي. يذكر الباحث الكيني ندجوة في مقال نشره حول التعاون بين المكتبات الجامعية في كينيا وتنزانيا وأوغندة: أن ٢٢ مكتبة من مجموع ٨٢ لا تمتلك أي نوع من التسهيلات لاستنساخ الوثائق وأن ٩ منها لم تعر أية دورية [٢٢] .

علاوة على كل العوائق المذكورة ، فإن الوضع المتدني لأنظمة النقل الناتج عن افتقار البلاد النامية إلى الإمكانات المادية الكافية يؤثر بدوره سلبيًا على تنشيط التعاون بين المكتبات في البلاد المذكورة . فكثيرًا ما تكون خدمات البريد بطيئة لا يمكن التعويل عليها ، وهو أمر يعوق التعاون المكتبى . فاعتمادًا على ما كتبه الباحث النيجيرى ونتر ، فإن تبادل كتاب ما بين مكتبتي جامعة لاغوس و جامعة إيبادن بنيجيريا، يستغرق ٧ - ١٧ يومًا . في حين أن مثل هذه العملية لا

تتجاوز ١٣،٣ يوماً إذا ما تمّ اللجوء إلى المركز البريطاني لإعارة الوثائق [٢٣] . وفي السياق نفسه يلاحظ ندجوة الباحث الكيني الآنف الذكر، أن المكتبات الجامعية في إفريقيا الشرقية تمتنع في بعض الحالات عن تبادل الوثائق بسبب الخوف من احتمال ضياع الكتب عامة والمكلفة منها خاصة في أثناء إرسالها عن طريق البريد[٢٤] . كما أن خدمات الهاتف متدنية في كثير من البلاد النامية ولا يمكن التعويل عليها في تيسير التعاون المكتبي .

ومن العوائق التي تمنع التعاون المكتبي في البلاد النامية أيضاً ، النقص الفادح في الأطر المهنية المقتدرة في علمي المكتبات و المعلومات ، فمن البدهي إذن أن تنتهي أية محاولة في هذا المجال إلى الفشل. فإذا ما كانت الأطر المكتبية غير متوافرة ، فلا أمل في توفير شروط النجاح للتعاون المكتبي . ففي مجال المعلومات الوثائقية بالبلاد النامية ، لا نجد سوى عدد قليل من المكتبات الكبرى التي تمتلك أعداداً كافية من الأطر المهنية المقتدرة . ومن ناحية أخرى فباستثناء الهند يعد النقص الحاصل في الأطر المهنية أمراً شائعاً في البلاد النامية[٢٥] . وما وضعية البلاد العربية سوى حالة واحدة من مجموعة حالات أخرى تبرز هذه الظاهرة . كتب الدكتور عبد الله الشريف ملاحظاً في هذا المجال: أن المكتبات الجامعية بالبلاد العربية قد نمت بسرعة فاقت توافر الأطر المهنية المقتدرة اللازمة لتسييرها [٢٦] . ونقص الأطر المهنية في مجال المكتبات في البلاد النامية هو نتاج الإمكانات المالية ، فهذه البلدان تجد نفسها عاجزة عن فتح معاهد لتكوين المكتبيين بأعداد كافية أو عن إرسال أعداد كبيرة من الطلبة للدراسة في الخارج .

٢ - العوامل السياسية :

تزيد بعض العوامل السياسية هذا المشكل تشعباً . علق كويسون على الندوات التي نظمت في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٥ و١٩٧٠ لدراسة موضوع

التعاون المكتبي في بعض البلاد الآسيوية ملاحظًا أن عدم تطبيق التوصيات الصادرة عن تلك الندوات يرجع إلى غياب الدعم من قبل الحكومات الآسيوية[٢٧] وقد أبدى بعض الباحثين قلقهم بخصوص عدم اهتمام الحكومات بالتعاون المكتبي . فعدم دعم الحكومات لمثل هذا المشروع يزيد في توسيع الهوة التي تفصل بين الرجاء و الواقع في مجال التعاون المكتبي . وبعبارة أخرى فإن عدم دعم حكومات البلاد النامية لإقامة تعاون مكتبي من شأنه أن يجعل أية محاولة في هذا المجال تفضي إلى خيبة أمل . وفي هذا السياق يمكن الاستدلال بمثال البلاد العربية . ففي سنة ١٩٥٩ ، نظمت منظمة اليونسكو ببيروت ندوة أوصت البلاد المشاركة بإشراك حكوماتها في إقامة مشروع مشترك للتزود بالوثائق الأجنبية و تبني قواعد موحدة في مجال التصنيف . ومما يدعو إلى الأسف أنه لم يتم تطبيق ولو توصية واحدة من التوصيات المذكورة ، كما اتضح ذلك خلال انعقاد ندوة خبراء اليونسكو حول التخطيط القومي في مجال التوثيق والخدمات المكتبية بالبلاد العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٤[٢٨] . وقد أدت هذه الحالة وغيرها من الحالات المماثلة إلى الشك في حظوظ إقامة تعاون مكتبي في البلاد النامية.

ومما يلاحظ أيضًا في هذا المجال هو أن حكومات البلاد النامية كثيرًا ما تفشل في التخطيط المحكم للنهوض بقطاع الإعلام التوثيقي ، حاكمة بذلك على إقامة تعاون مكتبي بالفشل . وقد يلاحظ بوسو أن عددًا قليلاً من حكومات البلاد النامية قد أدمجت الإعلام التوثيقي في مخططاتها التنموية[٢٩] . ويورد الباحث ونتر أن نيجيريا ليست لها أية سياسة ولا تخطيط ولا تشريع في مجال المكتبات [٣٠] . فقد نكون إذن مغالين في تفاؤلنا بخصوص نجاح التعاون المكتبي بالبلاد النامية في حالة الغياب التام للتخطيط والتنظيم في حقل المعلومات التوثيقية. وقد لاحظ الباحث مون انعدام تنسيق المجهودات في المجال المكتبي بالبلاد النامية مضيفًا أنه غالبًا ما تبرز المكتبات فجأة وبصورة عشوائية[٣١] .

تشير أدبيات التعاون المكتبي إلى أن نجاح أية تجربة في هذا المجال يتوقف إلى حد كبير على مدى نجاعة دور الجمعيات المكتبية. بيد أن هذه الجمعيات غالبًا ما تكون عديمة التأثير في هذا المجال بسبب ضآلة الدعم الذي تتلقاه من قبل حكومات هذه البلدان.

٣ - العوامل البشرية والمهنية :

من غريب الصدف أن نجد أن المكتبيين يمثلون بدورهم في بعض الحالات عقبة أمام إقامة تعاون بين المؤسسات التي يشتغلون بها . واستنادًا إلى باركر ، فإن المكتبيين يشعرون بعدم الطمأنينة بسبب أخطار قد تكون حقيقية أو خيالية لدى بروز فكرة إقامة تعاون بين المكتبات التي يديرونها .

وخوف المكتبيين لا ينحصر في خشيتهم من فقدان شغلهم بل يتجاوزه ليشمل الاستقرار المالي للمؤسسة التي يشتغلون بها (٣٢) . ووفقًا لذلك يعتقد بعض المكتبيين أن أي مشروع من هذا القبيل ، قد يؤدي الى نفقات إضافية قد تثقل كاهل المكتبة . وقد تلعب عوامل التنافس والغيرة لدى العاملين بقطاع المعلومات الوثائقية دورًا سلبيًا في إقامة تعاون بين المؤسسات المعلوماتية . يؤكد بودن في هذا الصدد أن نجاح أية تجربة في مجال التعاون المكتبي سواء كان ذلك على المستوى القطري أو الإقليمي يعتمد على التنظيم المحكم ونكران الذات(٣٣). ومن البدهي أيضًا أن مشروع التعاون المكتبي يؤول إلى الفشل في حالة عدم تحمس المكتبيين.

٤ - العوامل الاجتماعية والثقافية :

مما يمكن ملاحظته أيضًا أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية تؤثر سلبًا على مشاريع إقامة تعاون بين مؤسسات المعلومات الوثائقية في البلاد النامية . فتعدد اللغات على المستوى المحلي أو الإقليمي وارتفاع نسبة الأمية وعدم إدراك الناس لأهمية الدور الذي يمكن للمكتبات أن تلعبه في حياتهم الاجتماعية هي

من العقبات التي لا يمكن تجاهلها لدى حديثنا عن التعاون المكتبي في البلاد النامية . فإذا ما تعددت اللغات في البلد الواحد أو في مجموعة من البلدان المجاورة فإن تبادل الوثائق يصبح غير مجدٍ لأن اللغة التي تفهم هنا قد لا تفهم هناك . وقد لوحظت هذه الظاهرة في بلدان جنوب شرقي آسيا التي كتب في شأنها تي قائلاً : " من البدهي أن تكون إمكانات التعاون الدولي والإقليمي لحل بعض المشاكل المشتركة التي تعاني منها المكتبات محدودة . فبلدان جنوب شرقي آسيا تجد نفسها عاجزة عن التعاون في هذا المجال بسبب تعدد اللغات المحلية وتفاوت مستوى نموها الاقتصادي والتربوي والمكتبي ". (٣٤) كما أن تفشي الأمية بين سكان بلد ما ، من شأنه أن يحد من عدد رواد المكتبة . فإذا ما كان بعض المثقفين لا يدركون أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المكتبة في المجال الاجتماعي والتربوي والاقتصادي ، فما بالك بالأميين الذين قد لا يرون في المكتبة سوى مستودع للكتب . فكلما تجمعت كل هذه العوامل المذكورة تصبح من العقبات العسيرة أمام مشاريع التعاون المكتبي بالبلاد النامية .

آفاق التعاون المكتبي في البلاد النامية :

غير أن مثل هذا الوضع الصعب للتعاون المكتبي بالبلاد النامية ، لم يحد من عزيمة الباحثين الذين تقدموا ببعض التصورات واقترحوا بعض الخطط لتجاوز العقبات التي سبقت مناقشتها . يعدّ الباحث البريطاني باكر من أبرز الباحثين في هذا المجال حيث تقدم بثلاث خطط . تستدعي الخطة الأولى من البلدان التي تعتزم الدخول في تعاون مكتبي أن تكون متقاربة في الإمكانات والثروات . أما الخطة الثانية فهي تستدعي من البلاد المشاركة أن تسلّم بزعامة أحدها . بيد أنه يستحسن أن يكلف البلد الذي يمتلك ثروات مكتبية وتسهيلات أفضل في مجال الحاسب بدور الزعامة . يكمن الدور المذكور في انتاج ببليوغرافية إقليمية عامة أو متخصصة يستفيد منها كل المشاركين . أما خطة باركر الثالثة

فهي تنص على أن يقيم الأعضاء المشاركون مركزًا مستقلاً لإعداد أدوات ببليوغرافية متنوعة . غير أن وضع الخطة الثالثة حيز التطبيق يعدّ أمرًا عسيرًا بسبب صعوبة اتفاق المشاركين على مقر مركز إنتاج الأدوات الببليوغرافية. ونظرًا للصعوبة المتولدة عن الخطة الثالثة يستحسن أن لا تعدّ إلا في حالة استحالة تنفيذ الخطتين الأوليين [٣٥] .

يؤكد الدكتور عبد الله الشريف في دراسة له حول تنمية المكتبات الجامعية في العالم العربي عبر التعاون، أنه تتوافر ستة مجالات لإقامة تعاون بين المكتبات المذكورة وهذه المجالات في رأي الكاتب هي الآتية :

أ – التعاون في مجال التزويد (من تبادل للوثائق و الهدايا و تخصص في بناء مجموعة المكتبة واقتناء الكتب) .

ب – إعداد فهارس موحدة ،

جـ – إعداد قائمات ببليوغرافية.

د – الاتصالات (بتنظيم حلقات دراسية وتدريبية) .

هـ – تكوين الأطر المكتبية.

و – خدمات الإعارة المتبادلة للوثائق [٣٦] .

وإذا ما كانت مثل هذه الدراسات قد أسهمت في إثراء أدبيات التعاون المكتبي في البلاد النامية ، فإنها تبقى محدودة؛ لأنها غالبًا ما تتقدم بمجرد آراء و اقتراحات في هذا المجال . وسعيًا لتغطية هذا النقص ، فقد تم القيام بعدد من الدراسات على مستوى الدكتوراه حول التعاون المكتبي في البلاد النامية . من أهم ما توصي به هذه الرسائل هو إقامة :

أ – أنظمة مركزية و منسقة في مجال التزويد.

ب – وحدات مركزية للفهرسة والتصنيف.

جـ – أنظمة موزعة وأخرى مركزية للإعارة المتبادلة.

د – مراكز لخزن الوثائق وتسليمها عن طريق عربات خاصة والبريد العادي و الجوي و إرسال المعلومات والمعطيات باستخدام التلكس والحاسب.

وقد أكد الباحثون الأكاديميون أن نجاح مثل هذا النموذج للتعاون المكتبي يعتمد على:

أ – مدى توفر تخطيط واقعي وناجح يستند إلى تشريعات ملائمة في المجال المكتبي.

ب – توحيد نظم معالجة المعلومات و البيانات لتيسير إعداد فهارس موحدة للدوريات.

جـ – التأكيد على ضرورة تكوين أطر مقتدرة في المجال المكتبي(٣٧) .

الخلاصة والاستنتاجات :

يبرز هذا المقال الذي يتناول موضوع التعاون المكتبي في البلاد النامية ، عدداً من النقاط المهمة التي يجب وضعها في الحسبان عند إقامة أي مشروع من هذا القبيل في البلاد المذكورة . و أولى هذه النقاط هو أن التعاون المكتبي مفقود في البلاد النامية . وحتى إذا ما وجد فغالبًا ما ينقصه الدقة والتنظيم وهما شرطان أساسيان لنجاح مثل هذا التعاون. ومن ناحية أخرى فقد تم تصنيف العوائق المانعة للتعاون المكتبي في البلاد النامية إلى عوامل اقتصادية ، وسياسية، وبشرية – مهنية، وأخرى ثقافية – اجتماعية . وقد أكدت الدراسات الأكاديمية أن تخطي مثل هذه العقبات يعتمد على التخطيط الواقعي و المحكم في مجال الإعلام التوثيقي وتوافر تشريعات مكتبية وتوحيد نظم معالجة المعطيات و المعلومات وتكوين أعداد كافية من الأطر المقتدرة في المجال المكتبي.

يمكننا أن نستنتج من بعض التجارب الحاصلة في مجال التعاون المكتبي في البلاد النامية أن أي مشروع من هذا القبيل يكون أقرب إلى النجاح إذا ما اقتصر في البداية على عدد محدود من المكتبات . ومن ناحية أخرى بإمكان البلاد النامية الاستفادة من تجربة البلاد الصناعية في هذا المجال . بيد أن مثل هذه الاستفادة لا يمكن أن تتحقق بدون الدراسة المحكمة والفهم الجيد للبيئة التي يعتزم إقامة مشروع التعاون بها . وفي نهاية التحليل ، فإن أي مشروع للتعاون المكتبي بالبلاد المذكورة يكون مآله الفشل إذا لم تدرك حكومات هذه البلدان أهمية المعلومات في حل المشاكل الاجتماعية و الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

المصادر

(1) Allen Kent (1979). " Network and Network Objectives " In The structure and Governance of library network, P.8. (Allen Kent and T.Galvin, eds.) new York Dekker.

(2) Barbara Marckuson (1976). Library Networks: Progress and problems. the Information Age: Its Development, its impact PP . 34 - 39. Metuchen, N.J.: the scarecrow Press, Inc.

(3) Beth Eyres (1981). " Transfer of Information Technology to less developed Countries: a systematic approach. "JASIS 32,99.

(4) Mohamed M.Aman (1970). "Egyptian University Libra- ries " Int. libr. Rev. 2.179.

(5) A. Briquet De Lemos (1979). " on the Feasibility of Processing Centres in Brazil." In: Resource Sharing in Developing Countries, P. 102. (D.L. Vervliet and K.G.Saur, eds.) Munchen: IFLA.

(6) Lestre E. Asheim (1966). Librarianship in developing countries, P.6. Urbana: University of Illinois Press.

(7) A.Abid (1981). " Libraries in Tunisia. " In: Encyclopedia of library and Information Science, P. 209. New York: DEKKer.

(8) Douglas Copper (1979). Libraries of Tunisia. Wilson Libr. Bull. 53, 695 - 699.

(9) M.Gaigi (1979). "the Difference of Organizing a project of ressource sharing of Libraries in a developing country: the case of Tunisia (with an emphasis on cooperative storage) ". In: Resource Sharing of Libraries in Developing Countries, op.cit, P.159.

(10) Aman, Egyptian university Libraries, P. 179.

(11) Amer I. Al-Kindelchie (1973). " Academic Libraries in IRAK ". Int. Libr. rev. 5,468.

(12) A.K.Hafez, " Lebanon ". Encyclopedia of Library and Information Services, p 310. Chicago: ALA.

(13) M.M. Dyab (1981). " University Libraries in Arab countries ". Int. Libr. Rev. 15,15 - 29.

(14) - M.o Meherck et al. (1981). "Libraries and Libraray services in Socialist Peaples Libyan Arab Jamahiriya". Inter. Libr. Rev. 13,84.

(15)- Yahya Doustar (1980). ADesign for coopertation and Networking Among Acadimic Libraries of Iran. Ph.D. disssertation, case western Reserve university.

(16)- M.Barakutty (1982). "College Libraries In India. "Int.Libr.Rev.14, 391-397.

(17)- R.Rydings (1979)."Cooperative Acquisition for libraries of developing countries:panacea or placebo? "in: Resource sharing of libraries in Developing countries, op. cit, P,74.

(18)- Abdul Razek Younes (1983). Components of a proposed resource sharing and information netwok for acadimic and special libraries in Jordan. ph. D. dissertation, university of Pittsburgh, P.338.

(19)- Parker,"Resource sharing in developing countries: obgerctives and obstacles. " In: Resource Sharing of libraries in developing countries, op.cit., p. 16.

(20) Bowker Annual of library and Book Trade Information, 1984

(٢١) المصدر نفسه.

(22) J.Ndegwa (1979). Cooperative Storage and Interlending in East Africa. In: Resource Sharing of libraries in Developing Countries, op. cit.,P.177.

(23) J.H.wynter,"someproblems in Nigerian library development since 1960." Int. Libr.Rev.11,19-44.

(24) Ndegwa,"Cooperative storage and interlending in East Africa",P.176.

(25) A.Neelmighan (1974)."Education for librarians in india."Encyclopedia of libr. Iinf.Sci.11,312-349.

(26)Abdullah M.Sharif (1983)."the developement of university libraries in the Arab Countries through cooperation."Rev. Maghrebine Docm. 1, 85-97.

(27)Serafin D.quiason (1976),"library cooperation in South east Asia:are examination".International Congress of Orientalists, 28th, Cambarra, 6-12 January 1971, Library Seminars, Professional Communication and Cooperation Through International and Regional Groups. (Quoted in Parker (1976). Regional cooperation in Library Services. IFLA. J.21 (Novembre) 1.

(28) Parker, " Resource Sharing in developing Countries: Objectives and Obstacles. "

(29) Amadou A. Bousso, "the developing Countries: and treir needs in the fields of do-

cumentation in the next decade. " In: Information and Documentation: The Expectations of Developing countries. Conference Organized by International relations Committee With The assistance of the UNESCO, the IDRC and the University of Montreal School of library Science (Montreal: ASTED, Novembre 16 - 17, 1981), PP. 13 - 24.

(30) Wynter, "some problems in Nigerian library development since 1960, P. 35.

(31) Robert F.Munn, "the use of Modern Technology in the Improvement of Information resources in developing countries." Int.Libr. Rev. 3,9 - 10.

(32) Parker, " Resource Sharing in developing Countries: Objectives and Obstacles. "

(33) R.Bowden, "The opportunities for, and problems of, regional cooperation of library services in developing countries ". In : Resource Sharing of Libraries in Developing Countries, op.cit, P. 95.

(34) Lim Hinck Tee, The library situation in Malayasia: prospects through international and regional library cooperation, International congress of Orientalists, 28 th, Camberra, 6 - 12 January, 1971, library seminars, Area Meeting, South Asia. (Quoted in Parker, 1976, P.2).

(35) Parker (1976). Regional Cooperation in Library services. IFLA G. (Novembre) PP. 1 - 33.

(36) Sharif, The development of university libraries in the Arab Countries through Cooperation ,PP.87-91.

(37)Cecil w. istasi (1976). Planning guidelines for a nation scientific technical information system in the Sudan. Ph.D. dissertation, university of Pittsburg,p192.

-Horeya calal Machaly (1981).A perspective model for planning a nation scientific and technical information system for Egypt. Ph.D. dissertation, university of Pittsburgh, P.261.

-Abdurahman I. Dhohayan (1981). Islamic resource sharing network:a feasibility study for its establishment among university libraries of Saudi Arabia and the Republic of Turky as representative of Islamic nations. D.L.S, university of Southern California.

- Fawzia Mustapha Osman. (1981). A propasel For planning an interlending system for the libraries of Cairo City in Egypt .Ph . D . dissertation , University of Pittsburgh

. p. 233
-N.M. Adeymi (1975). Cooperation among libraries in Nigeria: a pilot study. Ph. D. dissertation, university of Pittsburgh, p.157.
-Doris Bozimo (1980). Cooperation among university libraries in Nigeria: problems, perspectives, prospects: implications for national planning. D.L.S, Columbia university, p.298.
Jafar Mehrad (1979). National public library system for Iran: a descriptive analysis, 1974-1978 and a plan for the Development, ph.D. dissertation, case Reserve Western university, Cleveland, p.272.
Doustar, A design for cooperation and networking among academic libraries of Iran.
Nonglack Minaikit (1980). A plan for University library netwok development in Thailand. Ph.D. dissertation, university of Pitts-burgh, p.231.
Abdurrezek Younes, Components of a proposed resource Sharing and information netwok for acadimic and special libraries in Jordan.

ABSTRACT

The present article is concerned With Resource Sharing among libraries in developing countries . A survey of the literature reveals that library cooperation is non - existent in the bulk of these countries . When establilished, it too often lacks the efficiency and the organization, two conditions indispensable to its success . the barriers to library cooperation in developing nations have been classified into four magor categories ;

1- economic factors,

2- political factors,

3- human and professional factors,

4- cultural and social factors

to overcome these barriers, both acadimic and non-acadimic studies have attempted to develop models and guidelines for library cooperation in the developing countries . its seems that resource sharing in developing coutries is doomed to failure unless these coutries realize the importance of information for solving of social problems in particular and helping the social and economic development in general.

قائمـة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة

د. شعبان عبدالعزيز خليفة

أستاذ المكتبات والمعلومات

جامعة قطر

مقدمة :

يمثل البحث الموضوعي حسبما كشفت عنه دراسات استخدام الفهرس في المكتبات و مراكز المعلومات، بل وأيضًا قواعد المعلومات و شبكات المعلومات ، نحو ٩٠٪ من عمليات البحث في تلك المؤسسات . أما الـ١٠٪ الباقية فتتفرق بين مداخل المؤلفين و العناوين و عناصر الوصف الببليوغرافي ، ولذلك يعدّ التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات في مؤسسات توفير المعلومات عصب العمليات المكتبية ، و بدون هذه العملية قد لا يصبح لوجود تلك المؤسسات أي معنى حقيقي.

ويعتمد التحليل الموضوعي أساسًا على مدخلين مختلفين في الأسلوب ولكنهما يؤديان الغاية نفسها ، المدخل الأول هو التصنيف و المدخل الثاني هو " رؤوس الموضوعات " . و سواء كان التحليل الموضوعي بالتصنيف أو برؤوس الموضوعات، فإنه يعتمد اعتمادًا مطلقًا على أدوات سابقة الإعداد و التجهيز ، وذلك لحمل الممارسين على وحدة التطبيق و المستفيدين على سهولة الإدراك و سرعته . وأدوات التصنيف تعرف بخطط التصنيف بينما أدوات رؤوس الموضوعات تعرف بقوائم رؤوس الموضوعات .

ولقد أدركت مؤسسات توفير المعلومات في العالم الغربي تلك الحقيقة الفذة ، فبادرت منذ القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين إلى إعداد تلك الأدوات والإنفاق عليها بسخاء و كرم، وتشجيع من توفروا على إعدادها من الأفراد، إلى حد رعاية تلك الأدوات التي يعدها الأفراد حتى بعد وفاتهم بعقود طويلة .أما في عالمنا العربي فقد تأخر ظهور تلك الأدوات الأساسية ردحًا طويلاً من الزمن يقارب القرن . ولم تظهر تباشير تلك الأدوات إلا في نهاية سبعينات القرن العشرين ، أي أن عمرها يصل إلى عقد واحد، ومن ثم فإن هذه الأدوات لاتزال في طور التجربة و النمو .

وفي غياب قوائم رؤوس الموضوعات ، عانى التحليل الموضوعي ومن ثم البحث الموضوعي في مكتباتنا العربية معاناة شديدة ، ووجدنا مفارقات غريبة في بعض المكتبات العربية ، فحيث تتوافر قوائم رؤوس الموضوعات الأجنبية نجد تحليلاً موضوعيًا لأوعية المعلومات الأجنبية ، بينما لا نجد مثل هذا التحليل لأوعية المعلومات العربية لعدم وجود قوائم رؤوس الموضوعات العربية .

وعلى رأس قوائم رؤوس الموضوعات الأجنبية تأتى قائمة مكتبة الكونغرس و قائمة سيرز ، وهما قائمتان عامتان إلى جانب عدد كبير من القوائم المتخصصة. ولما كانت القوائم الأجنبية أسبق وجودًا وأوسع انتشارًا ، و أعمق تأثيرًا في القوائم العربية فسوف نستعرض هنا قائمتي الكونغرس وسيرز والظروف المحيطة بهما، وذلك للاستفادة منهما عند التخطيط لقائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة

وبعد ذلك نستعرض واقع قوائم رؤوس الموضوعات العربية في محاولة لتقييمه، من أجل تلك القائمة الموحدة. ثم ننطلق بعد ذلك إلى وضع بعض الأسس و المعايير التي نراها أساسية لإعداد و إنتاج القائمة العربية الموحدة ، أداة التحليل الموضوعي في المكتبات و مراكز المعلومات العربية و المجموعات العربية في المكتبات الأجنبية .

قائمة مكتبة الكونغرس لرؤوس الموضوعات :

إذا كان هناك أسلوبان لإعداد قوائم رؤوس الموضوعات أحدهما نظري يبدأ بتجميع الرؤوس من المصادر المختلفة مثل الفهارس الموضوعية ، الببليوغرافيات، دوائر المعارف ، القواميس المتخصصة...، ثم يعيد صياغتها فنيًا ويختبرها على الإنتاج الفكري . وثانيهما : تطبيقي يستقي رؤوس الموضوعات من الإنتاج الفكري نفسه و على الطبيعة في عملية تحليل موضوعي سابق على إعداد القائمة ثم يصوغ الرؤوس الناتجة صياغة فنية تتمشى مع فلسفة رؤوس الموضوعات .. إذا كان ذلك كذلك فإن قائمة مكتبة الكونغرس في نشأتها وتطورها قد اتبعت الأسلوب الثاني وهو الأسلوب التطبيقي ، إذ اعتمدت على المجموعات المليونية التي تقتنيها المكتبة . ويعدّ مكتبة الكونغرس أكبر مكتبة وطنية في العالم و تضم أوعية معلومات في جميع دقائق المعرفة البشرية فقد جاءت قائمتها أشمل و أدق وأوعى قائمة في العالم .

تضم هذه القائمة نحو خمسين ألف رأس موضوع مع شبكة إحالات ضافية، وقد بدأ إعدادها من واقع مقتنيات المكتبة بوصفها فهارس موضوعية منذ منتصف القرن التاسع عشر و تبلورت في نهاية القرن . و قد بدأت أولى طبعاتها تظهر على أجزاء في الفترة من ١٩١٠ - ١٩١٤، وصدرت الطبعة الثانية في ١٩١٩ وتوالت بعد ذلك الطبعات المختلفة منها، ويتم تحديث رؤوس الموضوعات في هذه القائمة بين الطبعات عن طريق ملاحق . وتصدر قائمة مكتبة الكونغرس بثلاثة أشكال :

أ - طبعة ورقية الآن تصدر في مجلدين بحيث تكون هناك ثلاثة أعمدة في الصفحة .

ب - طبعة ميكروفيشية .

ج - طبعة الكترونية على وسيط ممغنط .

ومن ثم يمكن للمكتبات المستفيدة أن تختار الشكل الذي يناسبها ، وتلك ميزة موجودة في قائمة مكتبة الكونغرس لا توجد في غيرها .

ومن الملامح الفارقة الموجودة في القائمة دون غيرها وجود الحاشية الحدية (مباشر) و (غير مباشر) للدلالة على الرأس الذى تفرع مباشرة منه المنطقة الجغرافية الأصغر من الدولة أو عدم إمكانية ذلك . كذلك حرصت القائمة على إدراج التفريعات في صلب الرؤوس على الرغم من أن سائر القوائم تعزل التفريعات في ثبوت خاصة في بداية القائمة ، ولا تثبتها في الصلب إلا على سبيل المثال و التمثيل و الإرشاد فقط .

والتفريعات في قائمة مكتبة الكونغرس لا ترد إلى جوار الرؤوس كما هو الحال في سائر القوائم

ولكنها ترد تحت الرؤوس ، وقد تستغرق هذه التفريعات صفحات كثيرة تبعدها عن الرأس الأم، ولذلك سجلت بالبنط الأبيض تمييزاً لها عن الأصول التى طبعت بالبنط الأسود .

وهذه القائمة إلى جانب استخدامها في حد ذاتها، فإنها تعدّ بمثابة كشاف لتصنيف مكتبة الكونغرس الشهير . ومن ثم فإن أرقام هذا التصنيف قد سجلت إلى جانب الرؤوس ليستعان بها في تصنيف الكتب طبقًا لهذا التصنيف .

ولقد وضعت القائمة في بدايتها عدة أثبات بالتفريعات الشكلية والوجهية والجغرافية . وتعدّ هذه القائمة والجهود التي تبذل في إعدادها و تطويرها درساً لمن يتصدى لمثل هذا العمل : كما أنها الأداة الرئيسية للتحليل الموضوعي في المكتبات الكبرى أيّا كان نوعها : وطنية – متخصصة – جامعية – عامة .

قائمة سيرز :

إلى جانب قائمة مكتبة الكونغرس هناك قائمة ثانية ، تعرف باسم قائمة سيرز نسبة إلى مينى إيرل سيرز التي وضعتها ، ولم يطلق عليها اسمها إلا بعد

وفاتها جرياً على التقليد الأمريكي الرائع من تخليد للرواد واستمراراً للأعمال العظيمة ، و ليس محاربته في أثناء وجودهم و قتله بعد رحيلهم على نحو ما نصادفه في عالمنا العربي . لقد أعدت قائمة سيرز طبقًا للأسلوب النظري، ونشرت الطبعة الأولى سنة ١٩٢٣ . ونشرت الطبعتان الثانية والثالثة في حياة سيرز ، و بعد وفاتها استمرت القائمة في الوجود وتواترت على تحريرها عالمات فاضلات في المكتبات و المعلومات و قد وصلت القائمة الآن إلى الطبعة الثانية عشرة . وقد صممت هذه القائمة أصلاً للمكتبات الصغيرة المدرسية والعامة أساسًا . وكذلك فإن عدد الرؤوس و الإحالات بها تدور حول خمسة آلاف رأس. ومن الواضح أن تحديث هذه القائمة يتم عن طريق إصدار طبعة جديدة كل خمس سنوات على الأكثر .

وليس هناك شك في أن قائمة سيرز قد نضجت عبر نصف قرن من الزمان وتناولتها أيدٍ متخصصة عديدة لها خبراتها العميقة في مجال رؤوس الموضوعات ، ويعدّ الفصل الموجود في بداية القائمة عن كيفية إعداد الفهارس الموضوعية درسًا عمليًا ونظريًا في هذا الصدد لأمناء المكتبات والمعلومات و الطلاب الدارسين . وإذا كانت قائمة مكتبة الكونغرس في طبعتها الثانية قد أدخلت ملحقًا في بداية القائمة عن رؤوس موضوعات كتب الأطفال فإن سيرز في طبعاتها المتأخرة قد ألحقت في نهاية القائمة ثبتًا برؤوس الموضوعات الخاصة بالسود، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى وجود إنتاج فكري غزير من السود في الولايات المتحدة و قد دأبت القائمة في طبعتها الأولى على معالجة هذا الإنتاج تحت رأس " الزنوج " الذي يكرهه سود أمريكا. والقائمة في جل طبعاتها دأبت على إعطاء أرقام التصنيف إلى جانب رؤوس الموضوعات ، وتشتق هذه الأرقام من تصنيف ديوي العشري المختصر، ولم تحذف هذه الأرقام إلا في الطبعتين التاسعة والعاشرة (١٩٦٥ - ١٩٧٧).

وتعتمد هذه القائمة في هجاء الألفاظ و مقاطعها و معناها على قاموس وبستر الدولي للغة الإنجليزية . وفيما يتعلق بمداخل الهيئات التي استخدمت بوصفها أمثلة قياسية كان المعول عليه هو القواعد الأنجلو- أمريكية للفهرسة . واعتمدت القائمة في ترتيب رؤوس الموضوعات على قواعد اتحاد المكتبات الأمريكية لصف المداخل مع أقل القليل من التعديلات .

وهذه القائمة بحجمها المتميز أداة رئيسية في الفهرسة الموضوعية بالمكتبات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الدخول في متاهات و تعقيدات قائمة ضخمة مثل قائمة مكتبة الكونغرس . ويجب أن نؤكد أنها تصلح أساساً للمكتبات العامة والمدرسية و مكتبات الكليات العامة مثل كلية الآداب ، ولكنّها تقصر عن الوفاء باحتياجات مكتبات الكليات المتخصصة و المكتبات المتخصصة والجامعية و القومية ، التي عليها أن تتجه نحو قائمة مثل قائمة مكتبة الكونغرس.

وتعدّ قائمة سيرز نموذجاً يحتذى عند إعداد قوائم رؤوس الموضوعات في اللغات الأخرى بمبادئها الأربعة الشهيرة في صياغتها واختيارها رؤوس الموضوعات، وهي :

١ - رأس الموضوع المحدد أو المباشر .

٢ - رأس الموضوع الفريد .

٣ - تفضيل رؤوس الموضوعات الوطنية على الدخيلة لغة واستخداماً .

٤ - رأس الموضوع الشامل الجامع .

وعلى الصعيد العربي لا يمكن الحديث عن قوائم رؤوس الموضوعات عامة قبل سنة ١٩٧٨ ، فقد تخلفت عن القوائم العامة الأجنبية بحوالي قرن من الزمان ، وهو الفارق الزمني نفسه بين المكتبات والمعلومات ، عموماً في الدول العربية والعالم الغربي . ونظراً لحداثة قوائم رؤوس الموضوعات العربية، فليست

هناك فهارس موضوعية بالمعنى الدقيق في المكتبات العربية حتى في تلك المكتبات الكبيرة .

و قوائم رؤوس الموضوعات العربية العامة الموجودة حاليًا ثلاث، هي :

الأولى: قائمة رؤوس الموضوعات العربية - إبراهيم أحمد الخازندار.

الثانية: رؤوس الموضوعات العربية - جامعة الرياض (عمادة شؤون المكتبات).

الثالثة: قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى - شعبان خليفة / محمد العايدي.

قائمة الخازندار :

وسوف نشير في هذا البحث إلى القائمة الأولى باسم قائمة الخازندار وإلى الثانية باسم قائمة الرياض وإلى الثالثة باسم القائمة الكبرى .

لقد ظهرت قائمة الخازندار مكتملة لأول مرة أمام المؤتمر الثاني للإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي الذي عقد في بغداد ديسمبر ١٩٧٧، بعد عشرين سنة كاملة من تقديمها على حلقات. وعدّت تلك الإصدارة الكاملة، الطبعة الأولى، وقد تجمع لدى صاحب القائمة رصيد كبير من الآراء من هذا المؤتمر استفاد منه ثم نشر الطبعة الثانية في السنة التالية مباشرة ١٩٧٨ .

هذا ولقد استفادت قائمة الخازندار من معظم الجهود العربية المتفرقة في المجال كما استفادت من كثير من القوائم الأجنبية وخاصة قائمة سيرز ، ويصل عدد المداخل في طبعتها الثالثة (١٩٨٣) إلى نحو سبعة آلاف رأس وإحالة. وعندما تشير ظروف قائمة الخازندار إلى تمثل قائمة سيرز و التأثر المباشر بها فإنها تكون قد حددت نوع و حجم المكتبات التي تفيد منها إذ تصلح القائمة أساسًا للمكتبات العامة والمكتبات المدرسية الصغيرة والمتوسطة و إلى حد ما تفي باحتياجات مكتبات الكليات العامة مثل كليات الآداب ، كليات الإنسانيات

والعلوم الاجتماعية ، ونحوها و لكنها تضيق عن أن تستخدم في المكتبات المتخصصة و المكتبات الجامعية و مكتبات الكليات المتخصصة فضلاً عن المكتبات الوطنية .

ورغم أن الجهد في هذه القائمة جهد فردي إلا أنه يعد حسنة كبيرة لها حيث سارت القائمة من أولها إلى آخرها على مستوى واحد و سياسة واحدة وفكر واحد ، على عكس القوائم المتنوعة الجهود التي تعتمد على أشخاص متعددين ذوي مستويات متفاوتة و لا تخضع لعملية تحرير مستفيضة ودقيقة . وبفحص هذه القائمة عن قرب نتأكد من أنها قد وضعت لتخدم التحليل الموضوعي في المكتبات في كل الدول العربية والمجموعات العربية في المكتبات الأجنبية ، وليس لدولة معينة بصرف النظر عن جنسية واضع القائمة . وقد ألقى ذلك عبئًا إضافيًا على القائمة دون سائر القوائم الوطنية والأجنبية ، فنحن نعلم أن كثيراً من رؤوس الموضوعات العربية يعبر عنها بصيغ مختلفة من دولة عربية إلى أخرى . وهذا معناه المزيد من التدقيق في اختيار الصيغة الأكثر شيوعًا والأكثر ملاءمة .

والاستراتيجية العامة لقائمة الخازندار يمكن تصويرها على النحو التالي :

١ - تفضيل المصطلحات المعربة على المصطلحات المنقحرة إلا بالنسبة لبعض المصطلحات التي استقرت وأصبح من الصعب التحول عنها .

٢ - تفضيل المصطلحات الفصحى على العامية إلا إذا كانت العامية أكثر شيوعًا وأكثر استقراراً .

٣ - مثل كل القوائم تم استبعاد كل الأسماء من القائمة : أسماء الآداب والأجناس والأشجار والأشخاص وأعضاء جسم الإنسان والأقطار والأمراض والأنهار والبحار والجبال والمنظمات الدولية والمؤسسات والمعاهدات والأحزاب السياسية إلا بعض الأمثلة للاستدلال بها والسير

على منوالها ، والسبب في ذلك واضح إذ يصعب حصرها من جهة وتسهل صياغتها من جهة ثانية عند التطبيق العملي داخل كل مكتبة على حدة .

أما رؤوس الموضوعات المفاتيح فهي :

للدول : مصر

للمدن : القاهرة

للغات : اللغة العربية

للآداب : الأدب العربي

للأمراض : البلهارسيا

للأشخاص : جمال عبد الناصر وأنور السادات .

٤- استخدام رأس الموضوع غالبًا في صيغته الطبيعية ولم تسرف القائمة في قلب رؤوس الموضوعات سواء كانت مركبة أو معقدة .

٥- استخدام مبدأ الرأس المزدوج في حالة العلاقات بين الدول بحيث يظهر تحت كل من الدولتين في ترتيبها الهجائي .

ومما يجدر ذكره أن قائمة الخازندار تنشر عن طريق نسخها على الراقنة ثم تصويرها ومن ثم ليس لديها الفرصة لاستخدام التبنيط للتمييز بين المداخل الرئيسة والمداخل الثانوية . وقد استخدمت القائمة في طبعتها الأولى والثانية إحالات انظر وانظر فقط ، وزادت في الطبعة الثالثة إحالة انظر من.

ولذلك فإن تطويرًا ملموسًا يدخل على هذه القائمة في طبعاتها المختلفة مما يؤكد فاعليتها .

قائمة الرياض :

إلى جانب قائمة الخازندار ظهرت بعدها بسنة واحدة قائمة " رؤوس الموضوعات العربية " التي أعدها قسم الفهرسة والتصنيف في عمادة شؤون

المكتبات بجامعة الرياض [الملك سعود] وذلك في سنة ١٩٧٨م ، وقد أعدت هذه القائمة بالأسلوب النظري نفسه الذي أعدت به قائمة سيرز وقائمة الخازندار؛ وهو الأسلوب الذي يعتمد على تجميع رؤوس الموضوعات من مصادر مختلفة ، ويعيد صياغتها ويؤلف فيما بينها وينشئ تفريعاتها وإحالاتها ويجريها . وكان المفروض في هذه القائمة أن تكون قائمة تطبيقية تعتمد على الرصيد الموجود في مكتبة جامعة الرياض نفسها .

واشتراك عدد كبير من المفهرسين في إعداد هذه القائمة كان ينبغي أن يعد حسنة كبيرة وميزة لهذه القائمة، لو أنها خضعت لعملية تحرير حقيقية قوية ومستفيضة ، ولكن هذه القائمة لم تراجع و لم تحرر إلى الحد الذي يذيب الفوارق بين المستويات المختلفة لهؤلاء الذين اشتركوا في تجميع الرؤوس وصياغتها، ولذلك فإن المتصفح للقائمة يدرك لأول وهلة أنها تتذبذب بين مستويات وضيعة ومستويات عادية ومستويات رفيعة رغم الترتيب الهجائي للرؤوس وتشتت الجهد الواحد بين ثنايا هذا الترتيب .

والحقيقة أن قائمة جامعة الرياض هي مجهود مكرر و أقل مستوى من قائمة الخازندار ، فعدد رؤوس الموضوعات بها يدور حول خمسة آلاف رأس من بينها ألف إحالة ، فهي إذن أقل من حيث العدد من قائمة الخازندار ، و من ثم لا استخدام لها إلا في أنواع و أحجام المكتبات نفسها : العامة والمدرسية صغيرة الحجم ، ومستوى الإعداد و الإخراج أقل ، و بالتالي لا يمكن عدّها إضافة على نحو ما صادفناه في قوائم رؤوس الموضوعات العامة الأجنبية . فقائمة سيرز مثلاً موجهة للمكتبات الصغيرة والمتوسطة : العامة والمدرسية فهي تسد هذا الفراغ، و حيث لا تستطيع تلك المكتبات الدخول في متاهات قائمة ضخمة مثل قائمة مكتبة الكونغرس ، حيث إن هذه الأخيرة وجهت نحو المكتبات الوطنية والجامعية و المتخصصة و ربما العامة الكبيرة أيضًا (مثل مكتبة نيويورك العامة ، بوسطن العامة ...) فهي إذن تعمل في مجال آخر غير مجال

قائمة سيرز وبالتالي تسد هي الأخرى فراغًا حقيقيًا وتعمل القائمتان في انسجام وتجانس في مجال التحليل الموضوعي للكتاب الأجنبي. على عكس ما حدث بالنسبة لقائمة الرياض حيث الجهد المكرر السريع و الذي لا هدف له، ولكم نادينا بعدم الحرث في أرض محروثة و توجيه الجهد إلى جوانب لم تدرس من قبل .

القائمة الكبرى :

كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد كلفت كاتب هذا البحث والدكتور محمد فتحي عبد الهادي في سنة ١٩٧٣ بإعداد قائمة عربية لرؤوس الموضوعات ، تكون أساسًا صلبًا للتحليل الموضوعي في المكتبات العربية ، تجرب في عينة ممثلة من المكتبات في دول عربية مختلفة ، ثم تؤصل و تصمم بعد ذلك عن طريق المنظمة . وفعلاً تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع حيث أعدت ركائز إنتاج القائمة و معايير إعدادها ، مع قائمة برؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي بوصفها عينة تجرب ويستفاد من نتائجها ، ونشرت المنظمة هذا المشروع سنة ١٩٧٤ . ومنذ ١٩٧٥ بدأت خطوات عملية نحو اكتمال القائمة ، و لكن لأسباب سياسية توقف المشروع مع نهاية سنة ١٩٧٧ ، و ما تزال بطاقاته حتى الآن في رحاب المنظمة في القاهرة . وعندما صدرت الطبعة الأولى من قائمة الخازندار سنة ١٩٧٧ ، والطبعة الأولى من قائمة الرياض سنة ١٩٧٨ ، ووضعتا في السوق و اختبرهما المكتبيون عن قرب ، أثبتت قائمة الخازندار صلاحيتها للاستخدام في المكتبات العامة والمدرسية الصغيرة و المتوسطة ، أما قائمة الرياض فقد اتضح أنها تكرار لا يضيف، بل هي أقل مستوى من قائمة الخازندار .

و كان معنى ذلك أن المكتبات الوطنية والجامعية والمتخصصة في العالم العربي والأجنبية التي تضم مجموعات عربية كانت ولا تزال في حاجة إلى قائمة

أكبر و أكثر إحكاماً خاصة من حيث الإحالات ، و لما كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد تبدلت فلم يكن ثمة احتمال لاستئناف العمل عن طريقها ، ومن ثم كان لا بد من الاعتماد على الجهود الشخصية الذاتية في إنتاج القائمة الكبرى .

بدأ العمل في القائمة الكبرى ابتداءً من سنة ١٩٧٩ امتداداً للعمل الذي وضعت بذوره سنة ١٩٧٤، ونشرت القائمة في سنة ١٩٨٥ في مجلدين وتضم نحو ٢٥ ألف رأس موضوع و إحالة . وقد ارتكزت القائمة أصلاً على الأسس والمعايير التي جاءت في مشروع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واستفادت من جميع القوائم الأجنبية و العربية سواء القوائم العامة أو المتخصصة ، وقد وضعت القائمة نصب عينيها أن تكون للإنتاج الفكري العربي مثلما وضعت قائمة مكتبة الكونغرس للإنتاج الفكري الغربي . ورغم أن هذه القائمة قد أعدت طبقًا للأسلوب النظري إلا أنه قد تمت تجربتها في عدد من المكتبات العربية الكبيرة في مصر و المملكة العربية السعودية ، كما عرضت على عدد كبير من المتخصصين ، وقد كشفت عملية التجريب عن نتائج باهرة إيجابًا وسلبًا، وقد أخذت كل هذه النتائج في الحسبان عند المراجعة النهائية للقائمة و قبل نشرها .

لقد بدأت القائمة بدراسة ضافية عن فلسفة التحليل الموضوعي برؤوس الموضوعات و أسس هذا التحليل ومقوماته ، كما عالجت الأسس التي قامت عليها هذه القائمة على وجه الخصوص . وقد تنوعت فئات رؤوس الموضوعات بالقائمة بين رأس بسيط و رأس مركب على سائر أنواع التركيب : الصفة والموصوف ، المضاف والمضاف إليه ، مركب من كلمتين بينهما رابط ، ورأس الموضوع المعقد ورأس الموضوع المقلوب .

واجتهدت القائمة في توقيع التفريعات بكافة أنواعها الشكلية والجغرافية والتاريخية والوجهية وأغرقت فيها على سبيل المثال والتمثيل داخل جسم القائمة ،

كما عزلت التفريعات المختلفة في أثبات مستقلة و قائمة بذاتها في بداية القائمة. وهذه الأثبات هي :

١ - ثبت بالتفريعات التي ترد تحت أسماء المناطق (قارة، إقليم، دولة، مدينة) .

٢ - ثبت بالتفريعات الشكلية .

٣ - ثبت بالتفريعات الوجهية .

٤ - ثبت بالموضوعات التي تفرع بالمكان .

٥ - ثبت بالموضوعات التى تضاف لها الصفة الدالة على الجنسية .

و ككل القوائم استبعدت أسماء الأعلام عموماً إلا على سبيل المثال، وكانت القائمة في بعض الأحيان تحاول الحصر لظروف قومية أو وطنية . و رؤوس الموضوعات المفاتيح و تفريعاتها التي وردت للقياس عليها هي :

الأدب : الأدب العربي

اللغة : اللغة العربية

الدول : مصر ، السعودية .

العواصم : القاهرة ، الرياض .

شخصية دينية : محمد بن عبد الوهاب .

شخصية سياسية : جمال عبد الناصر .

شخصية أدبية عربية : طه حسين .

شخصية أدبية أجنبية : وليام شكسبير.

شخصية فلسفية : أفلاطون .

شخصية فنية : محمود مختار .

و قد أحكمت شبكة الإحالات في القائمة إحكاماً بالغاً فيما نرى على سائر أنواع الإحالات الضافية ، حيث وقعت إحالات انظر، وانظر أيضاً، وانظر من، وانظر أيضاً من، والإحالات العامة . كذلك فإن القائمة لم تدخر وسعاً في إعداد رؤوس الموضوعات بالحواشي الحدية و الحواشي التفسيرية كلّما كان ذلك ضرورياً ولازماً و هي كثيرة بها . واستخدمت علامات الترقيم القياسية من قوسين إلى شرطة التفريع إلى الفاصلة المستخدمة للقلب، مروراً بالفاصلة المنقوطة وعلامتي انظر من، وانظر أيضاً من، بل واستخدم التبنيط لتمييز الرؤوس الأساسية مما عداها . كما رتبت مداخل القائمة بطبيعة الحال هجائياً فيما عدا ما لزم ترتيبه زمنياً ، حسب ترتيب حروف اللغة العربية في المشرق العربي ، وكان المعول عليه في هذا الصدد هو قواعد الترتيب التي نص عليها تفصيلاً في بداية القائمة بالدراسة العلمية .

ومن الجدير بالذكر أن القائمة قد طبعت كأحسن ما تكون الطباعة في مجلدين (نحو ١٤٠٠ ص)، وقد توفر على نشرها دار من أفضل دور النشر في العالم العربي التي لها باع طويل في نشر مثل هذه الأدوات .

وإلى جانب هذه القوائم العربية العامة ، هناك عدد من قوائم رؤوس الموضوعات العربية المتخصصة ، وكثير منها أسبق وجوداً من القوائم العامة ، وأكثر عدداً و أشد تنوعاً ، إلا أن مشكلتها الأساسية أنها لا تزال نقطة في بحر المكتبات العربية و لا تنتظمها فلسفة أو إطار عام ، و الجزء الأكبر من هذه القوائم قوائم تطبيقية نبعت من المجموعات الفعلية للمكتبات التي أعدتها و لم يكتب لها تخطي تلك المكتبات إلى المكتبات المماثلة في التخصص نفسه فبقيت متقوقعة ، كما يلاحظ في معظمها عدم وجود خلفية علمية أو إطار أكاديمي وراء ها .

وعليه وجب أن نسترعي الانتباه إلى أنه هناك قوائم متخصصة في موضوع أو مجال معين و أخرى خاصة بدولة معينة . فهناك من القوائم المهمة التي اعتمدت على أسس علمية مثل القائمة التي تقدم بها الدكتور محمد فتحي عبد الهادي لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " **قائمة رؤوس الموضوعات العربية في العلوم الاجتماعية** "، وقد استندت القائمة إلى منهج أكاديمي كما قام بتجريبتها على مجموعات مكتبة المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية في القاهرة و مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة مما ضمن لها مستوى عالٍ .

كذلك تعدّ " **قائمة رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي**" ، التي أعدها صاحب هذا البحث بالاشتراك مع الدكتور محمد فتحي عبد الهادي ، من القوائم القياسية المتخصصة التي تستخدم و تطبق بنجاح كبير في المكتبات المتخصصة ، مثل مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . ومن القوائم العربية المتخصصة في البلدان قائمة السعودية : قائمة رؤوس الموضوعات التي أعدها صاحب هذه الدراسة مع السيد : محمد عوض العايدى .

هذا هو واقع قوائم رؤوس الموضوعات العربية ، وهو يدل على أن هذه القوائم قد تخلفت عن القوائم الأجنبية بنحو قرن من الزمان ، وأن عمرها الحقيقي لا يزيد على عقد واحد، و بالتالي لم تتح الفرصة كاملة للمكتبة العربية لاختبارها الاختبار الطويل الذي يمكنها من الاستناد إليها في عمليات التحليل الموضوعي بها ، بل إن نسبة كبيرة من المكتبات العربية وخاصة في المغرب العربي لم تسمع بأي من هذه القوائم . ومحصلة ذلك هي : قوائم بلا مكتبات ومكتبات بلا قوائم، و معاناة شديدة في التحليل الموضوعي و البحث الموضوعي. بل والأغرب من هذا أن تعقد مؤتمرات متخصصة هنا وهناك، تتحدث عن ضرورة إعداد قوائم رؤوس موضوعات عربية، بل و توزع الأدوار على أعضاء

المؤتمر ثم تنفض المؤتمرات ولا نسمع عنها بعد ذلك شيئًا ، وإذا ذكر المؤتمرون بوجود قوائم عربية بالفعل نأوا وأعرضوا.

ومن خلال معايشتي لظروف التحليل الموضوعي في مكتباتنا العربية على مدى ربع قرن من الزمان وتجربتي في ميدان قوائم رؤوس الموضوعات و ممارستي في إعداد القوائم و الفهارس الموضوعية ، فإنني أضع هنا بعض المبادئ التي أراها مناسبة لقائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة . ويجب أن تؤخذ هذه المبادئ بدون أي قدر من الحساسية فقد قصد بها وجه العمل العربي الموحد ، وقصد بها تطوير أساليب العمل في مكتباتنا العربية، وقصد بها النأي بهذا العمل عن أية نزعات شخصية أو فردية أو عرقية.

نحو قائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة :

للوصول إلى قائمة عربية قياسية و مقبولة من جانب المكتبة العربية فإننا نطرح المقولات الآتية كأساس لهذا العمل :

أ - لنبدأ من حيث انتهى الآخرون :

فكما رأينا على الصفحات السابقة هناك جهود ضخمة في إعداد ثلاث قوائم عربية عامة ، وعدة قوائم عربية متخصصة استندت في مجموعها إلى خبرات وتجارب طويلة و أساس أكاديمي عريق . إذن فليس هناك مبرر للبحث عن طريق لإعداد قائمة جديدة تضاف إلى الرصيد القائم ، ثم يأتي من بعدنا قوم آخرون يسعون بدورهم إلى قائمة أخرى و هكذا .

ولقد عجبنا أشد العجب من قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد انتقالها من القاهرة إلى تونس بالتخطيط لقائمة رؤوس عربية جديدة ، حيث تم تجميع آلاف البطاقات و إهدارها بعد ذلك لعجز المنظمة عن الاستمرار في المشروع . وكان يجب على الأقل أن تستفيد من مشروعها القديم بالقاهرة وبالأشخاص أنفسهم وما وصل إليه المشروع القديم من إنجاز ، ولكنّها بدأت

من جديد ومات مشروعها الجديد مرّة أخرى . وما يجب أن نخلص إليه من كل تلك التجارب هو أن نضع أمامنا خبرات الآخرين و تجاربهم و نبدأ من حيث انتهوا لا من حيث بدأوا فهذا هو المعنى الحقيقي للتقدم .

ب - لا يجب أن نحرث في البحر أو أن نحرث أرضًا محروثة :

من العبث بمكان أن تقوم كل دولة عربية بوضع قوائم وطنية على أساس عرقي و تستخدم فيها رؤوس الموضوعات الأكثر قبولاً لديها دون سائر الدول العربية الأخرى . فهذا الاتجاه هو أكبر ضربة قد توجه لقائمة رؤوس الموضوعات العربية الموحدة ، ولكن يجب أن يجتمع العرب على قائمة موحدة تصلح للتطبيق في المكتبات العربية ، ومن ثم للتطبيق في المجموعات العربية وفي المكتبات الأجنبية .

و لنتذكر أن المكتبات البريطانية والأسترالية و الكندية ، لم تعد لها قوائم خاصة بها بل تستخدم قائمة مكتبة الكونغرس و قائمة سيرز لأن هاتين القائمتين وجدتا صالحتين للتطبيق ، ولم تحاول هذه الدول العريقة في مجال المكتبات و المعلومات الانسياق وراء نعرات محلية ضيقة لمجرد أن تلك القوائم من إعداد دول أخرى .

ج - فضيلة أمريكية ليتنا نعيها ونتعلمها :

سلوك أمريكي وغربي عمومًا حضاري، مؤداه أن العمل العظيم لا يموت بموت صاحبه، بل يجد بعد موته من يرعاه و يطوره وينميه و يوسع انتشاره ، حدث هذا بالنسبة لتصنيف ديوي العشري ، وحدث هذا لقائمة سيرز ، وحدث هذا بالنسبة لدليل الكتب المرجعية الذي بدأته إيزادور مدج و غيرها كثير، أعمال فردية عظيمة قام بها أفراد آمنوا بمهنتهم وبلدهم، فبذلوا العرق والدم و الصحة من أجل إعداد هذه الأدوات خدمة لمؤسسات توفير المعلومات، وماتوا تاركين أدواتهم منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ، ولم تمت أدواتهم بموتهم بل

قامت مؤسسات وقام أفراد باستئناف أعمالهم و تطويرها بل وجعلوا أسماءهم جزءًا من عناوينها و هي الآن ، وبعد نصف قرن ، قد تطورت تطوراً عظيماً عما تركها عليه أصحابها، وتلك فضيلة أمريكية وغربية عموماً ، ليتنا نتعلمها منهم . إن ما يحدث في عالمنا العربي هو محاربة الأعمال العظيمة ومحاولة ذبحها ليس فقط بعد موت صاحبها و لكن في أثناء حياته أيضاً . ولن تستقيم أمورنا إن لم نتخل عن هذا التصرف .

د - والرأي عندي :

أن قائمة الخازندار والقائمة الكبرى قد أعدتا على أسس علمية و جربتا في كثير من المكتبات العربية من أنواع وأحجام مختلفة ، وقد ثبتت صلاحية قائمة الخازندار بالقطع في المكتبات العامة والمدرسية وصلحت القائمة الكبرى في المكتبات الكبيرة : الوطنية ، الجامعية ، المتخصصة ، ومن هنا يجب ألا نفكر في إعداد قائمة جديدة تضاف إلى الرصيد القائم من الأدوات بل نقترح الانطلاق من هاتين القائمتين ، ونختار مزيداً من المكتبات من كل دولة عربية مشرقية أو مغربية، و تصبح هذه العينات المختارة من المكتبات محكًا لتجريب القائمتين ، و تضع المكتبات العينة على نسخ التجريب ملاحظاتها ، و تجتمع هذه الملاحظات لدى أصحاب القائمتين، لوضعها موضع التنفيذ بعد مناقشتها مناقشة مستفيضة على أن يتولى **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** بالاشتراك مع **مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات** نشر هاتين القائمتين ، وتعميم استخدامهما في المكتبات العربية ، على أن يتولى أصحابها تطويرها ماداموا على قيد الحياة .

وفي هذه الحالة ستعمل القائمتان في انسجام تام على النحو الذي نعرفه بين قائمة مكتبة الكونغرس و قائمة سيرز في المكتبات الغربية ، ويجب التخلص من أية حساسيات إقليمية فالهدف هو الوطن العربي كله و المكتبة العربية من المحيط إلى الخليج .

أهم مصادر البحث

١ – إبراهيم أحمد الخازندار : **قائمة رؤوس الموضوعات العربية** : ط ٢ ، مزيدة و منقحة . الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٨٣ .

٢ – جامعة الرياض – عمادة شؤون المكتبات : **رؤوس الموضوعات العربية** ، الرياض ، العمادة ، ١٩٧٨ .

٣ – شعبان عبد العزيزخليفة و محمد فتحي عبد الهادي ، **الفهرسة الموضوعية للمكتبات ومراكز المعلومات** ، القاهرة ، العربي ، ١٩٨٠ .

٤ – شعبان عبد العزيز خليفة و محمد فتحي عبد الهادي : **نحو قائمة رؤوس موضوعات عربية** ، القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٤ .

٥ – شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدي : **قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى** ، الرياض دار المريخ ، ١٩٨٥ .

٦ – محمد فتحي عبد الهادي : **إنشاء قائمة رؤوس موضوعات عربية في العلوم الاجتماعية مع مسح ميداني لتقويمها على أسس نظرية و تجريبية** ، (رسالة دكتوراه) . القاهرة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

٧ – محمد فتحي عبد الهادي : **رؤوس الموضوعات العربية ؛ دراسة في الأسس و التطبيقات** ، القاهرة جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٧ . (وطبعات أخرى مختلفة) .

8 - Sears, Minnie Earl: Sears List of Subject Headings (several editions) N. J., Wilson

9 - U. S. Library of Congress - Subject Cataloging Division: Library of Congress Subject Headings - Washington, L. C. 1975.

خدمات التكشيف في، مركز المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد عبد الكريم الشطي

مركز المعلومات بالأمانة العامة

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرياض

المقدمة :

إن أهم الأسباب التي أدت إلى بروز خدمات تحليلية للمعلومات هي :

١ - الزيادة الهائلة في الإنتاج الفكري على المستوى العالمي خاصة في مجالات العلوم البحتة والتطبيقية والاجتماعية .

٢ - ضيق وقت الباحثين في الوصول إلى ما ينشر أولاً بأول ، إضافة إلى قلة عدد هؤلاء الباحثين وانشغالهم بأمور كثيرة في وقت واحد .

٣ - اتساع الرقعة الجغرافية على امتداد أوربا والولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي، وهذا يعني استحالة السيطرة على ما ينشر في هذه القارات و الدول الواقعة فيها من خلال الوسائل والخدمات التقليدية .

لهذه الأسباب تكوّنت شركات و مؤسسات علميّة وفنية متخصصة، أدركت هذه الحقائق للقيام بمهمة سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين العلماء والباحثين من جهة و المعلومات المنشورة بهذا الكم والتنوع الهائلين من جهة أخرى .

و من أهم الأدوات التأسيسية التي برزت و لا زالت مستخدمة :

أ - كشاف العلوم الاجتماعية Social Science Index

ب - مستخلصات في الكيمياء Chemical abstract

إضافة الى بعض قواعد المعلومات الآلية مثل ديالوغ لوكهيد ، و قاعدة معلومات نيويورك تاميز و غيرها من الأدوات التي تهدف الى تحقيق عملية جمع ما ينشر في الدوريات و النشرات و التقارير العالمية لتسهيل الوصول إليها والاستفادة منها لما فيه من منفعة البشرية . وتطور العلوم بشتى فروعها وتخصصاتها .

٤ - نضيف الى الأسباب المذكورة سابقًا، صعوبة قيام مكتبة أو مركز معلومات بالانفراد بإصدار جميع ما ينشر في العالم ، وهذه الصعوبة تنشأ لأسباب مادية وبشرية و توافر خدمات وتسهيلات تخزينية وتنظيمية ، حيث إنه ليس هناك مكتبة تتوافر لديها الإمكانات البشرية والمادية لتغطي الإنتاج العالمي لجميع العلوم بشتى أوعيته .

من المؤكد أن هذا الواقع ينطبق بصورة أكبر وأعمق على الواقع العربى للمعلومات ، حيث إن الإمكانات المادية و التسهيلات الفنية المتوافرة للعلماء أو المكتبات ومراكز المعلومات على حدٍ سواء ضعيفة أو شبه معدومة. مما أدى إلى تخلف مجتمعاتنا العربية عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم الغربي. وليس من قبيل المبالغة القول إن مراكز المعلومات في معاهد البحوث العلمية أو الجامعات لا تتوافر لها إلا أقل الإمكانات التي تعجز عن

توفير احتياجات المتابعة اليومية للعمل ، فكيف بإيجاد خدمات حديثة ومتطورة للمعلومات ؟ قد يكون هذا راجعًا إلى المؤسسات العلمية و غيرها في العالم العربي التي لا تولي اهتماماً كبيراً لمراكز المعلومات، بل تعدّها جزءاً مكملاً أو جانبًا شكليًا للمؤسسة مثل كافتيريا، فيطالب البعض بوجود مكتبة أو مركز معلومات ليس له دور في المعلومات لأنه يفتقر لإمكانات مستمرة. في الحقيقة إن هذا الأمر لا يختلف كثيراً عن مراكز المعلومات في الدول العربية الغنية منها أو الفقيرة، لأن المفاهيم والأفكار لدى المسؤولين العرب تجاه المعلومات هي مفاهيم واحدة ومتطابقة، ترى كلها أن توفير الإمكانات المادية للمعلومات ما هو إلا تبذير وبذخ ، خاصة وأن هؤلاء المسؤولين لا يستفيدون كثيراً وبشكل مباشر من مراكز المعلومات وخدماتها لعدم اعتمادهم على المعلومات في اتخاذ القرارات ، وكذلك لأن العلماء والباحثين في معظم الأحيان لا يشيرون إلى مدى استفادتهم في الحصول على المعلومات من مراكز المعلومات مما يعطي الأهمية لهذه المراكز و خدماتها المعلوماتية في أذهان المسؤولين وهذا يساعد على زيادة الاهتمام بها.

من هذا المنطلق و عند استلامنا لمهام عملنا بوصفنا مديراً لمركز المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون في فبراير ١٩٨٢م ، واجهتنا مشكلة النظرة غير المهتمة بالمعلومات ومراكز المعلومات من قبل بعض المسؤولين التي تتحدث عن أن نشاط مراكز المعلومات يجب ألا يتعدى هذه الحدود من حيث الشكل والأهمية ، لكنّنا و نتيجة الإحساس بأن مهنة المعلومات مظلومة في العالم العربي، وأن لمراكز المعلومات دوراً أكبر بكثير من الدور الذي يريده المسؤولون، بدأنا عملية إيجاد مركز بشكل مختلف كي لا يكون مجرد ديكور أو جانب شكلي في المؤسسة الأم ، حيث تم التركيز على عدة أمور منها :

أ - الاهتمام باقتناء المطبوعات الحكومية و شبه الحكومية والتى يصل عددها الآن إلى أكثر من عشرة آلاف مطبوعة في المراكز خلال أربع سنوات فقط.

ب -الاهتمام بإدخال عملية التحليل الموضوعي للمعلومات (التكشيف والاستخلاص) ، بحيث أصبح لدينا حوالي تسعة آلاف مادة مكشفة من الدوريات الخليجية و العربية المتخصصة في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والعلمية .

ج -الاهتمام بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتخزين وتنظيم واسترجاع المعلومات، حيث تم استخدام الميكروفيلم في الصحف الخليجية اليومية، وكذلك تم استخدام نظام الميكروفيش لتخزين وتنظيم واسترجاع محاضر الاجتماعات الوزارية واللجان المساعدة وغيرها، كذلك اتصال الحاسب الآلي لميكنة أعمال الأمانة العامة على وجه العموم، وأعمال المركز بشكل خاص .

د- الاهتمام بالمصادر الأخرى للمعلومات مثل الإحصاءات و الأرشيف الصحفي وغيره .

ومن المؤكد أن بعض هذه الأعمال والمهام التى يقوم بها مركز المعلومات بالأمانة العامة من النادر أن تكون متوافرة حتى في القليل من مراكز المعلومات. ومن المؤكد أن خدمات التكشيف التي يقدمها المركز أصبحت تحظى باهتمام كثير من الباحثين والدارسين للاستفادة من المعلومات التي تعد في الكشاف .

يقوم قسم التكشيف بإصدار كشاف فصلي يوزع على المؤسسات والهيئات الحكومية في دول المجلس كذلك على الباحثين والمختصين المهتمين بهذه

الخدمات . منذ المراحل الأولى لتأسيس مركز المعلومات كان هناك اهتمام بقضية التكشيف أو خدمات التكشيف بل إن هذا الجانب كان من أولى الاهتمامات . وقد انعكس هذا الاهتمام على النتائج العملية الجيدة لهذا النشاط في مركز المعلومات . فقد تم تدعيم هذا العمل بخبرات متخصصة في مجالات علمية متنوعة تتفق مع اهتمامات واحتياجات ونشاطات العمل في الأمانة العامة، حيث ان هناك في خدمات التكشيف أربعة من العاملين يقومون بإعداد ٥٠٠ مستخلص شهرياً بالإضافة إلى تقديم خدمات المعلومات اليومية .

إجراءات العمل :

من أجل تسهيل عمليات التكشيف والتحليل والتنظيم والتخزين والاسترجاع تم منذ البداية وضع خطوات وإجراءات مقننة تتبع في إعداد المواد المكشفة والمستخلصة، والمتمثلة في الآتي :

١ - **تحديد الموضوعات** نظراً لأن نشاط العمل في الأمانة العامة متعدد الأوجه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والعسكرية، فكان لابد أن ينعكس هذا التنوع على عمل المركز وبالتالي على الخدمات التي يقدمها المركز ومن بينها خدمات التكشيف، لهذا فقد تم تحديد الموضوعات ذات الاهتمام كالآتي :

١/١ - السياسة

٢/١ - الاقتصاد (زراعة ، كهرباء ، مواصلات ، اتصالات ، النفط والطاقة، التجارة، الصناعة، السكان، المال والاستثمار، التبادل التجاري)

٣/١ - الإنسان والبيئة (الثقافة ، الرياضة ، الشؤون الاجتماعية ، البيئة وتلوث البيئة)

٤/١ - القانون

٥/١ - المعلومات

٦/١ – الإدارة و المال

٧/١ – العسكرية

٨/١ – الإعلام

من خلال هذه الموضوعات يتضح لدينا التنوع الواسع للتغطية الموضوعية في التكشيف و الحاجة لعدد من المتخصصين يمكنهم تغطية هذه المجالات. وبالتأكيد لا يمكن توفير العدد المثالي لجميع الموضوعات المذكورة ٠ لذا فقد تم توزيع الموضوعات بشكل تقريبي بتعيين المتخصصين ومدى الارتباط مع التخصصات الأخرى .

٢ – شكل أوعية المعلومات المطلوب تغطيتها :

بما أنه يرد إلى المركز كثير من المواد المتخصصة مثل الكتب والدوريات والنشرات والتقارير والمطبوعات الحكومية، وحيث إن الكتب والمطبوعات الحكومية تتم معالجتها من خلال إجراءات فنية خاصة، فقد اقتصر عمل التكشيف على معالجة مقالات الدوريات و التقارير والنشرات، و تتم في الوقت الحاضر تغطية حوالي مئة عنوان من الدوريات والنشرات والتقارير.

٣ – لغة التغطية :

منعًا للتكرار و توفيراً للجهود وبهدف تغطية جوانب الضعف في عمليات التكشيف ، فإن خدمات التكشيف تغطي فقط الإنتاج الفكري المنشور باللغة العربية . أما اللغات الأخرى فتتم تغطيتها من خلال الربط مع قواعد المعلومات العالمية مثل ديالوغ لوكهيد.

٤ – التغطية الجغرافية :

بالرغم من أن التركيز على الإنتاج الفكري العربي، إلا أنه من غير الممكن

عمليًا تغطية جميع الدوريات العربية في التخصصات والموضوعات التي ذكرت، سابقًا، لذا فإن دائرة التركيز الأساسية تختص بالإنتاج الفكري لدول مجلس التعاون، بعد ذلك تأتي الدائرة الثانية على المستوى العربي.

٥ - التنظيم الفني :

منذ حوالي خمس سنوات وقبل البدء بعمليات التكشيف ، اتجه الاهتمام إلى تصميم النظام الخاص بعمليات التكشيف من تحليل وتخزين واسترجاع (نظام يدوي) يسهل عملية تحليل المواد المطلوبة وتنظيمها و تخزينها و من ثم استرجاعها عند طلبها ، وقد اتخذت الإجراءات التالية :

٥-١- إعداد استمارة الوثيقة أو ما يسمى مفهوم الوثيقة Document Concept. في هذا النموذج يتم تفريغ البيانات الببليوغرافية الخاصة بالمادة ومستخلص يعكس المحتوى الموضوعي للمادة . تشتمل الاستمارة على الحقول التالية :

أ - الرقم المسلسل

ب - عنوان المقالة

ت - اسم المؤلف أو المؤلفين

ث - عنوان الدورية أو المصدر

ج - عدد صفحات المقالة

ح - رقم العدد / السنة بالنسبة للدورية

خ - المداخل التكشيفية أو ما يسمى بالمصطلحات المتعلقة بالعمل

د - أسماء الأفراد

ذ - أسماء المؤسسات

ر - لغة المادة

ز - المستخلص (١١٠ - ١٥٠ كلمة)

وقد روعي في هذه الاستمارة أن تكون أساساً صحيحاً عند تحويل النظام اليدوي المستخدم إلى النظام الآلى .

٥-٢ الجانب الموضوعي أو ما يسمى Subject Concept وفيه تندرج تحت رأس الموضوع أرقام الوثائق التي ورد فيها ذكر للموضوع ، فمثلا عندما يتعلق الموضوع بالمكتبات المتخصصة فإن الأرقام المذكورة في المربعات أدناه وردت في المقالات ذكر حول المكتبات المتخصصة . والرقم المشار إليه هو الرقم المسلسل المذكور في ٢/١/ أ. و قد أعدت بطاقة بحيث تستوعب عدداً من الأرقام المسلسلة للوثائق يصل إلى حوالى ١٠٠ رقم . و بالرغم من أن هذه الطريقة ليست عملية خاصة مع زيادة عدد أرقام الوثائق المطلوبة ومقارنتها مع أرقام مماثلة في موضوع آخر، إلا أنها تحقق الهدف المطلوب مع زيادة في الوقت، لا شك أن هذا القصور سوف ينتهي عند تطبيق النظام بشكل آلى على المدى القصير و باستخدام علامات الربط أو Boolyn Logic مثل ،+ X-٢/ ٣- ولتسهيل عملية الاسترجاع من جوانب أخرى مثل أسماء المؤلفين ، فقد تم إعداد بطاقات بأسماء المؤلفين والعناوين ، كذلك تم إدخال المسميات الجغرافية و أسماء الهيئات و المؤسسات التي ورد ذكرها في المقالات أو المواد المكشفة.

الإنتاج والاستخدام :

على مدى حوالي ست سنوات وصلت المواد المنتجة والمكشفة إلى أكثر من ثمانية آلاف مادة تقريباً تغطى جميع الموضوعات التي ذكرت في الجانب الموضوعي. أما فيما يتعلق بالاستخدام فإن هناك عدداً لا بأس به من المستفيدين من داخل الأمانة العامة و من خارجها يستفيدون من هذه الخدمة الفنية عن طريق المركز مباشرة و لزيادة الاستخدام و الاستفادة فإن المركز يقوم بإصدار كشاف فصلي يغطي الإنتاج الفعلي الذي تم إنجازه خلال مدة الشهور الثلاثة السابقة .

التصور للمرحلة المقبلة :

منذ بداية عام ١٩٨٧ م تم إدخال نظام الحاسب الآلي إلى مركز المعلومات لخدمة أجهزة الأمانة العامة، ومنذ ذلك الحين بدأ العمل على تحويل نظام التكشيف التقليدي إلى نظام آلي وذلك باستخدام قاعدة STAIRS للاسترجاع الآلي للمعلومات ويعدّ النظام الذي انتجته شركة أي٠ بي٠ أم٠ من أفضل أنظمة استرجاع المعلومات لهذه الأغراض .

و عند استكمال تخزين جميع السجلات Records على النظام الآلي للتكشيف فإن الاستخدام سوف يتزايد وسوف يتم ربط القاعدة مع من يرغب من المستفيدين من مراكز المعلومات والمكتبات المتخصصة والجامعية وغيرها في دول مجلس التعاون، كذلك الدول العربية بحيث تكون هذه القاعدة مماثلة لقواعد معلومات ديالوغ لوكهيد و تغطي الإنتاج العربي.

يتطلع مركز المعلومات إلى قيام تنسيق و تعاون مع مراكز المعلومات والمكتبات بهدف مشاركتها في تغطية النظام من خلال توزيع العمل، بحيث يمكن لمراكز المعلومات والمكتبات المشاركة في إدخال البيانات التى لديها في النظام، ومن الممكن أن يأخذ هذا العمل الطابع التجاري أي الدخول في النظام مقابل اشتراك سنوي ، بحيث يكون تزويده و استخدامه جدياً و ملموساً .

وبهذه المناسبة فإن المركز دخل في تجربة تعاون مع إحدى المنظمات العربية و لعل النجاح لم يكن كما هو متوقع لأن النظام كان قد تم بالطرق التقليدية ، لكن مع تحويل النظام إلى الأسلوب الآلي فإن كثيرا من المشاكل و التعقيدات سوف تزول .

تجربة مركز معلومات قطاع العلم والتكنولوجيا
في مجال التصنيف والتكشيف

هدى عبد العزيز الشعراوي
مديرة مركز معلومات قطاع العلم والتكنولوجيا
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – القاهرة

المقدمة :

أنشئ مركز معلومات قطاع العلم و التكنولوجيا في مارس سنة ١٩٨٤م بناء على اتفاقية تعاون بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا و المركز القومي للإعلام و التوثيق بجمهورية مصر العربية . حيث يمثل مركز معلومات قطاع العلم و التكنولوجيا إحدى حلقات الشبكة القومية للمعلومات التي أنشأتها أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا والتي تضم مجموعة مراكز وطنية متخصصة تمثل القطاعات المختلفة للتنمية متمثلة في : مركز معلومات قطاع الزراعة، ومركز معلومات قطاع الصناعة، ومركز معلومات الطاقة، ومركز معلومات العلوم الاجتماعية و الجنائية ، ومركز معلومات قطاع الصحة؛ بحيث يتم التنسيق بين هذه المراكز وبعضها، وكذلك التنسيق بينها والمراكز التي تنشأ حديثا ويتوالى إنشاؤها و انضمامها إلى الشبكة القومية للمعلومات .

ويقوم مركز معلومات قطاع العلم والتكنولوجيا بتقديم خدمات المعلومات إلى جمهور عريض من المستفيدين، وهو يمثل مجتمع البحث العلمي في مصر على

مختلف المستويات وفي مختلف المجالات العلمية.

و من هذا المنطلق فإن المركز يقوم بتقديم خدماته على محورين أساسيين :

المحور الأول : وهو إعلام الباحثين بما هو متاح من معلومات سريعة تهمهم من قواعد البيانات العالمية من خلال الاتصال المباشر بنظم المعلومات العالمية ومنها إلى قواعد البيانات المتخصصة و المتوافرة بالولايات المتحدة الأمركية (Dialog,BRS) و ألمانيا الاتحادية (STN) و فرنسا (Questel).

والمحور الثاني : وهو إعلام الباحثين بما هو متاح من معلومات تهمهم داخل مصر حيث يقوم المركز بالحصول على البحوث العلمية المنشورة في مصر ويعدها إعداداً فنياً وآلياً طبقاً لمعايير محددة يتم استنباطها من المعايير الدولية العالمية المعمول بها في هذا الشأن بعد تطويعها طبقاً لواقع الإنتاج الفكري المصري و لطبيعة المستفيد المصري .

وتتاح البيانات الناتجة للخدمة سواء ببثها آلياً أو بنشر محتوياتها في شكل مطبوع و توزيعه على الهيئات والأفراد المعنيين . وهنا نصف ثلاثة نماذج مما قام – ويقوم حالياً – بإخراجها مركز معلومات قطاع العلم و التكنولوجيا في مجال إعداد المصادر الثانوية للمعلومات (قواعد البيانات و الببليوغرافيات المتخصصة) . وسنستعرض على وجه الخصوص أنظمة التصنيف والتكشيف التي اتبعت في هذه النماذج.

العرض الموضوعى :

أولا : نشرة ببليوغرافية عن شبه جزيرة سيناء :

انطلاقاً من أهمية منطقة شبه جزيرة سيناء سياسياً و اقتصادياً واجتماعياً بالنسبة لمصر فقد رأت أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا – وهي الهيئة

القائمة على سياسة وتخطيط و تنسيق البحث العلمي في مصر - أنه يتعين عليها تقديم المعلومات الأساسية للباحثين و الدارسين عن شبه جزيرة سيناء تحفيزاً للبحث العلمي بكافة مجالاته التي تتعلق بهذه المنطقة و التي تدعم أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وقد قام مركز معلومات قطاع العلم و التكنولوجيا بناء على طلب الأكاديمية بإعداد هذا العمل . فقام بالحصول على البحوث و الدراسات و التقارير المنشورة عن شبه جزيرة سيناء داخل مصر وخارجها، والتي غطت فترة زمنية مدتها عشرون عاماً من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ وباللغتين العربية والإنجليزية . ثم تم فرزها وإجراء عمليات الاستخلاص والتصنيف و التكشيف لها . ثم ترجمت المستخلصات العربية إلى اللغة الإنجليزية و تم إصدار نشرة ببليوغرافية تضم بيانات هذه البحوث والدراسات وهي عبارة عن حوالي خمس مئة مستخلص مرتبة أبجدياً بأسماء المؤلفين داخل أقسام علمية موضوعية و مزودة بكشاف للمؤلفين و آخر للموضوعات . وقد تم تجهيز جميع البيانات في نماذج مقننة تمهيداً لإدخالها بالحاسب الآلي فيما بعد ليسهل تحديثها بصفة دورية . وقد تناول هذا العمل مجموعة من المواد أو مصادر المعلومات ، هي :

المقالات المنشورة بالدوريات العلمية - أوراق المؤتمرات العلمية - الرسائل الجامعية - الكتب - التقارير الفنية - بالإضافة إلى بعض الأخبار والتعليقات العلمية التي نشرت في الصحف و المجلات الفنية العالمية التي يمكن أن تضيف إضافة علمية موضوعية إلى محتوى الببليوغرافية .

وقد قسمت جميع المحتويات العلمية إلى أقسام أساسية تعتمد على التجزئة المنطقية لتلك المحتويات من واقع المحتوى الموضوعي نفسه وكانت هذه الأقسام هي بالترتيب :

الأخبار والتعليقات الفنية العالمية – العلوم الاجتماعية – علوم البيئة و ما يرتبط بها – العلوم الزراعية ومايتصل بها – علوم البحار والمصائد السمكية – علوم الأرض والمصادر الطبيعية – الصناعات .

وتتدرج الأقسام الفرعية في مستوى ثانٍ تحت الأقسام الرئيسة والأساسية في تسلسل منطقي: ثم أقسام فرعية أصغر في مستوى ثالث بحيث تكون المستويات الثلاثة رمزًا يدل على المحتوى الموضوعي للمواد وهذا الرمز يتركب من أرقام وحروف "Alphanumeric" .

مثال : العلوم الزراعية 5

إنتاج ووقاية نبات C

إنتاج نبات ١

وقاية نبات ٢ .

فإذا أريد البحث عن أحد الموضوعات التي تقع تحت وقاية النبات فينظر إلى القسم الذي رمزه 5 C. 2 ؛ و بالمثل أذا أريد البحث في مجال الخدمات الاجتماعية فينظر إلى القسم ذي الرمز 3.e.1 وهكذا، إلا أن بعض الأقسام لا نجد تحتها تفريعات مثل التاريخ و الجغرافيا؛ وذلك لأن هدف العمل هو تقديم البحوث العلمية أساسًا طبقًا لاحتياجات المستفيدين . ولذلك وجب الدخول في تفاصيل النواحي العلمية والتطبيقية . أما التاريخ والجغرافيا فهما فقط مجالان للتعرف على المنطقة تاريخيًا و جغرافيًا ولا يحتاج المستفيد هنا إلى الدخول في تفاصيلهما .

وقد تمت الاستعانة ببعض النظم العالمية في التصنيف لضبط التفريعات في مستوياتها للدلالة على الأقسام الموضوعية للمحتوى العلمي للمواد . بعض هذه

النظم عامة والبعض الآخر متخصص في مجالات محددة، و أمكن بذلك وضع نظام التصنيف المشار إليه والذي يمكن توسيعه في أي وقت في أحد أقسامه أو إضافته إلى أقسام أخرى له .

وبالنسبة للتكشيف فهناك نوعان من الكشافات تم إعدادهما وهما : كشاف المؤلفين وهو مرتب هجائياً بأسماء المؤلفين بعد وضع نظام لكتابة الحروف العربية باللغة الإنجليزية " Transliteration " مشتق من النظام الذي وضعته هيئة التوحيد القياسي لهذا الغرض، وطبق النظام في كتابة أسماء المؤلفين العرب وتمت الإشارة إلى ذلك في تقديم الببليوغرافية وأدرجت أسماء بعض الهيئات في حقول المؤلفين لبعض المواد عند غياب مؤلفيها . وكذلك أدرجت هذه الأسماء في كشاف المؤلفين بترتيبها الأبجدى " Authors & Corporate Authors Index".

أما كشاف الموضوعات التحليلي فهو مرتب أيضاً هجائياً بالكلمات والجمل الدالة و المستخرجة من العنوان والمستخلص أو نص البحث، وذلك طبقاً للمفاهيم والأفكار التي وردت بها . وقد استخدمت مجموعة من المكانز المتخصصة المستخدمة في النظم العالمية للمجالات العلمية المختلفة لتقنين شكل الكلمات (والجمل) الدالة على الموضوع والتي تحتاج إلى تقنين . بالإضافة إلى تقنين بعض الكلمات الحرة أو الجمل التي لا توجد بهذه المكانز ويجب إضافتها ككلمات معيارية تستخدم للتعبير عن المفاهيم المعنية بها لتصبح جميعها مداخل موضوعية . وتعبر المداخل الموضوعية عن أسماء مواد ، أماكن ، عمليات ، هيئات ، أجهزة ، أشخاص ، عصور جيولوجية ، نباتات أو حيوانات طبقاً لأجناسها وعائلاتها ، مشروعات ، خدمات ... إلخ. وقد تم عمل الإحالات اللازمة في الكشاف، وهي نوعان :

إحالة " انظر " و " انظر أيضاً " لتحديد العلاقات و الترابطات بين المداخل المختلفة للكشاف . كما تم عمل قائمة بالاختصارات و الأسماء الاستهلالية المستخدمة أثناء تجهيز البيانات " Acronymes & Abbreviation ".

ثانياً : بحوث البلهارسيا :

قام المركز بتجميع مستخلصات البحوث التي نشرت في قواعد البيانات العالمية؛ وذلك بناء على طلب المعهد القومي المنوط بالبحوث العلمية المتخصصة في مجال البلهارسيا في مصر، وذلك بهدف إتاحتها للباحثين في هذا المجال والاستفادة منها، بالإضافة إلى البحوث التي نشرت في مصر والتي يتوافر الكثير منها بالمعهد . وقد حصل المركز على حوالي ٦٨٠٠ مستخلص من البحوث العربية و الأجنبية المخزنة في قواعد البيانات العالمية . وتم تصنيفها وفقاً لنظام معين يستند إلى المعالجة الفعلية للموضوع من خلال المستخلص والعنوان والكلمات الدالة على محتوى البحث .

والهدف من نظام التصنيف هو أولاً : إمكانية إعداد ببليوغرافيات متخصصة من هذه البيانات والاستفادة منها، وكذلك تسهيل الرجوع إلى أحد الأقسام مباشرة عند الاسترجاع اليدوي لأحد الموضوعات وأيضاً إمكانية تحديث أو إضافة البحوث المتخصصة في أي من أقسامها وحفظها في صورة مطبوعة بجانب الصورة الآلية . كما أن نظام التصنيف هذا كان بمثابة تجربة لوضع نظام تصنيف شامل يمكن تطبيقه على المستوى الوطني في مجال بحوث البلهاريسيا . وقد وضع النظام بصفة مبدئية في عشرة أقسام عريضة قسمت فيما بعد إلى أقسام تبدأ من رقم " ١ " ؛ وهذه بالتالي قسمت إلى أقسام فرعية تبدأ من رقم " ١ " أيضاً وكذلك الفروع قسمت إلى أقسام أصغر تبدأ من رقم

" ١ " كذلك فيكون مثلاً الرمز المعبر عن أحد الأقسام هو عبارة عن ثلاثة أرقام تعبر عن جزئيات الموضوع .

مثال : "٨٤١ " هي عبارة عن :

Growth &J8. Parasitology 4. Cercaria 1. Development

وقد تم تنظيم قائمة التصنيف في ترتيب منطقي يبدأ بالدراسات العامة "General Studies" التي تتناول الموضوع بصفة عامة وليست متخصصة . ثم يتدرج التقسيم في التخصص بالنسبة للمرض نفسه "البلهارسيا " و مراحله ثم تشخيصه ثم علاجه ثم الوقاية منه ، ثم الطفيل نفسه ودورة حياته و مراحل نموه و علاقته بالعائل ثم مكافحته و مقاومة المرض بالأساليب المختلفة .

وكل قسم من هذه الأقسام يتفرع إلى تفريعات ثانوية وثالثة طبقًا للمحتوى الموضوعي المطلوب تغطيته . وقد تم تقنين وضبط المستويات لهذه الأقسام بالاستعانة بأنظمة التصنيف المتخصصة في المجالات الطبية والبيولوجية والصيدلية المختلفة للوصول إلى نظام تصنيف متخصص و متكامل في هذا المجال حيث إنه لا يوجد نظام متوفر معمول به في هذا المجال على المستوى العالمي . ويفيد هذا النظام حاليًا في أغراض الاسترجاع بفعالية لما يحققه في النواحي التخصصية .

وقد اشترك في تحقيق وتدقيق هذا النظام ثلاثة من الأطباء وخمسة من المتخصصين في العلوم البيولوجية و المدربين على عمليات التجهيز الفني للبيانات العلمية المتخصصة .

ثالثًا : قاعدة البيانات الببليوغرافية العصرية للعلوم الأساسية والتطبيقية :

تم تصميم نظام هذه القاعدة على مستوى الشبكة القومية للمعلومات بحيث

يخدم النظام جميع قطاعات الشبكة، وقد أخذ في الحسبان أن يلائم نظام النوعيات المختلفة من مصادر المعلومات وقابليته للتطبيق على المواد باللغتين العربية والإنجليزية. حيث يسمح النظام الآلي المتوفر بالمراكز القطاعية بالاختزان والاسترجاع بهاتين اللغتين . وقد تم الالتزام عند تصميم هذه القاعدة - بالقواعد والمعايير العالمية والدولية لتتاح عمليات التبادل مع الأنظمة المختلفة لقواعد البيانات . وتتناول قاعدة البيانات الببليوغرافية المعلومات المسجلة و المنشورة داخل مصر في المجالات العلمية المختلفة. حيث إن هناك العديد من المعلومات العلمية المسجلة في أوعية مختلفة ولكنّها بوصفها مورداً يتعذر الوصول إليها للعديد من الأفراد و الهيئات الذين يحتاجونها؛ كما أن هذه المعلومات لا يتم توزيعها من خلال قنوات توزيع منتظمة. لذلك كان لا بد من وجود وسيلة أو نظام فعال يعمل على التعرف على المعلومات المتوافرة في مصر وإيجادها و إتاحتها للاستفادة منها . ومن هذا المنطلق تم وضع نظام قاعدة البيانات الببليوغرافية لتغطي البحوث العلمية المنشورة داخل مصر .

يقوم مركز معلومات قطاع العلم والتكنولوجيا بتغطية نوعين من المواد في تلك القاعدة، وهي : المقالات المنشورة بالدوريات العلمية المصرية وسجلات المؤتمرات العلمية التي تعقد في مصر . وذلك في التخصصات الموضوعية الآتية: العلوم الرياضية و الإحصاء ، الطبيعة أو الفيزياء ، علوم الكيمياء ، علوم الفلك والفضاء، علوم البيئة ، العلوم البيولوجية ، علوم الجيولوجيا (الأرض) ، علوم المعلومات والحاسب الآلي.

وقد تم وضع نظام لتصنيف الموضوعات العلمية بهدف إصدار دورية مستخلصات مصنفة و مستخرجة من قاعدة البيانات . تمّت فيه الاستعانة بالأنظمة العالمية والدولية التي تقع في مجال عمل القطاعات المختلفة للشبكة

ويربط بينها نوعان من الإحالات هما : " انظر " للمرادفات " وانظر أيضاً " للعلاقات المترابطة . بالإضافة إلى بعض الملاحظات التي تدون مع بعض المداخل . والنظام مبسط جداً بحيث يمكن استخدامه بسرعة وسهولة ويحتاج فقط أن يكون مستخدمه متخصّصاً أو على دراية وفهم بموضوع التخصص و ما يتعلق به ليكون قادراً على صياغة التكوين الموضوعي للبحث وهذا يتوافر في مركز المعلومات، حيث يقوم بالعمل فيه متخصصون علميون يتم تدريبهم في المجالات المختلفة لخدمة المعلومات .

ويقوم النظام على أساس وضع رقمين للتصنيف ، الرقم الأول يدل على المجال العلمي والرقم الثاني يدل على أحد فروع هذا العلم . ويندرج تحت كل من الأقسام الفرعية بعض الملاحظات و التفسيرات لمعنى القسم نفسه و مايحتويه أو ما يتضمنه حتى يمكن للمصنف اختيار رقم التصنيف على أساس سليم والتأكد من سلامة اختياره بالتعرف على المعنى المطلوب من خلال الإيضاحات .

ويختص كل من المجالات العلمية بقائمة تصنيف تتدرج من العام إلى الخاص فنبدأ دائماً بالعموميات في المجال العلمي ثم التعمق التدريجي في مادة التخصص . وهذا التصنيف نظري بمعنى أنه لا يقتصر على مجموعة معينة من الوثائق أو المواد ومعالجتها للموضوع وإنما يضم أكثر ما يمكن من التفاصيل التي يحتمل أن تكون هناك حاجة إليها في أي مركز من مراكز المعلومات حيث إنه عرضة للاستعمال في أي منها . وبمعنى آخر :

يتناول التعريف بالمجال الموضوعي حتى نعرف ما الذي يدخل فيه وما الذي لا يدخل من خلال الأقسام المندرجة تحته و الإيضاحات المتوافرة تحت الأقسام، وذلك مع الأخذ في الحسبان النوعيات المختلفة من المواد والاحتياجات

المتوقعة منها . كما يوفر النظام الآلي بمركز المعلومات الاسترجاع الآلي الحر للمستخلصات التي تم إعدادها بإتقان لتصبح مورداً مهماً للمفاهيم و الأفكار التي وردت بالنص الأصلي .

وعند تحديد الموضوع في قوائم التصنيف يتم أيضاً تحديد علاقاته مع الموضوعات الأخرى لتجنب اللبس أو الحيرة في اختيار أرقام التصنيف للموضوعات التي تبدو متشابهة . وإضافة الرمز لأي بحث بالاستعانة بنظام التصنيف هذا هو مجرد إضافة للرقمين السابق الإشارة لهما .

مثال : ٠٧ . ٠٥ حيث إن كل رقم مكون من خانتين ليسمح بالتوسع في كل منهما حتى رقم ٩٩

ونظام التصنيف هذا يتم استخدامه حالياً بمركز معلومات قطاع العلم والتكنولوجيا إلا أنه سوف يخضع للتعديل و التغيير كلما لزم ذلك بحسب ما تتطلبه طبيعة الموضوعات التي يتم تناولها . ويبقى وضع كشاف ألفبائي للألفاظ الواردة في نظام التصنيف حيث إن الموضوعات المتخصصة بطبيعتها مقننة، ويمكن أن تستخدم الترتيب الهجائي في الوصول إلى الموضوع نفسه بدون الدخول في علاقات العام والخاص . وفي نطاق ما أشير إليه يمكن تمييز خطة التصنيف بأنها تتناول جزأين داخل كل قائمة من قوائم الموضوعات، هما :

الموضوعات المتصلة بالعلم أو المجال العلمي وهي معلومات تهم العاملين في هذا المجال ولكنّها ليست جزءاً مباشراً أو رئيسياً من المجال العلمي نفسه .

الموضوعات الأصلية التي تتصل مباشرة بالمجال العلمي نفسه، وجدير بالذكر أن نظام التصنيف هذا يمكن أن يخدم أنظمة التكشيف باستخدام الألفاظ المستعملة في الإيضاحات وهي مقننة أيضاً وتساعد الإحالات في السيطرة على المترادفات وتحديد العلاقات والروابط الموضوعية

التكشيف الموضوعي الهجائي
من أجل نظام موحد

محمود صاري
المعهد الوطني للعلوم الطبية
جامعة قسنطينة

ترمي هذه الدراسة إلى الدعوة للتفكير حول ضرورة تقنين التكشيف الموضوعي الهجائي في المكتبات الموسوعية المفتوحة للجمهور العريض أو المكتبات المتعددة الاختصاصات والخاصة بالدراسة والبحث ، والراغبة في إعداد قائمتها الخاصة المتعلقة بالمداخل أو استعمال الكشافات المتوافرة .

وأمام نمو المكتبات في إطار شبكة تعاونية وفي انتظار استخدام الإعلام الآلي كأداة ، تظهر الحاجة الماسة ، بشكل متعاظم ، إلى إدخال لغة توثيقية متماسكة و صارمة تواكب التقنيات الجديدة للبحث عن المعلومات.

ومن أجل بلوغ الغاية بهذه الدراسة ، سعيت إلى الاعتماد على مرجع أساسي: المواصفة القياسية الفرنسية (Norme Française AFNOR nf z (198607044))

ويجدر الرجوع كذلك إلى العدد الخاص للمجلة العربية للمعلومات (المجلد ٧ رقم ١ - ١٩٨٦) المكرس للمواصفات العربية القياسية في مجال التوثيق والمعلومات

١ - مكانة التكشيف الموضوعي الهجائي في السلسلة التوثيقية :

تمر كل وثيقة تدخل لأول مرّة أية مكتبة بسلسلة من العمليات المادية والفكرية تشكل سلسلة من المعالجة تتجسد في إنتاج وثائق ثانوية ، تشير إلى وجود هذه الوثيقة و تتمثل في المداخل البيليوغرافية ، إن الفهرسة الوصفية التي تتم استنادًا إلى التقنين الدولي للوصف البيليوغرافي (تدوب) تمكن من التعرف على مطبوع معين ، انطلاقًا من اسم مؤلفه و عنوانه ، فناشره ثم حجمه ، وترقيمصفحاته، ... إلخ.

تكمل البطاقة الأساسية بواسطة مداخل مختلفة يتم الحصول عليها بعد تحليل الوثيقة. إن هذه العملية الفكرية تمكن من استخراج العناصر المميزة لوصف محتوى هذه الوثيقة و تحديد موضوعها بدقة، ذلك لأن العنوان لا يكون معبرًا ، وعلى المحلل أن يستخرج الكلمات الدالة اعتمادًا على فهرس الوثيقة ، أو بعد قراءة بعض المقتطفات ودراستها. فالتكشيف هو انتقاء مجموعة من الكلمات المفتاحية الدالة تسمى الواصفات مأخوذة من اللغة الطبيعية، تبعًا للقواعد المقننة التي سيجري تحليلها فيما بعد. وعليه فإن اي إعداد صحيح لفهرس موضوعي هجائي يتطلب وضعه تحت مسؤولية مكشف متخصص تخصصًا عاليًا

٢ - مجال التطبيق :

إن الفهرسة الموضوعية الهجائية ، بالمقارنة مع نظم التصنيف ، تعدّ "حرة" وهي تتكيف مع كل مستويات الإعلام الوثائقي ومع تطور علم المصطلحات المرتبط بتقدم العلوم و التقنيات .

إن الأعمال الأدبية (رواية ، قصة ، مسرح ، شعر) والفلسفية و التراجم ، والأعمال الكلاسيكية للمؤلفين المرموقين التي تنتمي إلى التراث الثقافي الوطني

والإنساني لا تخضع للتحليل و التكشيف، ووجودها في فهرس المؤلفين سيكون كافٍ .

وهذه القاعدة ليست مطلقة : فمثلاً ، تقوم مكتبة متخصصة في الفنون والعروض ، بتكشيف روايات تدور مواضيعها حول السينما و المسرح و غيرها ، بحيث تعطي الكلمات الواصفة معلومات ذات أهمية ، وهذا إلى جانب الأعمال التوثيقية المتعلقة بمجال التخصص .

٣ - الشكل ، الوظيفة ، التنقيط :

يشار إلى المدخل الرئيسي الموجود على رأس البطاقة ضمن بيانات المتابعة المسجلة في أسفل البطاقة ، ويمكن أن تحلل لتصل إلى ستة عناصر ، مثلاً :
لغة :فلسفة : مصر : ١٨٠٠ - ١٨٩٩ : ببليوغرافيا : ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ؛
فالوثيقة المكشفة تقدم قائمة الدراسات المنشورة من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ حول النصوص الفلسفية المخصصة للغة بمصر في القرن ١٩ ، ونلاحظ هنا أن المدخل لا يستعمل الحروف وغيرها (حروف الجر ، العطف، ...ألخ) كما يجري ترتيب الكلمات الدالة ترتيباً منطقياً يدركه المكشف بالخبرة والتجربة . فالكلمة الواصفة الأولى تسمى المدخل الرئيسي والتي تليها تسمى المداخل الفرعية ، وهذه الأخيرة لها وظائف مكملة تتعلق بالموضوع أو بوجهة النظر أو بتحديد المكان الجغرافي أو الزمن أو الشكل : كل هذه الجوانب ستجري دراستها لاحقًا .

فالكلمات الواصفة ألفاظ مفردة نكرة (مثلاً : تأمين) ويلجأ إلى استعمال الجمع عند الضرورة : (تأمينات اجتماعية) . وأحياناً يكون من الضروري تدقيق المعنى بواسطة اسم أو صفة توضّح بين قوسين ، مثلاً : هندسة معمارية (دائرة) .

في الوقت الحالي ، يخضع التنقيط للتقنين التالي :

١ - تنقيط بين واصفتين - نقطتان ": "

٢ - تنقيط داخل واصفة.

- أمام علاقة تبعية أو جهاز هيئة ، نقطة " . ".

- أمام عنصر مبعد - فاصلة " ، " .

- عند إدخال صفة أو رفع التباس - قوسان ( ).

- بين صفتين - قاطعة ؛ .

- بين تاريخين - مطة أو (خط صغير) -

٣ - تنقيط بين رأسي موضوع للتعبير عن علاقة : خطان مائلان //

٤ - بنية رأس الموضوع :

- الواصفة يمكن أن تكون :

١ - اسم علم لشخص :

بيكون ، فرنسيس (١٥٦١ - ١٦٢٦)

بيكون ، فرنسيس (١٩٠٩ - ١٩٨٠)

وهنا يسمح القوسان برفع الالتباس الناتج عن التشابه

٢ -اسم علم لهيئة :

- منظمة الوحدة الأفريقية

الرمز بالأحرف الأولى يرد إلى ألفاظه الأصلية ما عدا بعض الرموز التي أقرها الاستعمال فأصبحت شائعة مثل :اليونسكو والألكسو

٣ – اسم علم للمكان :

ألمانيا (الجمهورية الفدرالية)

طرابلس (ليبيا) (وتدعى أيضاً طرابلس الغرب) ، طرابلس (لبنان) وهنا يسمح القوسان بتحديد المجال الجغرافي

٤ – اسم منعزل أو صفة مميزة :

تبني

معوق

٥ ـ اسم مع إلحاق لفظة ليس لها طابع خاص

اليابان ، الجنوب (بدل جنوب اليابان)

٦ – اسم متبوع بصفة

القانون الدولي الخاص

٥ – تحليل المدخل الموضوعي :

١. المدخل الفرعي لوجهة نظر معينة :

هو عبارة عن موضوع ثانوي يمكن من توسيع جوانب المفهوم العام وهكذا فالإرادة من وجهة نظر رجل القانون تبدو مختلفة تماماً عن وجهة نظر مربٍ أو طبيب نفساني أو عالم نفس، ويكون أمامنا إذن :

– الإرادة : حقوق

– الإرادة : تربية

– الإرادة : طب عقلا

– الإرادة : علم النفس

وعند الضرورة فإن المدخل والمدخل الفرعي يتبادلان المكانة :

– معوق : رياضة

– الإحصاءات التطبيقية : طب

– طب : الإحصاءات التطبيقية

وهذا يسمح بإجراء البحث البيليوغرافي حسب و جهات النظر المتباينة للمستعمل، و أحيانًا يكون من الضروري مضاعفة المداخل الفرعية المعبرة عن وجهة النظر عبر عناصر أساسية و ضرورية لتحديد معنى الموضوع :

عمل : نزاع : تحكيم

مخ : مرض : تشخيص داء

إن دراسة حول أسلوب " الأيام " لطه حسين تفترض علينا تغيير مكان المدخلين الفرعيين :

حسين طه " الأيام " : أسلوب

حسين طه : أسلوب : " الأيام "

وهذا يجمع تحت باب حسين طه ، كل الدراسات حول الأسلوب و كل تلك التي لها علاقة بالأيام .

٢. تحديد المكان الجغرافي :

إن تعريف مكان معين أمر أساسي إذا كان غير معروف بشكل كافٍ أو إذا كان يشير إلى حقائق جغرافية مختلفة

ألمانيا (حتي ١٩٤٥)

ألمانيا (الجمهورية الديمقراطية)

ألمانيا (الجمهورية الفدرالية)

أغادير (المغرب)

أغادير (الجزائر ، تلمسان)

باريس (الولايات المتحدة : إداهو)

فالمدخل الفرعي الجغرافي هو دائمًا اللفظ الأكثر دقة .

الغنم : تربية : الجزائر ، الجنوب

الغنم : تربية : الأرجنتين

أحيانًا يكون ضروريًا استبدال المدخل الفرعي للمكان بمدخل رئيسي :

تخطيط الاتحاد السوفيتي

الاتحاد السوفيتي : تخطيط

٣. التحديد الزمني :

الإشارة إلى التاريخ واجبة إذا أسفر التحليل عن رغبة في التاريخ أو وصف وضعية في مدة محددة، وكلما كان ذلك ممكنًا يستبدل المفهوم العام بتواريخ ، وهكذا يتم تكشيف وثيقة منشورة سنة ١٩٨٥ ، تعالج السياسة المعاصرة للولايات المتحدة منذ عهد كنيدي على النحو التالي:

الولايات المتحدة : سياسة : ١٩٦٠ - ١٩٨٥

المفاهيم التاريخية العامة غير المؤرخة يمكن أن تستخدم في صدارة المدخل:

العصور القديمة

العصر الثلثي

- بوصفه مدخلاً فرعياً لوجهة نظر :

ملكية : تاريخ

الصحراء الجزائرية : ما قبل التاريخ

إذا تعلق الأمر بكتابين حول القانون المدني في مدتين مختلفتين فإنه يجري تمييزهما عن طريق تاريخ صدورهما :

القانون المدني : ١٩٢٠

القانون المدني : ١٩٨٠

٤. المدخل الفرعي للشكل :

يتعلق بطبيعة ومظهر مجموع الوثيقة التي يؤثر شكلها على المعلومات، هناك بعض الأمثلة :

- حولية سنوية - مختارات - أطلس - ببليوغرافيا
- مؤتمر - خطبة - تمارين - عرض
- دليل - كشاف - أيام دراسية - لغة إعلامية Logiciel
- كتاب تعليمي - مطبوع التكريم - إحصاءات - معاهدة

٦ - العلاقة بين مدخلين :

أحياناً يكون محتوى وثيقة عبارة عن دراسة تجمع موضوعين يرتبطان بعلاقة معينة يجرى التعبير عنها بخطين مائلين // يوضعان بين المدخلين ويتطلب الأمر هنا اللجوء إلى استخدام مدخل عكسي مثال :

اشتراكية // إسلام

إسلام // اشتراكية

وهذا في حالة وثيقة تدرس العلاقة بين الإسلام و الاشتراكية ، كذلك فإن وثيقة تعالج العلاقات الاقتصادية بين الصين و اليابان في القرن ١٨ يتم تكشيفها على النحو التالي :

الصين : اقتصاد : ١٧٠٠-١٧٩٩ // اليابان : اقتصاد : ١٧٠٠-١٧٩٩

اليابان : اقتصاد : ١٧٠٠-١٧٩٩ // الصين : اقتصاد : ١٧٠٠-١٧٩٩

فيما يخص القاموس المزدوج :

- متبادل : عربي (لغة) : قاموس // روسي (لغة) قاموس

روسي (لغة): قاموس // عربي (لغة) : قاموس

- أحادى : إنجليزى (لغة) : قاموس // عربي (لغة)

عربي (لغة) // إنجليزي (لغة) : قاموس

في حالة قاموس إنجليزي - عربي (مثل المورد)

٧ - نظام الإحالات :

يحرص التكشيف على توفير شروط فعالة لتبليغ الخطاب التوثيقي للقارئ؛ لأن هذا الأخير يصوغ سؤاله أحيانًا بصورة شكلية أو بعقلية منهجية ونظامية . وبهذا الصدد فإنه يجد أمامه مجموعة من بطاقات :

١. الإحالة أو بطاقات التوجيه (قد تكون ذات لون مختلف) بهدف توجيه الباحث في مسعاه الفكري .

الإحالة العامة : تنطبق على أكثر من وصف ببليوغرافي :

- جهاز (علم التشريح)

انظر في الاسم النوعي للجهاز :

دوري ، جهاز

هضمي ، جهاز

النقل العمومي : **انظر ايضًا** تحت أسماء وسائل النقل :

- حافلة - مترو - قطار ...

- القاموس :**انظر ايضًا** في ميدان التطبيق

تركي (لغة) : قاموس

فيزيائي : قاموس

٢. الإحالة البسيطة أو المباشرة تنطبق على مدخل واحد يعبر عن استبعاد بغرض تجنب صيغة من أجل تلك المقبولة :

أبو عثمان **أنظر** : الجاحظ

أو في حالة ترادف : ليث **انظر أ**سد - فرس **انظر** حصان - موالح **انظر** حمضيات .

٣. إحالة التوجيه : إن إحالة التوجيه تفتح مجال البحث من مدخل نحو مداخل أخرى تنشئ علاقة بين واصفتين لمواضيع متداخلة :

إدارة : تونس

انظر أيضا :

ميزانية : تونس

مالية : تونس

موظف عمومي : تونس

في بعض الأحيان تفترض علاقة متبادلة :

تربية	تعليم	
انظر ايضًا :		**انظر أيضًا :**
تعليم		تربية

٨ - قائمة الاستناد والمكنز :

على المكشف لكي يتفادى الأحكام الذاتية ، أن يأخذ كل الاحتياطات اللازمة. إن القواميس الكبرى و الموسوعات أدوات لا غنى عنها للاختيار المناسب للواصفات من أجل مزيد من الدقة ما أمكن ، فمثلاً مؤلف يعرض المذهب " الشافعي " يجرى تكشيفه طبعًا في " شافعية " و ليس في مدخل " إسلام ".

إن القاعدة المتبعة لوحدة المعنى تتطلب أحيانًا تقسيم العبارة المعنية إلى مصطلحات أُحادية :

القانون البحري يصير الملاحة البحرية : قانون ، الجغرافية الفلاحية تصير الفلاحة : جغرافية. فغنى المعجم الطبعي يسبب اختلافات في اختيار المداخل تضر بنوعية التكشيف و بفاعلية البحث التوثيقي.

وحرصًا على تدعيم التعاون بين المكتبات واستخدام الحاسب الآلي يجب على المكشفين إعداد طرق رقابة متقنة بغاية تطبيق القاعدة الأساسية التي تحقق الانسجام داخل فهرس موضوعي هجائي ، عليهم كذلك انتقاء قوائم رؤوس موضوعات تكون قريبة من حيث الدقة للمكنز ، وكذلك تجنب الوقوع في فخ اللغة الطبيعية الحرة . ويجب على الموظفين المكلفين بإعداد الفهرس الموضوعي الهجائي و نتيجة لتداول المكتبيين على قسم التكشيف ، أن يحصلوا على تكوين مسبق وإعادة تدريب مستمرة للإبقاء على رؤية موحدة فيما يتعلق بنوعية ودقة قائمة رؤوس الموضوعات المعتمدة .

ومن المناسب كذلك أن يدون مجموع القرارات المتعلقة باختيار الواصفات على قائمة الاستناد المعتمدة، الخاصة بالمصلحة . وهذا الفهرس المعتمد الخاص بالتحليل و التكشيف ، يتحول إلى أداة مرجعية أساسية تحقق الانسجام والاستمرارية للفهرس ، ويستخدم بوصفه دفتر مذكرات للمكشفين القدماء وبوصفه دليلاً للمبتدئين ، فهذه القائمة المعتمدة هي إذن عبارة عن فهرس يجرى تحديده بعناية لكل الواصفات المستعملة ، وكذلك الكلمات المفتاحية أو المزادفات المبعدة ، والمصطلحات المعقدة المقسمة إلى واصفات أولية، و أخيراً فإن الإحالات والتوجهات سوف تثرى وتتحسن كلما ازداد الرصيد الوثائقي وتوسعت خبرة المكشفين إذ أنها تسجل تقلبات اللغة ، وظهور مفاهيم جديدة و تبني الألفاظ الجديدة المبتكرة و التخلي عن الواصفات المهملة، وعندما تنشأ أداة رقابة كهذه سنقضي على الصعوبات الناتجة عن كثرة المترادفات، وبلوغ لغة وثائقية تكون بمثابة مكنز جامع شامل أي ما يعادل مجموعة مكانز أو لغات متخصصة مقننة .

٩ - الخاتمة - من أجل تكشيف عربي موحد :

أغلب المكتبات الموسوعية في العالم العربي ، تمتلك أرصدة وثائقية عالمية إلى جانب تراثها البيليوجرافي العربي ، وهو ما يتطلب إحداث فهارس منفصلة للغات الأجنبية . ولكي يعد أي باحث قائمة مراجعه فإنه ينتقل للقيام ببحوثه حسب المواضيع مراجعًا فهرسًا بعد فهرس ، بدءًا بالفهرس الموضوعي العربي ثم فهرس الحروف اللاتينية .

وفي المستقبل ، أعتقد أنه من المجدي إنشاء فهرس موضوعي واحد وإدخال الواصفات مرتبة هجائيًا تحت المدخل الواحد ، بدءًا بوثائق المؤلفين العرب ثم تليها تلك الخاصة بالمؤلفين بالأحرف اللآتينية ، وهكذا نجد أن المكشف ذا الثقافة المزدوجة يحلل ، وبدون تمييز، جميع الوثائق ويعين لها واصفاتها حسب

المعايير المذكـــورة آنفـــا ويدمج بطاقـــات المواضـــيع العـــربيـــة والأجنبية في فهرس وحيد لما في ذلك من فائدة كبرى للباحثين . وفي حالة مواجهة صعوبة في ترجمة مصطلح فإنه بوسع المكشف أن يضيف ، بين قوسين إلى قائمة الواصفات المعتمدة بالعربية ، مايقابلها بالأحرف اللاتينية، لرفع كل التباس، ويفترض هذا النظام طبعاً ، إنشاء قائمة استناد واحدة كالتي سبق تحديدها ، والمكتبات المزودة بنظام إعلامي بوسعها أن تدخل في الحاسب الآلي بقوائمها المعتمدة ، وبالتالي بوسعها أن تسترجعها و تطبعها في أية لحظة لتوزيعها على فريق المكشفين، وكذلك على كل مركز تكشيف يرغب فيها، وفي إطار التعاون بين المكتبات .

نحو بناء مكانز عربية

المشاكل والحلول

أحمد طه أحمد

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الدوحة – قطر

مقدمة :

يشهد عالمنا المعاصر تطوراً متسارع الخطوات في كل الاتجاهات ، فكل صباح يفرز الجديد من العلوم ، وما كان جديد هذا اليوم ينسخه تطور آخر غداً، وهكذا أصبح اللحاق و الاحاطة بكل ما يستجد أمراً له أكثر من مبرر ، أقله الابتعاد عن دائرة التخلف ، ولاشك أن الغفلة اليسيرة تعني سنوات من اللهاث للحاق بالركب . وإن شئنا التخصص فلندخل مباشرة إلى عالم الإنتاج الفكري لمختلف إطارات المعرفة ، ونظرة عجلى إلى دوران المطابع ، وازدحام المكتبات تغني عن أبلغ وصف لعالم اليوم . إن كانت هناك سمة بارزة تميز هذا العصر فهو ما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات ، حيث أصبحت المعلومة قبل الخبز ، فشقت لها القنوات ومهدت الأرض وبذرت البذور ، وهاهي الكلمة تنتقل من أدنى الكون إلى أقصاه وبكل الأشكال مقروءة ومسموعة ومطبوعة ، وبشتى الأشكال والطرق ، فالكلمة هي مصدر الخبز ، بل أصبح التقدم والتأخر

في أي بلد يقاس بمدى توفر المعلومات وسهولة تدفقها والبنيات الأساسية اللازمة لوسائل الاتصال. إن الاحتياج إلى المعلومة المناسبة في الوقت المناسب أمر لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد ، فالباحث ومتخذ القرار والطبيب ورجل الأعمال والموظف والعامل ورب الأسرة ورجل الشارع ، وباختصار كل أفراد المجتمع ، بحاجة إلى معلومة ما في وقت ما ، ولعل ذلك كان لا يشكل معضلة فيما مضى رغم توافر وسائل الاتصالات الحديثة ، ولكن في الجانب الآخر كان تدفق المعلومات بطيئ الإيقاع مما لا يمكن معه اللحاق بما يستجد في المجال المعني، ولكن في عالمنا هذا الذي يزخر بشتى أنواع المعرفة وسرعة إيقاع العصر، أصبح الأمر غير ذي قبل ، وأصبحت الإحاطة بما يصدر في أي تخصص أمرًا مستحيلاً ، بل لو افترضنا جدلاً إمكانية ذلك فإنه لايتوفّر الوقت الكافي الذي يمكن الباحث من الإطلاع على ما يستجد في مجال تخصصه . هذا التساؤل وغيره من التساؤلات شحذت الهمم في التفكير بوضع الضوابط المختلفة للسيطرة الببليوغرافية .

وحيث إن هذا البحث سيتناول مسألة بناء المكنز العربي المتخصص وتجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في هذه الناحية ، انطلاقًا من واقع فعاليات التكشيف والاستخلاص للدوريات الجارية ، فسوف يكون التركيز على الخبرة التراكمية والوصول إلى مقترحات محددة بشأن المكانز الأجنبية التي نستخدمها الآن وأهمها قاموس (PTS) وقوائم رؤوس الموضوعات ، والمسائل التي برزت من خلال استخدامها ، ثم طرح الموضوع إجمالاً للوصول مجتمعين إلى نتائج محددة فيما سنطرح من آراء ومقترحات .

التكشيف والاستخلاص :

يشهد هذا العصر ثورة في المعلومات شملت الشكل و المضمون . وفرض التطور الذي امتد بيد التحديث ليعمل تحديثًا في المكتبات و مهامها . فلم تعد المكتبات أماكن لحفظ مجموعات من الكتب باختلاف أحجام وتخصصات هذه

المكتبات ، بل تأهلت كل مكتبة لتصبح نواة صالحة لإقامة مراكز المعلومات . كذلك أصبح من المهام الجديدة للمكتبات السعي إلى المستفيد في مكان وجوده وإشعاره بما يستجد في هذا العالم الذي أصبح متناهي الصغر . تسافر فيه المعلومة من أقصاه إلى أدناه في لمح البصر . وما البث الانتقائي للمعلومات إلا مثال لسعي المكتبات إلى الوصول إلى المستفيد ، إلى غير ذلك من الوسائل المختلفة التي تبنتها كل المكتبات .

هذا التطور في عالم المعلومات أضاف عبئًا جديداً إلى مهام المكتبات ، حيث إن تدفق هذه المعلومات باختلاف أشكالها و تخصصها لا بد معه من إيجاد الوسائل الكفيلة بالتنظيم ، وإلا أصبح الوصول إلى معلومة مطلوبة في الوقت المناسب ضرباً من التخمين و الاستحالة . لذلك أصبح من هموم المكتبات العمل على إيجاد وسائل الضبط الببليوغرافي التي تسيطر لتسهل عملية البحث بدقة فائقة وفي الوقت نفسه تحفظ الوقت و توفر الجهد .

إن وسائل السيطرة الببليوغرافية ليست بالموضوع الجديد ، فقد أعطيت حقها من البحث ، ولكن يبقى التفاؤل مع مستجدات العصر وما يطلع علينا كل يوم من جديد التكنولوجيا الذي يبعث في هذه المسائل حيوية لإيجاد سبل تواكب العصر أو تعدل ما هو موجود أصلاً .

من جراء تدفق المعلومات أصبح من العسير بل من المستحيل الإحاطة بما يصدر في مجال تخصص معين ، لذلك كان التفكير قديما في كتابة مستخلصات لمقالات الدوريات كحل جزئي لهذه المشكلة " كما يمكن لدوريات المستخلصات تلخيص أن تلخص البحوث وتجمعها تحت مداخل مناسبة تتيح للباحثين القدرة على ملاحقة التطور دون تبديد للوقت والجهد " . وقد تنوعت هذه الخدمة الفهرسية و اختلفت باختلاف ما تخدمه من أغراض وأهداف في كل مكتبة أو مركز معلومات . وتخصصت بعض المراكز التجارية في هذا المجال وسهل مهمة بيع سلعتها ما لحق أدوات الاتصال من تقدم. إذن فإن خدمات

التكشيف والاستخلاص بكل أنواعها، تؤدي دوراً لا غنى عنه ، بل وجب تطورها لتكون التغطية الشاملة . ولتجنب التكرار وإضاعة الجهد، فيمكن التنسيق بين المؤسسات ومراكز المعلومات العربية ، كل حسب تخصصه فيما يختص بعمليات التكشيف والاستخلاص وتبادل المعلومات في هذا المجال . وفي هذا الشأن يمكن ذكر تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، حيث إن فعاليات التكشيف فيها . جاءت مكملة لأهداف المنظمة التي ترمي إلى تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء ، وجمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية ، وتقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة إلى غير ذلك .

التكشيف :

عمليات تكشيف واستخلاص الدوريات الجارية Scanning & abstracting of current periodicals هي إحدى وسائل السيطرة على تدفق المعلومات وضبطها ، وتختلف هذه الخدمة الفهرسية من جهة لأخرى حسب ما تخدمه من أغراض . وعادة يتم تكشيف الدوريات بالطرق التقليدية المعروفة من قبل المكشفين ، وذلك لتحديد المقالات ذات العلاقة ، حيث تخضع المواد لمجموعة من القواعد الضرورية يعتمد عليها المفهرس في إعداد المداخل والوصف البيبليوغرافي . ومن خلال تطور هذه الفعاليات ظهرت أنوا ع متعددة من الكشافات كل منها تخدم غرضاً محدداً ، فهناك الكشافات للدورية الواحدة ، وهي كشافات محدودة النفع، إضافة إلى خلوها من أي تحليل لمحتويات المقالات ، كذلك هناك الكشافات التراكمية و التي تغطي عدداً من السنوات وهي ذات فائدة أكبر . وفي سياق التطور ظهرت أيضاً الكشافات التجميعية وتشتمل على تحليل للدوريات سواء كانت دوريات عامة أو متخصصة ، ويكون الناتج كشاف عام أو متخصص وهي ما تسمى بالكشافات الموضوعية . وتجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في هذا المجال غنية وجديرة بالاهتمام ، حيث يتم

تكشيف الدوريات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والصناعية في المنطقة العربية ومنظمة الخليج العربي بصورة خاصة . هناك عدد ٢٦٠ من الدوريات العربية وعدد ١٥٠ من الدوريات الإنجليزية تخضع للتكشيف سواء من قبل أعضاء الجهاز الفني كل حسب تخصصه أو من قبل الشخص القائم على رأس هذا النشاط .

الاستخلاص :

عمليات استخلاص مقالات الدوريات الجارية هي الوجه الآخر لعمليات التكشيف ، فهما وجهان لعملة واحدة يكملان بعضهما البعض فهناك أكثر من ٢٥٠٠خدمة تكشيف واستخلاص على المستوى العالمي وبكل اللغات(١). دون الدخول في تعريفات المستخلص أو القواعد التي وضعت من أجل كتابة المستخلص القياس وهي معروفة و أخذت حقها من البحث ، ولكن التطور الذي حدث في هذا المجال هو محاولات الاستفادة من الإمكانات الهائلة للحاسبات الآلية في عمليتي اختزان واسترجاع محتويات الدوريات الجارية . ونذكر هنا مرة أخرى تجربة جويك في أتمته - فعاليات التكشيف و الاستخلاص ، حيث بدأ في أعمال الأتمته - في مطلع العام ١٩٨٤ ، ووضع برنامج على الحاسب الآلي بالمنظمة تحت اسم " أوسكار " (OSCAR) وهو اختصار Online System for Citations and Abstracts Retrieval

التحليل الموضوعي :

كما سبقت الإشارة إليه فإن كل مكتبة أو مركز معلومات يسعى إلى تنظيم المواد المتوافرة لديه بالشكل الذي يضمن سرعة إيجاد هذه المواد عند الحاجة إليها . والتحليل الموضوعي (Subject analysis)

---

(١) المصدر : **المجلة العربية للمعلومات** ، مجلد رقم ٤ ، العدد الأول ، ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

في عملية توثيق المعلومات ما هو إلا وصف فني لتحديد المحتوى الموضوعي بهدف تجميع[٢] ما اشترك منها في الموضوع نفسه . إذن فالتحليل الموضوعي يعتنى برؤوس المداخل ، إما عن طريق التصنيف الهرمي (Hierarchical classification) أو الترتيب الهجائي (Alphabetical Approach) وهو ذو شقين : الفهرسة الموضوعية (Subject Indexing) والفهرسة الوصفية باستخدام الواصفات والكلمات الدالة .

رؤوس الموضوعات :

ليست هناك مشكلة في اختيار رؤوس الموضوعات للمواد الأجنبية بسبب [٣] توافر قوائم رؤوس موضوعات قياسية ، يمكن الاعتماد عليها . غير أن الحال يختلف بالنسبة للمواد العربية ، حيث لا توجد قوائم رؤوس موضوعات قياسية ، ما عدا بعض الأعمال لأفراد يذكر من بينهم إبراهيم الخازندار ومحمد فتحى عبد الهادى والسويدان .

استرجــاع المعلومــات :

يقاس ضمن معايير أخرى ، مدى نجاح أي نظام بسرعة الاستجابة عند الطلب إليه باسترجاع معلومة محددة ، والدقة في الاسترجاع ، حيث إنه إذا تم استرجاع كثير من المواد التي لا علاقة لها بموضوع البحث يكون هناك هدر للوقت وهذا يعد من المثالب الكبيرة . إذن وحتى يتعامل الحاسب الآلى مع مخزونه من المعلومات ببراعة ودقة ، لابد من وجود اللغة المقيدة (Controlled Vocabulary) التي تكون وسيلة التخاطب مع الجهاز ، ويوجد عدد من لغات التكشيف [٤] :

---

(٢) راجع مقالة / عبد العزيز عبيد العربية للمعلومات ، مجلد ٤ ، العدد الأول ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

(٣) راجع مقالة عبد الباقي الدالي ، **المجلة العربية للمعلومات** ، مجلد ٤ ، العدد الثاني ، ١٩٨٤ ، ص ٤٢.

(٤) أنظر : الهيائلى ، حسين ، المعالجة اللغوية للمعلومات ، **المجلة العربية للمعلومات** ، مجلد ٥ ، العدد الثاني ، ١٩٨٤ ، ص ١١٧.

١ – لغة تستخدم الواصفات من قائمة مصطلحات في اللغة الطبيعية ، يتم اعتمادها بوصفها لغة مستندية وتسمى مكنز (Theasurus) .

٢ – لغة تستخدم الرموز (Notation) كما هو الحال في نظم التصنيف .

٣ – لغة المصطلحات المفضلة (Prefered Terms) وتهمل المترادفات والمتشابهات.

٤ – لغة حرة ، وتعني عدم الارتباط بأية قائمة معتمدة .

٥ – التكشيف الإحداثي (Coordinated Indexing)

إن فعاليات التكشيف والاستخلاص أدت إلى تطوير لغة الاسترجاع ، واختلفت التجارب من جهة لأخرى كل حسب احتياجاتها ونوعية المستفيدين من تلك الخدمات . لذلك تبنت كل جهة ما يناسبها من المكانز المتوافرة ، والخبرة التراكمية لهذه الجهات المختلفة من خلال استخدام المكانز المختلفة يمكن أن تكون النواة التي منها الانطلاق نحو بناء مكانز عربية .

المكانز - أهميتها واستخداماتها :

تم تعريف المكانز من ناحية وظيفتها بأنها أداة لضبط المصطلحات الطبيعية وتحويلها إلى لغة نظام ، أما من ناحية بنائها فهي مفردات مقيدة وديناميكية لمصطلحات متصلة مع بعضها البعض دلالياً وجنسياً تغطي أحد حقول المعرفة. يتميز المكنز عن قاموس الكلمات الدالة بأنه يحتوي على تبيان واضح لعلاقات المفهوم سواء مصطلح أعم (BT) أو أضيق (NT) أو مترابط (RT) ، وفي قاموس الكلمات الدالة (Keywords) هناك فقط تبيان للعلاقات الهرمية ، أما قوائم رؤوس الموضوعات فلا تحتوي على هذه المفاهيم .

أما من ناحية الأهمية والاستخدام . فإن استخدام المكنز ، يسهل عملية تنسيق عدد من الأوجه المتعلقة بموضوع معين عن طريق الارتباطات المنطقية و/ أو / باستثناء Logical Connectives/and/ or/ not. كذلك من فوائد المكنز أنه يسهل على الباحث إيجاد المصطلح المناسب وذلك عن طريق علاقات المفهوم (أعم ، أضيق ، مترابط) .

فالمكنز هو لغة نظام تؤثر بفعالية على أداء نظام المعلومات بكامله ، إنّ أهمية استخدام المكانز لا تحتاج إلى تأكيد .

القواعد العامة لبناء المكانز العربية :

بالنسبة للمكانز الأجنبية فهناك الكثير منها في مختلف فروع العلم ، وتكمن المشكلة في غياب المكانز العربية ، ماعدا بعض التجارب في مركز التنمية الصناعية لدول الخليج العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة العربية للعلوم الإدارية؛ إلى غير ذلك من التجارب التى تنحصر في ترجمة مكانز أجنبية قائمة ، أو تبنى أكثر من مكنز ومحاولة الخروج بمكنز يكفي حاجة تلك الجهة ، بل هناك محاولات لم يسمع بها أحد بسبب انغلاق كل جهة وعملها منفردة .

هناك قواعد وإرشادات دولية وعربية لبناء المكانز نورد أهمها ، ليس لأنها بالشيء الجديد أو الإضافة الجديدة ، ولكن لننطلق إلى بناء المكانز العربية المتخصصة ، وهو أمر تحتمه الضرورة والتجربة العملية بتبني أو ترجمة المكانز الأجنبية القائمة . من هذه القواعد العامة المحافظة على الوظيفة الأساسية للمكنز وهي بيان العلاقات المتبادلة (٥) بين المفاهيم ، وتوجد ثلاثة أنواع من العلاقات المتبادلة :

---

(٥) إرشادات لإعداد وتطوير المكانز أحادية اللغة – مركز التوثيق والمعلومات ، دمشق ، ١٩٨٥.

١ – علاقة التكافؤ.

٢ – العلاقة الهرمية .

٣ – علاقة الاقتران (الترابط) .

وقد أوردت وثيقة المنظمة العربية للمواصفات و المقاييس المبادئ الواجب اتباعها ، ونذكر منها :

١ – اعتماد المراجع المتخصصة بوصفها مراجع أساسية إن وجدت .

٢ – الأخذ بالمصطلحات التي توصلت إليها المؤسسات العربية المعترف بها .

٣ – وجود أكثر من مصطلح عربي يقابل الأجنبي ويشار إلى المصطلح المفضل .

٤ – استعمال الكلمات الفصحى .

٥ – التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصبغة العلمية ، ويمكن هنا الرجوع إلى المواصفة القياسية العربية رقم (٥٧٨ – ١٩٨٤) حول إرشادات إعداد وتطوير المكانز أحادية اللغة .لقد انتهت الآن مرحلة جمع الواصفات الإنجليزية وبعد إجازتها من قبل خبراء المنظمة كل في مجال تخصصه ، سوف تتم عملية التعريب لبعض المصطلحات التي لم نجد فيما هو متوافر من قوائم رؤوس موضوعات عربية (الخازندار والسويدان) وهي مستخدمة في المنظمة . كذلك من الأسباب التي عجلت بتنفيذ فكرة بناء مكنز ثنائي اللغة خاص بالمنظمة ، هو ما ثبت بالتجربة العملية من خلال أتمتة فعاليات التكشيف و الاستخلاص أنه لا حاجة إلى تبني أو بناء مكنز تفصيلي ضخم ، بل يمكن باستقراء بعض الثوابت الوصول إلى هذه النقطة ، ونذكر على سبيل المثال :

١ – تقييم الحقول الموضوعية وتحديد درجة التغطية [٦] .

---

(٦) اللغة العربية وبناء المكانز ، مركز التوثيق و المعلومات ، تونس ، ١٩٨٤ .

٢ – تحديد أنواع الوثائق وما تحتاجه من معالجة و تخزين واسترجاع .

٣ – عمل مسح للمكانز القائمة لاختيار الأجزاء التي تناسب الاحتياجات .

ومن أجل تأكيد الأسباب التي دعت إلى بناء مكنز مختصر خاص لا بد من توضيح موجز للنظام الآلي في المنظمة والخاص بفعاليات التكشيف والاستخلاص . كذلك تبيان التسهيلات التى وضعت فيه وهو عين السبب الداعي إلى بناء المكنز المختصر .

برنامج أوسكار :

تم وضع برنامج تخزين واسترجاع مواد التكشيف و المستخلصات محلياً In Home developed Software ليلبي كل المتطلبات الحالية والمستقبلة ، حسب ما تم تصوره وقد روعيت في البرنامج سهولة الاستخدام بالنسبة للمستفيد .

البحث الآلي المباشر في برنامج أوسكار :

يتميز البحث الآلي المباشر (Online Searching) في برنامج أوسكار بالمرونة ، حيث اشتمل على تسهيلات (Facilities) لمساعدة المستفيد للحصول على مبتغاه دون هدر للوقت أو الجهد . وللمستفيد الخيار في وضع استراتيجية بحثه ، أما عن طريق الكلمات الدالة وربطها اختيارياً بالرمز أو استخدام الرمز منفرداً (Code) بعد استخراجه من المكنز المعتمد . يتيح النظام أيضاً الاستفادة من إمكانيات الحاسب الآلى من إجراء العمليات المنطقية (Boolean Logic) لتحسين دقة النظام وتقليل فرص استرجاع مواد غير مرغوبة باستخدام دالة /أو/،/و/،/ باستثناء .

أما البحث عن طريق النص الكامل (Full Text Searching)، ففيه من المرونة ما يجعله مفضلاً لدى جملة المستفيدين، وذلك لعدم احتياجه لتحضيرات معقدة في وضع استراتيجيات البحث ، فالنص قد يؤخذ من اللغة الطبيعية حسب ما يرى الباحث ، أو يؤخذ من المكنز المختصر الذي يتم بناؤه واعتماده :

أما طريقة التجذير (Truncation) للكلمات فيمكن استخدامها من خلال هذا النظام ، وتستخدم أنواع المكانز المتخصصة الطريقة في البحث العام ، والمادة المسترجعة تكون كبيرة الحجم .

عود على بدء ، حيث إن تدفق المعلومات وتفرع العلوم وتشعبها أدى إلى الاحتياج إلى مكانز متخصصة في شتى ضروب المعرفة لتلبي الاحتياج بدقة وشمولية إلى أقصى الحدود ، وحيث لا يوجد مكنز واحد مهما كان مكتملاً يفي بكل الأغراض . ونذكر من هذه المكانز المتخصصة مكنز منظمة العمل الدولية (Ilo Thesaurus) وهو يختص بأوجه العمل والعماله ، وهناك مكنز اليونسكو (UNESCO Thesaurus) الذى يشتمل على جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أيضا هناك مكانز شمولية وعامة كمكنز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . أيضًا هناك مكانز شمولية وعامة كمكنز روت (Roots) ، والمكانز تختلف باختلاف تناولها للموضوعات وما تخدمه من أهداف وضعت من أجلها .

تبنت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) قاموس برديكاست (PTS Dictionary) وهو يعنى بالمنتجات والخدمات (Products & Services) . واستمر العمل به لمدة اختيار استمرت منذ عام ١٩٨٤ ، وعند تقييم التجربة ومن خلال مجريات أعمال التكشيف والاستخلاص واستمرار عمليات أتمتة هذه الفعاليات ، اتضحت بعض السلبيات نذكر منها على سبيل المثال :

١ - عدم تلبية المكنز للاحتياجات الفعلية والتغطية المطلوبة في كل حقل من الحقول الموضوعية

٢ - تعقيد البحث عن المصطلح المطلوب ، وشكوى أعضاء الجهاز الفني بالمنظمة من كبر حجم المكنز واحتوائه على الكثير من التفاصيل غير المطلوبة، وبالتالي إضاعة وقتهم في إيجاد الكلمات الدالة المطلوبة التي تعبر بدقة عن موضوع المقالة التي تم تكشيفها واستخلاصها .

المكنز المختصر (Compact Thesaurus) :

مما سبق ذكره فإن الاحتياج إلى مكنز تفصيلي غير ضروري مع توفير التسهيلات المذكورة في الحاسب الآلي ، خاصة أن بناء مثل هذا المكنز له مميزات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :

١ – غياب الغموض والإرباك في مثل هذه المكانز المختصرة الصغيرة .

٢ – العلاقة ، حيث إنها تبنى حسب نوع التخصص و الاحتياج الفعلي .

٣ – إمكانية تتابع وتسلسل السياق .

٤ – توفير وقت البحث في المكانز التفصيلية .

٥ – التغطية الشاملة للاحتياجات .

بناء المكانز العربية :

إن موضوع بناء المكانز العربية ليس بالموضوع الجديد، فقد تم تناوله بالبحث من أكثر من جهة ، ولكن من خلال الممارسة الفعلية وبروز الحاجة إلى المكنز العربي ، فسوف نطرح الموضوع من وجهة نظر أفرزتها التجربة العملية ، فمن حيث المكانز الأجنبية فليس هناك خلاف في أن بناء مكنز قائم أو تعديله ليلائم نوعية طبيعة العمل أمر تفضله كثير من الجهات ، توفيراً للجهد والمصروفات . ولكن من خلال التجربة العملية يمكن القول أن تعديل مكنز قائم فيه الكثير من الجهد لا يقل كثيراً عن بناء المكنز الجديد . أما ترجمة مكنز قائم إلى اللغة العربية ، حيث النقص في هذا الجانب ، ماعدا قوائم رؤوس الموضوعات القليلة الموجودة وهي لا تفي بالاحتياجات المتخصصة كما هو الحال في " جويك " ، فإن الترجمة تنطوي على كثير من المشاكل والصعاب التي لاحصر لها .

ونظراً إلى أن الاحتياج ملح في وجود المكانز لمواكبة عصر المعلومات ، فسوف نطرح بعض المشاكل التي تبرز ، عند الشروع في بناء المكنز ثم يلي ذلك بعض المقترحات التي ربما تسهم في دفع العمل العربي بهذا المجال خطوة إلى الأمام . وبعض هذه التوصيات وردت في أكثر من مؤتمر وندوة ولكن يبقى التنفيذ هو المحك في نهاية المطاف . فمن خلال تجربة جويك نورد بعض المشاكل التي برزت بصورة واضحة عند الشروع في تجميع (الواصفات) تمهيداً لبناء مكنز مختصر ثنائي اللغة ، وجدير بالذكر أن الواصفات الأجنبية (الإنجليزية) لهذا الغرض قد تم تجميعها من عدة مكانز . أما الواصفات العربية فلا زالت الكثير من الصعاب تعترض طريقها ، نذكر من هذه العوائق دون الدخول في التفصيل ، مشاكل تتعلق باللغة العربية نفسها ، فمثلاً : مسألة الاشتقاق من اللغة العربية والمجاز والاستعارة ، والتغيير الذي يحدث في الكلمات من حالة المفرد إلى المثنى والجمع والمعنى الذي ربما يتغير أو يحتمل التأويل لأكثر من معنى . ويثير جمع التكسير مشكلة أخرى حيث توجد أكثر من صيغة جمع تكسير للمفرد الواحد .

أما النواحي التي تتعلق بالإملاء و وجود أكثر من تهجئة ، فالأمر متروك لاختيار أكثر التهجئات قبولاً وهو باب يتيح الاختلاف بين الجهات المختلفة . كذلك تشكل النقحرة مشكلة رغم وجود الواصفة الدولية رقم ٢٣٣، والتى تغطي نقحرة الحروف العربية إلى اللاتينية ومحاولة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعمل مماثل ، وفي كلتا الحالتين لم يخرج الموضوع عن اتباع مبدأ حرف مقابل حرف ، وهذا مجال فيه كثير من الاختلافات لم تحسم بشكل قاطع يسهل مهمة من يقوم ببناء مكنز. كذلك هناك مشكلة كتابة الأرقام والشهور في سبيل إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعترض وتقف حجر عثرة أمام باني المكنز ، وكما سلفت الإشارة إلى بعض هذه المعوقات ، فإن التوصيات التالية

ربما تساعد على إيجاد حلول عاجلة وفتح الطريق التاليه – أمام بناء مكانز عربية أصيلة ، وتنطلق هذه التوصيات من تجربة " جويك " الخاصة في بناء المكانز :

أولاً : الأخذ في الحسبان التسهيلات التى يمكن أن يقدمها الحاسب الآلى، ابتداء بتسهيلات البحث المباشر عن استخدام المكانز التفصيلية ، كما سبقت الإشارة إليه ، كذلك تسهيلات إدخال الواصفات في الحاسب الآلي وترتيبها في أكثر من شكل (هجائيًا ٠٠٠) وهو أمر كان يتم يدويًا سابقًا ، إلى غير ذلك .

ثانيًا : ضرورة العمل على بناء مكانز مختصرة متخصصة في شتى ضروب المعرفة؛ لأن التجربة أثبتت فعالياتها ، فهي عملية وسهلة الاستخدام ، إضافة إلى تغطيتها الجيدة لذلك التخصص ، وسرعة إنجازها وفي الوقت نفسه، غياب هذه المكانز في المكتبة العربية والاحتياج الشديد لها.

ثالثًا : وهذه ليست دعوة جديدة ، بل نجددها مرة أخرى ، وهي مسألة العمل الجماعي في هذا المجال، توفيرًا للجهد وتحاشيًا للتكرار، وفي هذا الشأن يمكن تجميع الخبرات التراكمية للمكتبات ومراكز المعلومات العربية والخروج بتصور محدد لبناء هذه المكانز.

رابعًا : تبني كل التوصيات التفصيلية التي جاءت في عدد من المؤتمرات والندوات ، وخاصة ما جاء في أوراق الدورة التدريبية السادسة للموثقين العرب حول بناء وتطوير المكنز ، والتي شملت الكثير من النقاط الجيدة المتعلقة بعمليات البناء التفصيلية ولا داعي لتكرارها.

الخاتمـــة :

إن مجـال المعلومـات هو من أكثر هذه المجـالات تطوراً ونمواً ، فلابد من إعداد العدة وبذل الجهد للحاق بالأمم التى سبقت في هذا المضمار . وحيث إن غياب المكانز العربية قد خلق أثراً سيزداد تأثيره السلبي فلابد من البدء في بناء المكانز العربية . ومن هذا المنطلق فالدعوة مرفوعة للبدء في بناء المكانز العربية المتخصصة المختصرة، التي يمكن تجميعها مستقبلاً في أعمال كبيرة تتحول إلى مكانز شمولية مرجعية ، وفي الوقت الحالي فإن تجزئة العمل إلى مكانز مختصرة في تخصصات شتى يخدم أكثر من هدف ، كتزويد الجهات المختلفة في وقت قصير بهذه المكانز وسدّ فجوة غيابها الحالي ، سهولة استخدامها في المراكز المتخصصة التي لا تحتاج إلى مكانز تفصيلية . وفي النهاية فهي نواة لمكانز شمولية. وهناك نقطة ختامية تتعلق بالمعنى نفسه حيث يكون الحل للمشاكل المذكورة آنفاً موزعاً على الجهات المختلفة كل حسب تخصصها مما يضمن فعالية الوصول إلى الحلول المناسبة ، حيث يصعب تجميع الخبراء في شتى ضروب المعرفة في مكان واحد لبناء مكنز شامل وعام .

المـــراجـــع

1 - Borko, H. and Bernier, C.L. Indexing concept and methods, London, Academic Press Inc., 1978.

2 - Neufield, M.L. et al. Abstracting and indexing services in perspective: Miles Conrad memorial indures 1969 - 1983, Arlington, Information Resources Press, 1983.

3 - Guidelines for the establishment and development of monolingual thesauri, Paris, UNESCO, 1971.

٤ – قاسم حشمت . خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها ، القاهرة ، مكتبة غريب.

٥ – خليفة شعبان عبد العزيز وعبد الهادي ، محمد فتحي . الفهرسة الموضوعية للمكتبات ومراكز المعلومات ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

٦ – بيرس ، رشا برغوثي . دليل التكشيف والاستخلاص ، عمان ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٨٧.

٧ – اللغة العربية وبناء المكانز ، التركيز على تجربة مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية . تونس ، الأمانة العامة ، ١٩٨٤ .

٨ – رزوقي نعيمة حسن . إعداد الكشافات آليًا : تجربة مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، بغداد ، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي ، ١٩٨٤ (ندوة التوثيق الآلي)

٩ – أحمد طه أحمد . التكشيف الصناعي في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة جويك ، ١٩٨٧.

١٠ – الدورة التدريبية السادسة للموثقين العرب حول بناء وتطوير المكنز . دمشق ، مركز توثيق المعلومات ، ١٩٨٥ .

١١ – عبد الهادى محمد فتحي . الفهرسة الموضوعية: القاهرة ، مكتبة غريب .

١٢ – عبد الهادى محمد فتحي . الفهرسة الموضوعية : دراسة في رؤوس الموضوعات العربية ، القاهرة ، مكتبة غريب .

تجربة مركز الفارابي
في مجال التوثيق والمعلومات

أزهر عبدالهادي

مركز الفارابي للحاسبة الألكترونية

بغداد

المقدمة :

تعدّ المعلومات إحدى الموارد الأساسية لدفع عجلة التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة ؛ وذلك لأن الصناعة بارتباطها المباشر بالتكنولوجيا هي أكبر منتج و مستهلك للمعلومات وهي المحرك الأساسي لعملية التنمية الشاملة . ذلك أنه من أهم عطاءات القرن العشرين - لا شك - اكتشاف حقيقة تبدو لنا اليوم بديهية وهي أن تنمية بلد ما لا تعتمد على الموارد البشرية والمالية فحسب ، ولكنّها تعتمد على المعلومات أيضًا . فالمعلومات تنتج استخدامًا أفضل للقدرات الكامنة ، فهي تساعد على تحاشي التبذير والإزدواجية في العمل ، وتسمح بتوفير الوقت واقتصاد الموارد والطاقة ، وتنتج بوجه خاص تخطيطًا واقعيًا .

إن أكثر الدول اهتمامًا بالمعلومات هي أكثرها تطورًا ونجد أن الدول المتقدمة تصرف من ٢ ٪ إلى ٥ ٪ من الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث

لتطوير و تحسين الخدمات الإعلامية . وتولي الدول النامية من خلال جهودها للحصول على معلومات لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال الاقتصاد والصناعة والتنمية اهتماماً كبيراً و متزايداً ، حيث تعدّ المعلومات أحد المصادر المهمة في عالم اليوم بعد مصادر الطاقة والمواد الخام . حيث إن عالمنا اليوم يتوافر فيه كم هائل من البيانات و المعلومات في شكل كتب ، دوريات ، مقالات ، تقارير فنية ، براءات اختراعات .... إلخ . وعليه فإننا نورد لمحة رقمية مختصرة عما يتم نشره ، إذ يوجد ما يزيد على ٥ ملايين موضوع علمي تقني يتم نشرها في حوالي ١٠٠ ألف مجلة سنوية، وسيعود ذلك إلى تجميع من ١٢٠ مليون إلى ١٥٠ مليون وثيقة في أعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٧ بمعدل زيادة تصل إلى أكثر من ١٢ ٪ سنوياً .

يتطلب مثل هذا الكم المتزايد من عناصر البيانات و المعلومات إلى أسلوب كفء للخزن والاسترجاع والمعالجة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعدّ هذه المعلومات في الدول المتقدمة لتشكل شبكات متعددة الإتصالات ، مما وسع رقعة المستفيدين من هذه المراكز مساحات جغرافية غطت معظم بلدان العالم . وهنا جاء ت الحاجة إلى الوسائل التقنية الحديثة لإيصال هذه المعلومات إلى الجهات المستفيدة في أي جزء من العالم وفي الوقت المناسب .

١ – نظرة في اهتمامات الجهات المستفيدة :

مما لا شك فيه أنّ الهدف الأساسي من إنشاء أي مركز معلومات هو طبيعة الحاجات التي تحددها الجهات المستفيدة من المعلومات المطلوبة منه . ومن خلال نظرة شاملة لحاجات الجهات المستفيدة التي يعنى مركز الفارابي للحاسبة الألكترونية بتقديم خدماته لها اتضحت الأمور التالية :

١ – إن طبيعة الأعمال الأساسية التي تؤديها الجهات المستفيدة ذات صفة إنتاجية وتصنيعية تتراوح ميادينها ما بين الصناعات الخفيفة وحتى

الصناعات الثقيلة مروراً بمختلف العمليات الإنتاجية الصغيرة والكبيرة .
والميزة الثانية هي تعدد اتجاهات التخصص العلمي للعاملين في هذا الحقل ، والتي تغذي طبيعة هذه الأعمال من إنتاج و تصنيع ، وفي ضوء ذلك كانت للجهات المستفيدة حاجة فعلية ذات نسبة عالية من الأهمية في جانب إتاحة المعلومات وسرعتها . وإزاء ذلك كان لزاماً على المركز أن يقوم بتوفير وإتاحة هذا الكم الهائل من المعلومات وبمختلف الاتجاهات التي تحددت بالمعلومات في العلوم الهندسية المختنفة (الكترونيك / كهرباء / سيطرة ونظم)، وكذلك العلوم الصرفة (الفيزياء / الكيمياء / الرياضيات) إضافة إلى العلوم الأخرى المتفرقة والتي لاتقل أهمية عن بقية العلوم ، بحيث تشمل معلومات جميع هذه العلوم بكافة فروعها .

٢ - الأمر الثاني المتعلق بالجهات المستفيدة هو تباعد مواقع العمل جغرافياً وانتشارها على عموم القطر مما أضاف عبئًا كبيرًا على المركز في عملية توفير و إتاحة المعلومات وبالأساليب المختلفة المعروفة لبث المعلومات ، حيث إن من الواضح جداً أن خدمة المعلومات المتاحة لموقع واحد متكامل أو مواقع متقاربة أسهل وأسرع بكثير مما لو كانت هذه المواقع بعيدة حيث يكون لعامل المواصلات و الاتصالات دور كبير في كفاءة أداء نمط الخدمة.

٣ - ومن الأمور المهمة الأخرى في هذا الجانب العدد الكبير من المنشآت المستفيدة من خدمات المعلومات ومواقع العمل وتعدد ورش ومصانع العمل ضمن المنشأة الواحدة ، مع توقع ازدياد هذه المواقع مستقبلاً وبشكل عمودي وأفقي ، مما يعني اتساع دائرة خدمة المستفيد بشكل كبير حالياً و مستقبلاً، وبالتالي يوجب على المركز أن يتبع أساليب معينة لخدمة المعلومات تختلف عن الأساليب التقليدية، وتتميز عن نوع الخدمة التي تقوم

بها بقية مراكز المعلومات ، حيث إن نسبة الحاجة و الطلبات للمعلومات عالية واحتمال تضاعفها كبير في الفترات الزمنية اللاحقة .

وبشكل عام فإن خدمة المعلومات التي يتيحها المركز تتجه لخدمة المستفيدين المحددة بالشرائح التالية :

- المخططون : وهم المستفيدون الرئيسون من المعلومات والوثائق المختلفة واللازمة لأعمالهم وتخطيطهم للمشاريع المختلفة ، وفي عملية اتخاذ القرارات المهمة والتي يفترض أن تعتمد اعتماداً كبيراً على المعلومات. المتخصصون والباحثون : لهم دور كبير في المهام التنفيذية لأعمال مؤسساتهم ، حيث سيحتاج هؤلاء إلى البيانات والمعلومات الدقيدة لإنجاز المهام البحثية والفنية والتطويرية ، إضافة إلى أن المعلومات تسند عملية زيادة كفاءة هذه الشريحة من المستفيدين .

٢ - دور المركز في السيطرة و احتواء احتياجات الجهات المستفيدة :

لقد أصبح واضحاً ومن خلال ما تم عرضه بأن حجم ونوع المعلومات المطلوبة من المركز كبيرة جداً ، لذا فقد قام المركز باتباع أساليب ووسائل مكنته من أداء وظيفته . وفي ذلك نتطرق فيما يلي إلى تفاصيل أساليب أداء خدمة المعلومات :

١ - أساليب المركز في اتاحة خدمة المعلومات :

في الحقيقة لم يبتعد المركز في أداء هذا النشاط عن الأساليب المتبعة في معظم مراكز المعلومات والمحددة فروعها الأساسية في خمسة إتجاهات وهي كما يلي :

أ - الإجابة على الاستفسارات Answering Inquiries :

حيث يقوم قسم التوثيق و المعلومات في المركز بالرد على استفسارات

الجهات المستفيدة حول طلبها للمعلومات للاستعانة بها في حل مشكلة وظيفية أو بحثية معينة تعترضه ، أو لتسهيل مهمة اتخاذ قرار معين . ويأخذ هذا النوع من خدمات المعلومات شكل ونمط الرد على سؤال المستفيد وتأمين وتلبية حاجته إلى معلومة أو معلومات ، حيث يقوم القسم بالإجابة بتوفير المعلومات اللازمة و تأخذ هذه المحاورة عادة الشكل المباشر بين الجهة المستفيدة والقسم أو عن طريق الهاتف أو استخدام جهاز الفاكسميلي أو التلكس أو عن طريق الكتابة واستلام الجواب تحريريًا . وقد تميز هذا النمط من الخدمة بالإجابة السريعة والدقيقة حيث يتم فورًا تفحص المعلومات المتوافرة لدى القسم لغرض إعدادها للجهات الطالبة ، وفي حالة عدم توافرها يتم الاتصال بأكثر من مركز للمعلومات وفي آن واحد لغرض تأمينها بأسرع وقت .

ب - الإحالة إلى مصادر المعلومات

Reference to information Sources

ويأخذ هذا النمط من الخدمة مدى واسعًا من مجمل أنشطة القسم حيث إن الإحالة إلى مصادر المعلومات الأساسية التي تتعلق بوثيقة معينة تمثل مقالة من مجلة أو كتاب أو بحث أو براءة اختراع تشكل نسبة كبيرة من مجموعة طلبات الجهات المستفيدة ، والمركز فعال في إنجاز هذه العملية وذلك من خلال التنسيق وعلاقاته مع المكتبات و مراكز المعلومات داخل القطر وخارجه ، حيث يقوم بتجميع أو تنظيم هذه الطلبات عن طريق استمارات خاصة أعدت لهذا الغرض وتوزع هذه الاستمارات على المكتبات لغرض تأمينها ، أما بالنسبة للطلبات المستعجلة فيتم استخدام جهاز التلكس لهذا الغرض .

ج - الإحاطة الجارية :

والغرض من العمل في هذا النشاط هو التعرف على أحدث ما نشر عن

موضوع معين من أجل الاطلاع عليه أو استخدامه في البحث وفي إنجاز الأعمال التي يكلف الشخص أو القسم المختص بها ، وكذلك استخدام مثل تلك المعلومات والتطورات في تخطيط برامج المستقبل في مجالات معينة ، وغير ذلك من الأمور التي تعود بالفائدة على المستفيد والدائرة التي يعمل بها.

وقد اتجه المركز إلى ذلك من خلال الإجراءات التالية :

١- إصدار نشرة شهرية " **نشرة مصدر المعلومات** " متضمنة معلومات ببليوغرافية بمعدل (٥٠) موضوعاً في النشرة تختص بأحد فروع المعرفة العلمية (بحوث ، براءات اختراع ، تقارير ، أدلة شركات) وغير ذلك بغية تعريف المستفدين على مثل هذه المعلومات " بطاقة المستفيد " ومن خلالها يتم تحديد الطلبات الأساسبة في النشرة حيث ترسل إلى المركز بريدياً ويقوم قسم التوثيق و المعلومات بتدقيقها و العمل على تلبية هذه الطلبات.

٢ – إعداد تقارير ودراسات عن مواضيع ذات فائدة كبيرة للجهات المستفيدة ، حيث يتم إعداد معلومات متكاملة عن الموضوع ويرسل إلى الجهة ذات العلاقة بمستوى أهمية الموضوع . وقد أخذ هذا الجانب بالتسارع بعد أن ثبتت جدواه و أهميته . وقد سعى المركز في سبيل ذلك إلى توفير كثير من المصادر من كتب و مجلات ودوريات لتأمين توافر معلومات أكثر اتساعاً في إعداد هذه التقارير والدراسات .

٣ – وفي مجال الإحاطة الجارية سعى المركز إلى إعداد نشرة بالمطبوعات الدورية من (مجلات – نشرات – تقارير – مقالات .... إلخ) وإرسال صور مستنسخة لقائمة محتوياتها وصفحات عناوينها إلى المستفيدين لتعريفهم بالمقالات والبحوث المنشورة فيها مسبقاً، ويتم تحديد الطلب بواسطة استمارة ترفق مع نشرة (كشاف المجلات) والتي ترسل شهرياً إلى الجهات المستفيدة

د - البث الانتقائي للمعلومات :

Selective dissemination of information

وقد أخذ المركز بهذا النمط من الخدمة الموجهة للمستفيد بشكل مباشر وفقًا لحاجته حيث يوجد تصور كامل عن مجال اهتمام دائرة المستفيد أو المستفيد شخصياً، ويتم إرسال المعلومات إلى هذه الجهات حال الحصول عليها من المصادر المختلفة كالمجلات والمقالات والمنشورات الأخرى .

هـ - خدمات التوزيع والترجمة والاستنساخ :

يوفر نظام المعلومات ضمن خدماته جانبًا أساسيًا من حاجات الجهات المستفيدة من الكتب والمجلات والدوريات العلمية التي تتناول الاختصاصات المختلفة ، حيث يتم توحيد هذه الحاجات ومفاتحة دور التوزيع الوطنية والعالمية لغرض توفيرها ويحتفظ نشاط التوثيق بعناوين و قوائم محتويات هذه الكتب والمجلات بعد توفيرها ويسجل اسم الجهة المستفيدة الطالبة لها لمعرفة مكانتها مستقبلاً حين تتكرر الحاجة إلى مثل هذه . كما يقوم نظام المعلومات في أحد جوانبه بترجمة واستنساخ الوثائق والمطبوعات أو بعض محتوياتها حسب الطلب والحاجة المحددة من قبل الجهات المستفيدة .

٢ - بناء شبكة علاقات مع مراكز المعلومات الوطنية والعالمية :

لقد أخذ المركز في الحسبان إقامة صلات تعاون وتنسيق مع كافة مراكز المعلومات الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم العالمية الأخرى واضعًا في حسابه العاملين التاليين :

أ - أن تجربة مركزنا في مجال التوثيق و المعلومات لا زالت حديثة العهد ، إضافة إلى احتياج كوادره إلى التدريب المركز على أساسيات العمل و التعامل مع المعلومات كأي عمل أو وظيفة جديدة تسبق ممارستها، ولكن ذلك لم يكن عائقًا في تحقيق نجاح التجربة حيث عمل بمبدأ (البدء من حيث انتهى الآخرون) وعدم تكرار التجربة في السير بها من نقطة

الصفر حيث تسنى لنا الاطلاع بشكل كافٍ على التجارب الأخرى في مراكز المعلومات الوطنية مما ساعد في البناء الذي نعتقده صحيحًا لتجربتنا .

ب – إقرار الاستفادة بشكل كامل من المعلومات المتوافرة داخل القطر وعدم تكرار هذه المعلومات في مجمل نظام وقواعد المعلومات لدى المركز . فمن خلال استكشاف دقيق لطبيعة موجودات وخدمات المعلومات لدى مراكز المعلومات الوطنية . تم التمكن من تحديد نوعية المعلومات التي على المركز أن يوفرها من خارج القطر ، أما المعلومات المتوافرة في المراكز الوطنية ، فلم نسع إلى توفيرها وإنما تم خلق صلات تعاون وتنسيق مع هذه المراكز لتوفر لنا معلوماتها عند الحاجة .

وعلى أساس ما تقدم باشر المركز إقامة هذه الشبكة من الصلات لإنجاز تكاملية المعلومات ، وقد كانت النتائج مشجعة جداً ، حيث أبدت معظم المراكز استعدادها للتعاون والتنسيق وتسخير موجوداتها من الوثائق والمعلومات لتلبية حاجات مستفيدينا منها . وقد قام المركز بتوفير كافة سبل الاتصال لتسهيل مهمة هذه التكاملية من أجهزة الاتصال المتاحة كالفاكسميلي والتلكس وأجهزة الهاتف اضافة إلى وسائل البريد التقليدية . كما قام المركز بتحقيق اتصال مباشر مع مراكز المعلومات العالمية . وحاليًا له اتصال مع بنك المعلومات الأمريكي SDC ORBIT و Dialog ويسعى لتحقيق الاتصال مع Aearo space وcentral Mead data وذلك باستخدام أجهزة الاتصال المعتمدة إضافة إلى الحاسبات المايكروية والطابعات الملحقة بها وخطوط هاتف دولية تستخدم لهذا الغرض .

٣ – بناء شبكة اتصالات مع المكتبات الوطنية :

تكتسب المكتبات أهميتها في كونها الرافد الأساسي و المهم لأي مركز

معلومات بالكتب والمجلات والمقالات وأية وثائق تقع ضمن اهتمامات وحاجات الجهات المستفيدة . وقد أدرك مركزنا هذه الحقيقة منذ بدء التفكير بإنشاء مركز للمعلومات ، حيث كان من أول توجهاته وضع خطة شاملة للتحرك بالتعاون مع المكتبات (الجهات المستفيدة ، مراكز المعلومات ، الجامعات ، المكتبات الوطنية والعالمية) ولغرض تسليط الضوء على أهم الخطوات التي خطاها المركز في مجال التعاون والتنسيق مع المكتبات الوطنية . لابد من أن نستعرض واقع هذه المكتبات ، وكما تبين لنا من خلال المسح و الاستكشاف الذي قمنا به للتعرف على واقع وإمكانات هذه المكتبات ، حيث ظهرت الحقائق التالية والتي تكاد تكون مشتركة بين معظم المكتبات للجهات المستفيدة أو المكتبات الأخرى المرتبطة بمراكز المعلومات أو الجامعات أو المؤسسات الحكومية :

أ - الضعف في مستوى الوعي المطلوب لأهمية المكتبات وقد برز هذا العامل بشكل واضح حيث توكل إدارة أغلبيتها إلى أشخاص غير متخصصين في علوم التوثيق والمكتبات وقد تركزت هذه الحقيقة بشكل خاص في مكتبات دوائر ومنشآت الجهات المستفيدة .

ب - انعدام التنسيق والتعاون بين المكتبات مما انعكس بشكل سلبي كبير على تكاملية نظم المعلومات في كثير من حلقاته الأساسية .

جـ - القصور في عملية استخدام الحاسبات في معالجة المعلومات الخاصة بالمكتبات للتخوف من إدخال الحاسبات في مجال المعلومات الخاصة بالمكتبات بشكل عام ويعود ذلك إلى الأسباب التالية :

١ - عدم وجود التصور الواضح لدى المسؤولين عن المكتبات والمعلومات لأهمية استبدال الجهد اليدوي المبذول في خزن و استرجاع المعلومات بالحاسبة الألكترونية .

٢ - عدم شمول المناهج الدراسية التي سادت المدد السابقة - إلى وقت

قريب - بعلوم الحاسبات الألكترونية مما أدى إلى عدم وضوح أهمية استخدام الحاسبات في أعمال المكتبات لدى الخريجين .

٣ - ضعف التنسيق بين المختصين في حقل الحاسبات الألكترونية والآخرين في حقل المكتبات والتوثيق بالشكل الذي أدى إلى وجود فجوة بينهما وكأن عمل أحدهما لا يعني الآخر

٤ - تنوع النظم المتبعة في فهرسة وتصنيف المواد المكتبية حتى بالنسبة للمطبوع الواحد مما خلق صعوبات عديدة خصوصاً أمام ميكنة العمليات الخاصة بالمعلومات المكتبية .

٥ - حصول هدر كبير في الوقت والجهد الذي يبرز في عمليات تكرار الإجراءات نفسها للمطبوعة الواحدة من قبل مكتبات مختلفة ، وكذلك الهدر في جهد الأفراد وفي استخدام الأجهزة والأدوات والوسائل المختلفة في عمليات الفهرسة والتصنيف .

وكان لهذا العامل آثاره السلبية على طبيعة عمل وأداء الخدمة المكتبية ، حيث سببت الإجراءات اليدوية المتبعة حصول تأخير كبير في تلبية طلبات و حاجات المستفيدين من المصادر وخصوصاً أن كثيراً من المستفيدين لم تتوافر لديهم المعلومات الكاملة عن المصدر من (اسم المؤلف ، دار النشر ، عنوان الكتاب ، ... إلخ) ، على عكس ذلك فإن الفهرس الآلي يؤمن الوصول إلى المصدر بوقت قياسي وأداء دقيق .

وفي ضوء ما تم استعراضه كان أمام المركز هدفان رئيسيان ، هما :

١ - النهوض بواقع المكتبات العائدة إلى الجهات المستفيدة ضمن دوائرها وذلك من خلال إعداد خطة تتضمن الفقرات التالية :

أ - المساعدة في تصنيف و فهرسة مطبوعات هذه المكتبات ابتداء من

إعداد بطاقات الفهرسة المكتبية و تهيئة الكادر المتخصص لذلك إلى تكوين الفهرس الإجمالي للمكتبة .

ب - توحيد التصنيف في جميع المكتبات حسب نظام ديوي العشري ، لأنه من النظم المتبعة في أغلب مكتبات القطر .

ج - إعداد نظام آلي للمكتبة باستخدام الحاسبات المايكروية وعلى قاعدة معلومات / ٢ (٢ / Data Base) و بالشكل المرن جداً مما يكون أكثر إتاحة للمستخدم من متخصص كأمين المكتبة أو غير المتخصص كالباحث و بعدة مداخل بالشكل المرئي على الشاشة أو الشكل المطبوع .

د - إعداد بطاقات فهرسة موحدة وحسب ما هو معمول به في مكتبة الكونغرس الأمريكية ، وقد تم استخراج هذا الشكل من البطاقات على استمارات مطبوعة بالاستعانة بالنظام الآلي المذكور في (ج) أعلاه . وبالتالي فإن هذه الخطة تهدف إلى ما يلي :

- العمل على إنجاز " الفهرس الموحد " والذي يعدّ المرجع الأساسي في تحديد مكان وجود أي مصدر من المصادر للاستفادة منه في الإعارة بين المكتبات ومنع التكرار في عمليات التزويد والفهرسة .

- العمل على خلق قاعدة معلومات ببليوغرافية لمجموعات كافة الكتب واستناداً إلى الفهرس الموحد مما يتيح إمكانية عالية في عمليات البحث .

٢ - التركيز على خلق صلات للتعاون و التنسيق مع كافة المكتبات الوطنية لتوفير الوثائق المطلوبة من الجهات المستفيدة خصوصاً في ظل عدم وجود مكتبة كبيرة في مركزنا تلبي وتغطي كافة حاجات مستفيدينا ، وقد

تمكن المركز من خلق هذه الصلات بشكل ممتاز.

وقد كان لهذه الصلة مردودها الإيجابي الكبير حيث بلغت نسبة توفير المقالات و المواضيع المطلوبة من المستفيدين ، حوالي ٤٥ ٪ ، يتم تأمينها من داخل القطر و الباقي يتم توفيرها من خلال العلاقة مع المكتبة البريطانية ، بالوسائل المتاحة وحسب نوع الطلب في كونه مستعجلاً أو عادياً .

٤ - التخطيط لاستخدام الأمتلة في عمليات حفظ واسترجاع المعلومات :

إن التخطيط ضمن الأهداف الأساسية لعملية حفظ و استرجاع المعلومات يكون باستبعاد الجهد اليدوي في هذه العملية، الذي يتطلب توفير كادر بشري مع الاستخدام غير الدقيق لعامل الزمن وعليه كان التوجه باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في هذا المجال .

وعلى هذا الأساس ولغرض تحديد طبيعة هذه التقنيات قام المركز بما يلي :

١- معرفة نوعية وطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستفيدون .

٢ - تحديد شكل و أوعية البيانات و المعلومات التي يحتفظ بها لغرض استرجاعها وبثها للمستفيدين من نظام المعلومات المعمول به .

٣ - تأثير أساليب الاسترجاع الآلي المطلوبة .

عندما أصبحت طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستفيدون واضحة ، باشر المركز إجراء الفاتحات والاتصالات مع مراكز المعلومات و مراكز تجهيز المعلومات لغرض توفيرها وبالسياق الذي تم تحديده سابقًا أي اقتناء المعلومات غيرالمتوافرة قطرياً وتأمين الأخرى من داخل القطر .

وفي ضوء ذلك فإن وسائط الخزن هي الأخرى قد تحددت و ذلك باستخدام Microfiche كالوسيط المناسب لحفظ وثائق المعلومات، إضافة إلى استخدام الشريط المغنط لبناء قواعد المعلومات في الحاسبة الألكترونية و إجراء عمليات البحث لاختيار الببليوغرافيات والملخصات المناسبة لموضوع الباحث أو المستفيد.

واستناداً إلى ما تقدم ، فقد بادر المركز بإعداد و تهيئة الأجهزة و المعدات اللازمة لتنفيذ استخدام تقنيات المايكروفيش والحاسبة الالكترونية بالشكل التالي:

١ - منظومة المايكروفيش

- أجهزة لحفظ المايكروفيش مزدوجة بنظام استرجاع آلي .
- أجهزة قارئة / طابعة للمايكروفيش .
- أجهزة للاستنتاج المايكروفيشي والورقي .

هذا ومن الجدير بالذكر أن نوع هذه المنظومة يؤمن التوسعات و التغيرات المستقبلة وخصوصاً تحويل نظام المايكروفيش على الـ (Optical Disk) .

٢ - الحاسبة الالكترونية

وقد تم اختيار الحاسبة الألكترونية كنوع (HP 3000) ذي ذاكرة مركزية سعة أولية (2 MB) مع وحدتين من أقراص التخزين سعة الواحد منها (571 MB) ووحدة أشرطة مغناطيسية ذات لف سريع مزدوج . وتم ربط الحاسبة بست محطات طرفية و طابعتين سطرية عربي / لاتيني على أن يتم تحميل الحاسبة بنظام (MINISIS) والذي هو عبارة عن برامج جاهزة لمعالجة البيانات.

تطبيقات عملية التكشيف في بعض المكتبات ومراكز المعلومات في العراق

د. فاضل جواد كاظم　　ماركريت باركيف هوسيب

مجلس البحث العلمي - بغـداد　　المكتبة المركزية - جامعة بغداد

لا يخفى على أحد مدى أهمية المعلومات في المجتمع الحديث خصوصاً المعلومات العلمية و الفنية ، حيث تعتبر هذه من إحدى الموارد الرئيسة والاستراتيجية التي يزداد حجمها ازدياداً كبيراً ولاسيما إذا ما علمنا بتضاعف حجمها كل عشر سنوات في مجال العلوم البحتة والتطبيقية وكل خمسين سنة في العلوم الاجتماعية (٤)، لذا فإن توظيف هذه المعلومات وتسخيرها بالصورة الصحيحة يعد من المسائل الحيوية الواجب الاهتمام بها في كل مجتمع متحضر ومتطور، يبني قراراته التنموية القومية على أسس علمية سليمة

وتتمثل زيادة المعلومات أو ما يطلق عليه باصطلاح انفجار المعلومات على مجموع ما يطبع أو ينشر من المعلومات بمختلف اللغات وبأشكال متعددة كالورقية وغيرالورقية - الوسائل السمعية والبصرية - التي تدل كثرتها على عجز الباحث المتخصص عن الإلمام بما ينشر في مجال تخصصه أو معرفة مصادرها .

وقد بذل الإنسان جهوداً كبيرة وقام بمحاولات عديدة اهتدى على ضوئها إلى أساليب تمكنه من حصر النتاج الفكري وذلك عن طريق إصدار الكشافات (Indexes) ، والمستخلصات (Obstracts)، وإعداد الببليوغرافيات سواء كان ذلك بالطرق اليدوية التقليدية أو بالاستعانة بالحاسبة الألكترونية.

الكشاف INDEX :

تعريفه : إنه دليل منظم لاستخراج المعلومات المطلوبة من الوثائق أو المقتنيات المكتبية على اختلاف أشكالها . ويتطلب إعدادها جهوداً إنسانية تعتمد على التحليل الذكي، وجهوداً آلية تسهم في تنظيم وإنتاج الكشافات(٣) .

التكشيف : عرف المعهد القومي الأمريكي للمواصفات القياسية عملية التكشيف أنها: "عملية تحليل المحتوى الموضوعي لأوعية المعلومات و التعبير عن هذا المحتوى بلغة نظام التكشيف" (١) .

وعرف كذلك بأنه : " الإجراءات والعمليات التي تتم لفحص و تحليل المواد وتكشيفها ثم إعداد رؤوس موضوعات لها " (٢) .

لغات التكشيف : يقصد بلغة التكشيف " مجموعة الرموز أو المواصفات التي تستخدم في التعبير عن المحتوى الموضوعي للوثائق " (١) .

ولغة التكشيف تكون على نوعين :

١ – **التكشيف المقنن** (Controlled Indexing)، وهو الذي نعني به استخدام المصطلحات المعتمدة في المكنز للحصول على الواصفات المناسبة التي تساعد في اختيار الوثائق حتى لو لم يتم استخدام هذه الواصفات في الوثيقة الأصلية .

٢ – التكشيف غير المقنن أو غير التقليدي (Uncontrolled Indexing) :

تعتمد هذه الطريقة على اختيار الكلمات و المصطلحات ، أو العبارات الواردة في نص الوثيقة أو في بيانات الببليوغرافية واستخدامها بوصفها مداخل تكشيفية (٨) .

غرض التكشيف :

إن الغرض من عملية التكشيف هو تسهيل مهمة التعرف على الوثائق المطلوبة من قبل المستفيدين أو اختيارها أو استرجاعها بعد ما خضعت لإجراءات التكشيف .

نظم التكشيف :

إن إعداد الكشافات و عملية التكشيف مرت بمراحل عديدة إلى أن أصبحت بالصورة المتعارف عليها في الوقت الحاضر ، حيث كانت المراحل البدائية لإعداد الكشافات تعتمد على القدرة البشرية ، أما الآن فقد تم استخدام النظم الآلية الألكترونية ، وذلك لكثرة المعلومات و انتشارها برقع جغرافية مختلفة من جهة ومحدودية القابلية البشرية على إعداد الكشافات بصورة سريعة و دقيقة وحصر أكبر قدر ممكن من المعلومات، لكي تلبي حاجة عدد كبير من المستفيدين من جهة أخرى .

وأفضل مثال على هذا ما قامت به المكتبة القومية الطبية الأمريكية (NLM) في عام ١٩٦٠ تحت ضغط الزيادة الهائلة للمعلومات الطبية والصحية إلى الاستعانة بالحاسبة الإلكترونية في إنجاز الكشاف المسمى (Index Medicus) (٩)، حيث يقوم العنصر البشري باختيار المصطلحات بعد التحليل الموضوعي للوثيقة، وتتولى الحاسبة تبويب وصياغة وتحديث وتجميع وطبع الكشافات .

وعلى ضوء ذلك قُسّمت نظم التكشيف إلى :

١ - نظم التكشيف التقليدية أو اليدوية و المتمثلة بنظام كتر ، رانجاناثان ، كوتس ، والتكشيف المتسلسل والتكشيف المصنف .

٢ - نظم التكشيف الآلى أو النظم غير التقليدية، التي تعتمد على العنصر البشري في التحليل الموضوعي لمحتوى الوثائق واختيار المصطلحات التكشيفية المناسبة لها . وعلى العنصر الآلي في تنظيم وإنتاج الكشافات . حيث يقوم الحاسب الآلي بتبويب هذه المصطلحات وترتيبها وطبعها بالشكل النهائي . وتكون المخرجات " الكشافات " مطبوعة على ورق أو على مصغرات .

والجدير بالذكر أن هذين النظامين المستخدمين لتصنيف المحتوى الموضوعي للوثائق هو لغرض خزن واسترجاع وبث المعلومات .

أنواع من الكشافات :

١ - كشاف المؤلفين Author Index

٢ - كشاف الموضوعات Subject Index

كشافات الإشارات الببليوغرافية (Citation Index) :

١ - كشاف الإشارات الببليوغرافية لشبرد : Shepard's Citations Index

٢ - كشاف الإشارات الببليوغرافية للعلوم : Science Citation Index

٣ - كشاف الإشارات الببليوغرافية للعلوم الاجتماعية :

Social Sciences Citation Index

كشافات الكلمات والنصوص والكشافات المترابطة :

(World Indexes, Concordances and Co-ordinates)

١ – كشاف الكلمات الدالة في النص KWIC

٢ – كشاف الكلمات الدالة خارج السياق KWOC

٣– الكشاف المترابط : Co-ordinate Indexes

٤ – كشافات النصوص : Concordances Indexes

كشافات خاصة :

١ – كشافات الأنغام : Thematic Indexes

٢ – he Ring Index to Chemical Abst.

٣ – كشافات الصيغ الجزئية : Molecular-Formula Indexes

٤ – Taxonomic Indexes

٥ – الكشافات العددية : Numerical Indexes

٦ – الكشافات المصنفة : Classified Indexes

واقع التكشيف في مراكز المعلومات وبعض المكتبات في العراق :

إن واقع حركة نشر النتاج الفكري على الصعيد العلمي و الإعلامي في العراق ما هو إلا مرآة عاكسة للنشاط الدؤوب للباحثين و المتخصصين في مختلف ميادين المعرفة ، والمتمثل بالعدد المتزايد للمواد المطبوعة كالكتب و الدوريات والمجلات و النشرات، وبالوسائل السمعية المرئية و المتخصصة في جميع المجالات العلمية و الإنسانية .

إن هذا العدد المتزايد من المجلات و الدوريات والكتب والوسائل الأخرى ناتج عن زيادة عدد البحوث المنجزة والمنشورة من قبل الباحثين ، وهذا بالتالي يستوجب خلق نشاط توثيقي مكثف لغرض حصر هذا النتاج الفكري و تهيئته بطريقة تسهل الحصول على المعلومات التي يتطلبها المستفيدون حاضراً ومستقبلاً من ناحية ، و كذلك تسهيل عملية خزنها في الحاسبات من ناحية أخرى .

ولكي تكون الصورة واضحة ، لابد أن نبين واقع عملية التكشيف الجارية في بعض مراكز المعلومات و المكتبات في العراق .

وكعينة لبحثنا فقد اعتمدنا بعض المؤسسات التوثيقية التالية :

١ – قسم التوثيق العلمي / مجلس البحث العلمي

٢ – مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي

٣ – معهد النفط العربي للتدريب

٤ – المنظمة العربية للتنمية الصناعية

٥ – المكتبة المركزية / جامعة بغداد

٦ – المكتبة المركزية / الجامعة المستنصرية

٧ – المكتبة المركزية / الجامعة التكنولوجية

التوثيـق العلمـي (مركـز التوثيـق العلمـي سابقـًا) مجلس البحـث العلمي :

أنشئ مركز التوثيق العلمي عام ١٩٧٢، وصدر نظام إنشائه ١٩٨٠ إلا أنه في منتصف هذا العام ١٩٨٧ تحول المركز إلى قسم تابع لدائرة الشؤون العلمية / مجلس البحث العلمي .

إن من أهدافه الرئيسة تقديم الخدمات الخاصة بالمعلومات إلى الباحثين في كافة المؤسسات العلمية داخل وخارج القطر .

وتتمثل الخدمات في إعداد الببليوغرافيات و الكشافات للمجلات العراقية ، وتقديم المشورات الفنية العلمية لأعضاء المجلس و المستفيدين من خارجه . وتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية مع المؤسسات العلمية.

أما عملية التكشيف المتبعة فهي :

١ – التكشيف المشتق . وهو استخدام مفردات مستخدمة في الوثيقة الأصلية واعتمادها بوصفها مصطلحات لعملية التكشيف .

٢ – التكشيف الذي يتم فيه اختيار مفاهيم أو واصفات لمحتوى الوثيقة يتم انتقاؤها من القوائم المقننة لرؤوس الموضوعات العالمية و العربية . (رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار ، ورؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس الأمريكي، ورؤوس الموضوعات للست زاهدة إبراهيم) .

مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي :

تأسس هذا المركز في ١٢ آذار ١٩٨١ بناء على قرار اتخذه وزراء إعلام دول الخليج العربي في مؤتمرهم السادس .

أهدافـــه :

١ – جمع أكبر قدر ممكن من النتاج الإعلامي في مختلف أشكاله وأوعيته.

٢ – توفير المعلومات التي يحتاجها الباحثون في حقل الإعلام بمنطقة الخليج العربي .

٣ – تنظيم وتحليل الوثائق .

٤ – الكشف عن الأصول الحضارية و الثقافية للمنطقة .

٥ – تعزيز سبل التنسيق و التعاون في مجال إنتاج البرامج و المواد الأعلامية وتبادلها في نطاق دول المنطقة .

٦ – دعم البنية الأساسية لخدمات المعلومات و المكتبات و التوثيق بالأجهزة الإعلامية الخليجية .

المستفيـــدون :

المستفيدون من خدمات هذا المركز هم وزراء إعلام دول الخليج العربي السبعة، والمخططون وصانعو القررات في المؤسسات الإعلامية ومراكز التوثيق و المعلومات في الدول الأعضاء ، والأجهزة الإعلامية الخليجية الوطنية والإقليمية، والباحثون والخبراء والمتخصصون وطلبة الدراسات العليا .

الكشافات المنتجة :

١ – كشاف المواضيع

٢ – كشاف المؤلفين

٣ – كشاف العناوين

٤ – كشاف الإعلام

٥ – كشاف الأماكن

٦ – كشاف مصنف

٧ – كشافات عامة

عملية التكشيف :

يعتمد إعداد كشاف المواضيع على استخدام رؤوس موضوعات مقننة منها رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار، ورؤوس الموضوعات المستخدمة من قبل مجلة الفهرست، وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس الأمريكي بعد أن تتم ترجمة مصطلحاته إلى اللغة العربية، وعلى مجموعة من رؤوس الموضوعات معدة من قبل .أما عدد الدوريات الخاضعة للتكشيف فتبلغ ٣٩ دورية وتصدر في دول الخليج العربي .

المنظمة العربية للتنمية الصناعية (إيدو) :

هيئة متخصصة تأسست استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠/ ٩/ ١٩٧٨. تهدف إدارة التوثيق والمعلومات الصناعية في المنظمة إلى العمل على توفير أحدث البيانات عن الصناعة العربية لتسهيل تبادل المعلومات بين الدول العربية مع بعضها البعض ومع الدول الأجنبية .

كذلك تهدف إلى التعرف ميدانياً على المستفيدين العرب لبنك (اعرفوا) (الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالصناعة)، وتحديد احتياجاتهم وتيسير نقل المعلومات التقنية و تطويعها لتطوير الإنتاج الصناعي .

كما أنها تسعى إلى إرساء القواعد الأساسية لإنشاء نظام متكامل للمعلومات الصناعية في البلاد العربية والتعاون مع بنوك ومراكز المعلومات الإقليمية والدولية لخدمة أغراض الصناعة العربية .

إن هذا المركز يعدّ من المراكز النشطة في تكشيف مقالات الدوريات العربية المتخصصة بالصناعة كذلك تكشيف النشرات الإحصائية وأخبار الأمم المتحدة .

عملية التكشيف :

يعتمد المركز في عملية التكشيف على الطبعة الأخيرة لقائمة

،Organization for Economic C0-operation and Development Micro -Thesaurus(OECD)
في انتقائها للواصفات، وذلك لأجل توحيد عمليات التكشيف الجارية في مراكز التوثيق علمًا بأن هذه القائمة تضم قائمة (UNIDO) التي تصدرها الأمم المتحدة.

أما فيما يخص الدوريات الأجنبية فيعتمد المركز على استخلاص المعلومات المتعلقة بها من مراكز معلومات أجنبية، وذلك لقلة الأطر العـاملة لدى إدارة التوثيق.

معهد النفط العربي للتدريب :

أسس معهد النفط العربي للتدريب عام ١٩٧٩، ومن مهماته الأساسية :

١ - تكوين وإعداد المربين والمستويات القيادية العربية في القطاعات النفطية وتنمية القدرات المتوافرة منها ، وتمكينها من أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية.

٢ - القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ومنهجية أساليب التعليم والتدريب ومشاكل القوى العاملة الفنية والكفاءة الإنتاجية للعناصر البشرية اللازمة للمشروعات العربية النفطية .

٣ - إحداث نظام مركزي للمعلومات والتوثيق على مستوى دول الأعضاء، ذلك لخدمة الأبحاث والدراسات الخاصة بالقوى العاملة في الصناعات النفطية وتطوير المعرفة التكنولوجية في الصناعات النفطية وفي مجالات التعليم والتدريب والإدارة .

عمليـة التكشيـف :

يتم تكشيف كافة أوعية المعلومات الواردة إلى مكتبة المركز (عدا الدوريات حاليًا) من مراجع وكتب وتقارير ووقائع وندوات و إعداد مستلخص بها .

أما اللغة المستعملة فهي اللغة الطبيعية المستمدة من الأوعية المكشفة أي التي تستخدم عملية التكشيف الحر، إلى أن يتم التحول إلى طريقة التكشيف المقنن باستخدام المكنز، وتعديل كافة المصطلحات الموجودة في القاعدة الببليوغرافية إلى اللغة المقننة (الواصفات) ، التي ستساعد في المستقبل على تكشيف الدوريات المتخصصة في مجال التدريب و الإدارة الصناعية و إدارة الأفراد و القوى العاملة والتوثيق باستخدام الحاسبات الألكترونية .

المستفيدون :

المستفيدون هم المتدربون في المعهد وطلاب الدراسات العليا ووزارات النفط ومراكز ومؤسسات التدريب النفطي في الدول الأعضاء في الأوابك . إضافة إلى المنظمات العربية والدولية في العراق .

المكتبة المركزية / جامعة بغداد :

وتعد من المكتبات العراقية التي لعبت دوراً أساسياً في تطوير الحركة المكتبية في العراق ، وقد تأسست في أواخر عام ١٩٥٩ . وعلى الرغم من كونها مكتبة جامعية ، إلا أنها مكتبة إيدا ع للمطبوعات العراقية إضافة إلى المكتبة الوطنية .

إن المستفيدين من هذه المكتبة هم طلاب الدراسات العليا لجامعة بغداد والجامعات العراقية الأخرى ، كذلك طلاب السنة الأخيرة في جامعة بغداد والباحثون من كافة المؤسسات العراقية .

تقوم المكتبة بإعداد الكشافات الببليوغرافية المجمعة في كتب و منشورات بمواضيع عديدة مثل المرأة ، الخليج العربي ، النفط ، الصناعة ، النقابات ، قضية فلسطين ، الشؤون العمالية ، والكشافات بالمخطوطات العربية المصورة في العراق و الموجودة في المكتبة المركزية و كشاف الأطروحات التي أجازتها

جامعة بغداد، وفهرس بالمجلات العربية و الأجنبية في المكتبة ، وكشاف بالمطبوعات الموجودة في المكتبة بالمراجع العربية.

عملية التكشيف :

تعتمد المكتبة في اختيار رؤوس موضوعاتها لإعداد الكشافات على قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس الأمريكي ، حيث تتم ترجمة المصطلحات المعتمدة إلى اللغة العربية فيما يخص إعداد الكشافات العربية . أما ما يخص علوم الدين الإسلامي ، فتعتمد القائمة الخاصة بالأستاذ عبد الوهاب أبو النور .

المكتبة المركزية / الجامعة المستنصرية :

تعدّ هذه المكتبة من المكتبات التي تلعب دوراً مهمًا في توفير المصادر العلمية لأساتذة وطلبة الدراسات العليا في الجامعات الأخرى و للباحثين من مختلف الدوائر والمؤسسات العراقية .

تأسست المكتبة في عام ١٩٦٤ ، أما أنواع الكشافات التي يتم إصدارها هي كشافات المؤلفين والعناوين والمواضيع وفهرس المجلات العربية والأجنبية الموجودة في المكتبة .

عملية التكشيف :

إن إعداد رؤوس الموضوعات المعيارية للكشافات يتم بالاستعانة بقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونغرس الأمريكي للمطبوعات الأجنبية ، أما ما يخص المطبوعات العربية فيتم الاستعانة بقائمة رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار .

المكتبة المركزية / الجامعة التكنولوجية :

تأسست هذه المكتبة في عام ١٩٧٥، وهي من المكتبات المتخصصة في العلوم الهندسية الصرفة والتطبيقية والتي تقدم خدماتها إلى الأساتذة في

الجامعة وإلى طلاب الجامعة بالمرحلتين الأولى و العليا بالإضافة إلى الباحثين في القطر . أما نوع الكشافات التي أصدرتها فهي كشاف بالدوريات العربية والأجنبية الموجودة في المكتبة .

عملية التكشيف :

تعتمد المكتبة في اختيار رؤوس موضوعاتها لإعداد الكشافات على قائمة رؤوس موضوعات الكونغرس الأمريكي ، وعلى قائمة رؤوس موضوعات المكتبة البريطانية ، وعلى قائمة رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار .

نتائج البحث :

١ – تدني الاهتمام بعملية التكشيف من قبل المؤسسات العاملة في حقل المعلومات ، وذلك لقلة الأطر المتخصصة والمتدربة في هذا الجانب وقلة الدورات التدريبية المركزة .

٢ – الحاجة الماسة إلى عملية تكشيف مضامين المجلات والدوريات العربية، وذلك للوقوف على أنشطة المؤسسات العلمية في البلاد العربية .

٣ – الافتقار إلى تطبيق استخدمات الحاسبة الألكترونية في عملية التكشيف .

٤ – قلة التعاون بين المؤسسات العاملة في حقل المعلومات على النطاق الوطني، كأن يتم توزيع الاختصاصات فيما بينها لغرض تلافي التكرار وهدر الأموال .

٥ – عدم وجود الوعي الكافي بالفوائد المتوخاة من عملية التكشيف لدى العاملين في هذا المجال .

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلنا إليهامن خلال هذا البحث الميداني يمكننا أن نبلور بعض التوصيات التي من شأنها رفع المستوى الخاص بعمليات التكشيف وتعزيز مكانته وتعريف العاملين بأهميته في خدمة المجتمع و خصوصاً الباحثين من مختلف الاختصاصات .

١ – زيادة الاهتمام بعمليات التكشيف وذلك من خلال :

أ – تدريب العاملين في هذا المجال وعلى مدد زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر و بواقع ١٠ جلسات أسبوعياً .

ب – الاستعانة بالاختصاصيين من ذوي الخبرة في إعداد برامج تدريبية مكثفة في هذا المجال .

ج – توفير كافة قوائم رؤوس المواضيع العربية والاستفادة منها بعد توحيدها .

د – توثيق العلاقات ما بين المفهرسين والمصنفين لمواكبة التطور والوقوف على المستجدات في مجال التكشيف .

٢ – إعداد الكشافات وإصدارها بصورة دورية لتسهيل الحصول على المعلومات و معرفة ماهو جديد ، لغرض التنسيق و تلافي الازدواجية والتكرار في إجراء البحوث في كافة الاختصاصات المختلفة .

٣ – إدخال الحاسبة الألكترونية في إعداد الكشافات و خلق التعاون اللازم بين العاملين في مجال الحاسبات والمعلومات .

٤ – العمل على مكننة عملية التكشيف .

٥ – تنظيم حلقة علمية موضوعية بشأن التكشيف، وذلك لعدم هدر الوقت والمال والطاقات البشرية المستخدمة.

المصـــادر

١ – حشمت قاسم . **خدمات المعلومات** . مكتبة غريب . القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٥٢٥ ص .

٢ – عبد التواب شرف الدين . – تكشيف الصحف و المجلات في الأرشيف الجاري . – **عالم الكتب** . – مج ٦ ، ع ٣ . – ص ٤٨١ – ٤٩٠ .

٣ – محمد إبراهيم سليمان . – **بنك المعلومات العربية . – اهميتها و التخطيط لإنشائها** . – مكتبة الإدارة . – مج ١٠ ، ع ٢ (١٤٠٣ هج) . – ص ٥٣ – ٧١ .

٤ – محمد فتحي عبد الهادي . – العمليات الفنية في مراكز المعلومات . – **المجلة العربية للمعلومات** .– مج ١٠ ، ع ٢ (١٩٨٣) . – ص ٣٢ – ٤٧ .

٥ – علي سليمان الصوينع . – **التكشيف الآلي** . – مكتبة الإدارة . – مج ١٠ ، ع ٢ (١٤٠٣) . – ص ٥ – ٢٦ .

٦ – **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** . – وضع محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٦٤ هج ، ٧٣٠ ص .

7 - Biological Abstracts . - vol. 73 No. 6 (1982)

8 - Borko, Harold and Bernièr, Charles, Indexing Concepts and Methods, Academic press: New York, 1978. p 261.

9 - Kent, Allen, Information Analysis and Retreival, Wiley - Inter - Science Publication: New York, 1978.p 261.

10 - Kunz, Jeffrey. - Index Medicus. - Journal of American1 Medical Ass. . - Vol. 241, No. 4 (1979) . - p. 387 - 390.

11 - Lancaster, F.W. The Future of Indexing . - Journal of the American Society for Information Science . - Vol. 33 No. 3 (May 1982) .- p. 183 - 189 .

12 - Science Citation Index Permuterm Subject Index. 1986.

دعوة لتوحيد الجهود
لإيجاد نظام عربي للتصنيف

د. مبروكة عمر محيريق

جامعة ناصـــر – طرابلس

ربما لا يحس كثير من المكتبيين و الموثقين المهتمين بتنظيم المعرفة و النتاج الفكري بالعلاقة القائمة بين التصنيف بوصفه علماً وفنًا وبين العلوم الفلسفية ، وذلك لانشغالهم بالجانب العملي من التصنيف ، وهم لا يدركون ما عليهم من دين للفلسفة ونظرياتها . وفي الناحية المقابلة أيضًا ، فإن الفلاسفة وأصحاب نظريات المعرفة لا يدركون الصلة الوثيقة بين تحليلاتهم للمعرفة وتصنيفاتهم النظرية للمعارف والعلوم ، وبين الجانب العملي المترتب على نظرياتهم في مجال تنظيم المكتبات والمعلومات[1].

ويتم هذا كله رغم ما نعرفه تاريخيًا من تأثير النظريات المعرفية الفلسفية (الأبستمولوجيا) السائدة في بعض العصور في نظم التصنيف التي وضعت

---

(١) مبروكة عمر محيريق . " تصنيف العلوم في الفكر الإسلامي " ، **الفصول الأربعة** ، س ٨ ع ١٢، طرابلس : ١٩٨١ ص ١٨.

لترتيب الكتب ومصادر المعلومات في المكتبات ، وخلف كل نظام من نظم التصنيف فرض أو فروض فلسفية غير ظاهرة يقوم عليها، بدءًا من تصنيف كاليماخوس القوريني[٢] ، والذي تأثر فيه بأرسطو، وحتى ملفيل ديوي الذي تأثر في تصنيفه بفرانسيس بيكون وهيجل[٣]، وحتى تصنيف العالم الهندي رانجاناثان الرياضي المكتبي الذي تأثر فيه بالنظريات المعرفية الحديثة المتعلقة بوحدة المعرفة.

وتشير بعض الدراسات[٤] إلى أنّ تصنيف مكتبة الكونجرس اعتمد في بنائه على فلسفة (بيكون) في تصنيفه للمعرفة الإنسانية ، في الوقت الذي سبق علماء العرب المسلمون بيكون في اعتمادهم على المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة والتجربة ويشير أيضًا إلى أن فكرة وحدة العلوم والمعارف قد تدعمت عبر القرون في التصنيف العربي- الإسلامي، كما أن هيجل تأثر بفلاسفة المسلمين ، وعليه فإن جذور إسهام كل من بيكون وهيجل في عالم المعرفة والتصنيف ترجع في بعض جوانبها وحلقاتها إلى العلماء والفلاسفة العرب.

لقد عنى المفكرون المسلمون بتصنيف المعرفة وتقسيمها إلى وحدات متميزة ، هي جملة العلوم التي تؤلف المعرفة الإنسانية ككل ، أي أنهم عنوا بالتصنيف المنطقي للمعارف بحسب ما بينها من تشابه أو تماثل ، يبرر تجميعها معًا في صفوف أو أنواع ، كل منها يشكل قسمًا مستقلاً بذاته، وله علاقة بالأقسام الأخرى من المعرفة في الوقت نفسه. وهذا التصنيف المنطقي أو الفلسفي للمعرفة يتسم عادة بالسعة ، إلا أنه يمكن أن يشكل أساسًا لعلم تصنيف الكتب،

(٢) س . ج . فسواناتان . **الفهرسة : أسسها النظرية و تطبيقاتها العملية** ، ترجمه حشمت قاسم ، محمد فتحي عبد الهادى . القاهرة : ١٩٧٠ ص ٢ - ٤ .

(٣) أحمد بدر ، **دراسات في المكتبة و الثقافتين** . ، ط ٢ ، القاهرة : ١٩٧٨ ص ٢٧٢ .

(٤) عبد التواب شرف الدين ، **دراسات في المكتبات و المعلومات** ، دار السلاسل ، الكويت : ١٩٨٣ ص ١٣٩.

ونلحظ ارتباطًا وثيقًا بين غالبية نظم التصانيف الحديثة للكتب ونظم التصانيف الفلسفية للمعرفة . وقد استمدت نظم التصنيف المكتبية مخططها للمعرفة وأقسامها وفروعها على هدى من بعض مذاهب التصانيف الفلسفية للمعرفة[٥] .

إن التصنيف صورة للحياة العقلية عند الأمة، إذ هو يتناول التنظيم المقنن للمعرفة ، فإذا كانت المعرفة عند أمة من الأمم مزدهرة نامية، فسوف ينعكس ذلك على مرآة التصنيف ، فالتصنيف جزء من الحياة العقلية للأمة وتابع لها[٦]. لذلك لا نعجب إذا رأينا القرن الرابع الهجري قد شهد حركة نشيطة في مجال الترجمة والتأليف في مجالات العلوم ، ومن ضمنها التصنيف حيث فهرست منه ثلاثة أعمال مهمة لتصنيف العلوم والتعريف بموضوعات العلوم . أولها : كتاب **إحصاء العلوم** للفارابى (المتوفى سنة ٣٩٩هـ/٩٥٠هـ)، وتصنيف **جماعة إخوان الصفاء** ، وكذلك كتاب **مفاتيح العلوم** لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن يوسف الخوارزمي (المتوفي سنة ٣٨٧ هـ / ٩٩٧م)[٧]. هذا في الجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي العملي لفن التصنيف ، فيمكننا أن نجد عدة أمثلة لذلك مثل **الفهرست** لابن النديم ، وكتاب **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد** لشمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد السنجارى (المتوفى سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) ، وكذلك كتاب **مفتاح السعادة** لطاش كبرى زادة، وكتاب **كشف الظنون** لحاجي خليفة.

---

(٥) مبروكة عمر محيريق . مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

(٦) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور . **نظم التصنيف في الوطن العربي / المشكلات والحلول المقترحة** مؤتمر الإعداد الببليوغرافي للكتاب العربي / قرارات وتوصيات و بحوث المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، المملكة العربية السعودية : ٢٤ نوفمبر – ١ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ١٥٦ .

(٧) مبروكة عمر محيريق . المصدر نفسه ص ٢٠ .

وقد بلغ التصنيف عند العرب ذروته عند صاحب مفتاح السعادة، إذ وصل عنده إلى مرتبة العلم فجعله أحد العلوم الثلاث مئة التي عالجها في كتابه، وقد سماه طاش كبرى زادة ، **علم تقاسيم العلوم** ويقول عنه [٨] : " وهو علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها ليحصل بذلك موضوع العلوم المتدرجة تحت ذلك الأعم ، ولما كان أعم العلوم موضوعاً العلم الإلهي، جعل تقسيم العلوم من فروعه ويمكن التدرج فيه من الأخص الى الأعم على عكس ماذكر، ولكن الأول أسهل وأيسر ، و موضوع هذا العلم والغاية والغرض منه ومنفعته كلّها لا يخفى على أحد ...". وبهذا نرى أن العرب هم أول من وضع تأليفًا مستقلاً في التصنيف، وهم أول من رتب الكتب على أصناف العلوم، أي على الأقسام المعروفة للمعرفة البشرية[٩] :

وقد اهتم المؤلفون الغربيون في علم التصنيف بتوضيح الأسس الفلسفية التي أقيمت عليها نظم تصنيف المكتبات المختلفة . وهذا واضح في جميع الكتب التي تتناول التصنيف بشكل عملي ، والأمثلة على ذلك واضحة في كتاب العلامة ريتشارد سون ، وكتاب بروك سايرز، وفي كتاب بليس بوجه خاص .

ولقد تأسست نظرية تنظيم المعرفة منذ أفلاطون و حتى هنري بليس ورانجانا ثان على افتراضات أساسية أربعة وهي[١٠] :

١- أن هناك نظامًا طبيعيًا وعالميًا .. سيبين لنا - إذا ما اكتشفناه - الإطار الفكري الدائم للمعرفة الإنسانية جميعها .

٢- أن هذا النظام يتميز بترتيب تنازلي من الجنس إلى النوع إلى القسم ثم إلى الرتبة ، وإن ذلك التقسيم يتم من أعلى إلى أسفل من الأكثر عمومية إلى الأكثر خصوصية .

---

(٨) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور. المصدر نفسه، ص ١٦١ .

(٩) المصدر نفسه ص ١٦٤ .

(١٠) أحمد بدر ، المصدر نفسه، ص ٢٥٥ - ٢٥٦

٣- أن مبدأ التمييز هذا يتم بناء على درجة التشابه او الاختلاف لصفات وخواص الوحدات المكونة للتصنيف .

٤- أن هذه الصفات و الخواص تعدّ جزءاً جوهرياً وداخلاً ضمن وحدة التصنيف ذاتها، وهذه الصفات دائمة لا تتغير بل و تقاوم التغيير الذي قد يأتي من الوسط الخارجي المحيط ، أي أن هذه الصفات بعيدة عن الحسابات المؤقتة أو العرضية .

ويعزى ظهور التصنيف بالمفهوم الذي نعرفه به الآن إلى ظهور الطبعة الأولى من تصنيف ديوي العشري عام ١٨٧٦ ، فهو أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود. أما قبل ذلك، فقد كانت المكتبات تستخدم أنظمة جامدة تعتمد على نظام المكان الثابت (١١). و لقد كان التصنيف العشري بداية لخطط التصنيف الحديثة وكان ظهوره أيضاً مدعاة إلى ظهور نظرية التصنيف ، إذ كان يضم مميزات جديدة لم يسبق إليها ، وهي مميزات أصبحت من فضائل ديوي كما أصبحت أجزاء أساسية في أي نظام للتصنيف جاء بعده ، إلى جانب أنها أصبحت مباحث رئيسة في نظرية التصنيف(١٢)؛ وهي باختصار :

١- القوائم المفصلة للموضوعات .

٢- الكشاف الهجائي النسبي لموضوعات الخطة .

٣- الرمز العشري المرن .

٤- الإضافات الأخرى التي تتطلبها الخطة لكى تكون عملية و أهمها:

- القسم العام - التقسيمات الشكلية - التقسيمات الجغرافية - وسائل التذكر

وما كاد التصنيف العشري يظهر حتى أعلن بعض علماء التصنيف عدم

(١١) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور. المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

رضاهم عنه و أعلن كتر أنه لا يحب الترتيب غير العلمي في ديوي وضيق الأرقام . و لذلك أخذ في إعداد التصنيف الواسع لكي يتفادى فيه أخطاء ديوي [١٣]؛ وفي ذلك يقول: " لقد انتهيت إلى أن أعد خطة تصلح للتطبيق على المجموعات من كل حجم ابتداء من مكتبة القرية في مراحلها الأولى إلى المكتبة القومية التي تضم مليون مجلد" .

و بالرغم من أن التصنيف الواسع قد لقي تشجيعًا ، إلا أنه لم يحقق هدفه إلا قليلاً و يرى بعض النقاد أنه من أكثر التصانيف كمالاً... ولكن موت مؤلفه حال دون إتمامه .

ثم أخذت خطط التصنيف تتتابع في الظهور مما يدل على عدم الرضاء عن الأنظمة السابقة ، ومعناه كذلك أنه لا يوجد نظام واحد يرضى عنه الجميع وإلا ما تتابعت الخطط في الظهور مع أن بناء الأنظمة العامة ليس عملاً سهلاً [١٤] .

و بمتابعة الدراسات حول التصنيف نجد أن هناك ثلاث مدارس : [١٥]

١ - **المدرسة العلمية** : وتتلخص آراؤها في أن تصنيف الكتب ما هو إلا تصنيف للمعرفة مع بعض التعديلات التي تحتمها طبيعة الكتب بوصفها وحدة مادية : مثل القسم العام والتقسيمات الشكلية والرمز والكشاف . وقد اعتنق هذا الرأي بدرجات متفاوتة كل من ريتشارد سون و سايرز ، وبليس ... و ترتكز جل

---

(١٣) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور . **التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات** ، سلسلة دراسات عن المعلومات – ٣- المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم ، القاهرة : ١٩٧٧ ص ، ٣١.

(١٤) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور ، **التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات** ، ص ٣١.

(١٥) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور . **نظم التصنيف في الوطن العربي ...** ، ص ١٦٩ – ١٧١

٢ - **المدرسة العملية** : و تمثلها آراء وند هام هلم عالم التصنيف البريطانى ، و يتابعه كل من سافيج ، فيليبس ، ومتكالف ، والذي يرى بأن تصنيف الكتب غير تصنيف المعرفة ، فهو وسيلة لغاية عملية. أما تصنيف المعرفة فقد وضع لغرض آخر يختلف عن ذلك تماماً هو تنظيم أفكارنا عن الأشياء ، على حين يعنى تصنيف الكتب بالتجميع الآلي للكتب في أقسام. وكذلك يعتقد هلم أن تصنيف الكتب يجب أن ينبني على الكتب نفسها لا على تقسيمات فلسفية .

٣ - **المدرسة الحديثة في التصنيف** : و تنسب أصلاً إلى رانجاناثان، والذي صاغ فكرته[١٦] حين قال :إن التصنيف المكتبي هو تقديم الفكر المتعدد الأوجه في شكل أحادي الخط وبالتالي فنحن طبقًا لذلك نجزئ المعرفة إلى وحدات محددة ، ثم نعيد تخليق و تركيب هذه الوحدات في شكل مختلف يمكننا من حفظ هذه المعرفة ، وعملية التخليق والتركيب هذه تتبع من غير شك نظام تنسيق فكري يمكننا من ذلك ... ويمكننا إعادة وحدات المعرفة إلى شكلها الأصلي ، وحتى نستطيع تقليل العبء على ذاكرتنا ، ولا نثقل على الكاهل الفكري أكثر مما يتحمل ، فإننا نزود نظام التصنيف عادة بقائمة هجائية لمواد المعرفة المختلفة .

لقد لقيت أفكار رانجاناثان نجاحًا كبيرًا على المستوى الدولي . فقد تأسست منذ سنة ١٩٤٨م لجنة للنظرية العامة للتصنيف في نطاق الاتحاد الدولي للتوثيق وتأسست جماعة البحث في التصنيف سنة ١٩٥٢، وكان هدفها الأساسي إنشاء نظام عام للتصنيف يقوم على أسس جديدة. وقد نبع هذا من الشعور

---

(١٦) أحمد بدر ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٨

بعدم الرضا عن خطط التصنيف الموجودة، وقد نشرت الجماعة بيانًا عبرت فيه عن مبادئها ، وتتلخص فيما يأتي[17] :

١ - أن الخطط الموجودة كلها لا تصلح بوضعها الراهن للاستعمال ، فكل منها ينطوي على عيوب خطيرة لا يمكن معها أن تجدي المراجعة والتعديل. فالحاجة إذن تتطلب خطة عامة جديدة تقوم على أسس انتقائية. وقد جعلت الجماعة من هذا هدفًا تسعى إلى تحقيقه .

٢ - أن الجماعة ترى أن فكرة التحليل الوجهي والتصنيف المتعدد الأوجه تصلح أساسًا لكل طرق استرجاع المعلومات عن طريق الموضوع ، سواء كانت تصنيفا أم كانت إحدى طرق التكشيف . و هذا يؤكد أن التصنيف المتعدد الأوجه هو أساسًا كل طرق استرجاع المعلومات إذ أنه يوفر حصرًا لعناصر الموضوعات لا تقدر عليه الطرق الأخرى للتكشيف .لأن التصنيف يتبع قواعد صارمة في التحليل و الحصر و الترتيب لا يمكن معها إغفال أي شيء .

ومع ذلك فإن إمكاناتها البشرية و المادية لم تمكنها حتى الآن من تحقيق هدفها الأساسي وهو إنشاء خطة عامة جديدة ، وعن هذا يقول فوسكت: " لو أن الجماعة كانت لديها مصادر مالية غير محدودة .... ما كنا نأبه بالصعوبات التي تواجهنا الآن . فنحن نحتاج الى إعداد نموذج لخطة عامة جديدة ، ثم اختبارها على حقل المعرفة كله ، ولكن هذا يتطلب طبعًا قوة بشرية ومالاً والجماعة لا تملك أيًا منهما " (١٨) .

---

(١٧) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور. المصدر نفسه ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(١٨) عبد الوهاب عبد السلام أبو نور. **التصنيف الببليوغرافي لعلوم الدين الإسلامي** ، دار الثقافة للطباعة و النشر ، القاهرة : ١٩٧٣ ص ١٦ - ١٧

و ينبغي هنا أن نشير إلى الجهود العربية الحديثة في مجال التصنيف رغم أن هناك وجهات نظر حول هل نتجه بالكامل نحو الترجمة و التعديل لتصنيف ديوي ونقتبس من التصانيف العالمية الأخرى ، أم نتجه نحو توحيد الجهود للظهور بنظرية تصنيف خاصة بنا . و قد انقسمت الآراء حول الموضوع إلى ثلاث وجهات نظر نلخصها في الآتي(١٩) :

١- **فريق يرى أن الكتاب العربي** ، وخاصة الإسلامي منه، له صفات خاصة يجب ألا نفسدها بالتصانيف الغربية ، وفي ذلك يقول مدير مكتبة الأزهر في الندوة التي عقدتها جمعية الوثائق و المكتبات المصرية لمناقشة التعديلات التي أجريت على تصنيف ديوي فيما يتعلق بالعلوم الإسلامية، وذلك في عام ١٩٦١: " لقد توارثت المكتبة العربية عامة و الإسلامية خاصة تقاليد لها وزنها في التصنيف ، وأصبح لدارس العلوم بفضل هذا التصنيف تصور ذهني واضح للمعارف العلمية العربية . و يختم قوله : بأن هذه العلوم الإسلامية قد عرفها العالم العربي والعالم الإسلامي على هذا النحو من التصنيف و التمييز في ذهنه بمقدار واضح يسترشد به في طلب الكتاب واستخدامه " .

٢ - **فريق يرى أن العرب يمرون في هذه المرحلة بعصر نهضة جديدة** ، يشبه من بعض الوجوه ما مر به العرب المسلمون في عصر الترجمة في أواخر العصر الأموي ومطالع العصر العباسي و ما بدا لهم من الاقتباس والترجمة . وبما أن مشكلة الكتاب ككل وضعت لها حلول حديثة في اللغات فلنقتبسها ولنطبقها ، بحذافيرها إلى أن ننتقل الى مرحلة الإبداع و التأليف .

---

(١٩) أنور الرفاعي . **تصنيف الكتاب العربي** الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية و الوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (دمشق ٢ - ١١ أكتوبر ١٩٧١) دمشق : ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

٣ – **الفريق الثالث** : وهو يضم المكتبيين عموما ، و يرى أن نقتبس أسس التصنيف العالمية بعد أن نعدلها التعديل الذي تفرضه طبيعة الكتاب العربي. و يبدو أن رأي الفريق الثالث قد لقي استحسانًا كبيرًا من قبل أغلب المكتبيين العرب ، حيث تركزت جل أعمالهم في الترجمة والتعديل لتصنيف ديوي العشري لشيوع هذه الخطة بين العاملين في هذا المجال . وقد ساعد على ذلك تأخر ظهور خطة عربية موحدة للتصنيف رغم أن جهوداً مشكورة قد بذلت منذ سنوات عديدة لإظهار هذه الخطة ووضعها في خدمة المكتبات ومراكز المعلومات العربية .

وقد دار جدل طويل حول هذا الموضوع في مؤتمر الإعداد البيبليوغرافى للكتاب العربي الذي عقد بالرياض (٢٤ نوفمبر : ١ ديسمبر ١٩٧٣)؛ الذي أوصى : " باتخاذ التعديلات العربية لنظام ديوي العشري أساسًا لعمل تعديل عربي موحد لهذا النظام، ويتخذ هذا التعديل أساسا لأعمال التصنيف التي ستبدأ المنظمة تجربتها في سنة ١٩٧٤م " .

وفي المؤتمر الثاني للإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي الذي عقد ببغداد (٣ – ١٢ديسمبر ١٩٧٧)، أقر المؤتمر الأسس العامة للخطة العربية للتصنيف المقدمة إليه على أن تركيز الجهود لاستكمال بناء هذه الخطة على ضوء تلك الأسس . كما أوصى المؤتمر بأن تتولى المنظمة إرسال ما تم إنجازه من الخطة إلى المكتبات المعنية للبدء في التطبيق على أن يتم إبلاغها بما يتم إنجازه من أقسام للغرض نفسه .

وبمتابعة الموضوع لوحظ بأنه قد أهمل أو جمد إلى حين، حيث تولت المنظمة في السنوات الأخيرة تبني ترجمة وتعديل نظام تصنيف ديوي العشري ...

وفي النهاية أدعو بحرارة المؤتمرين العرب المشاركين في هذه الندوة **والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** إلى عدم إهمال الخطة العربية للتصنيف في غمرة الفرحة بالتعديل الذي قامت به المنظمة مشكورة لنظام تصنيف ديوى ، والذي لقي استحساناً كبيراً من المكتبيين العرب على أن يوصي المشاركون في ندوة الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات ، أن يضع ضمن أولويات اهتماماته رعاية الخطة العربية للتصنيف ، وذلك بتشكيل فريق عمل لمتابعة دراسة النواقص فيما أعد واستكمال ما لم يعد .

الحاجة إلى التصنيف الموضوعي في دور الوثائق العربية

صباح رحيمة محسن

قسم الوثائق – معهد الإدارة العامة

بغداد

المقدمة :

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على التصنيف الموضوعي وأهميته لدور الوثائق العربية، لما يوفره هذا التصنيف من فائدة كبيرة في حفظ وثائقها ، ليست فقط لدور الوثائق العربية فحسب بل وكذلك للإدارة العامة والمؤسسات المختلفة، لما يتضمنه هذا التصنيف من جوانب عملية. إن هذه الورقة لا تعطي المدير المختص بالوثائق التفاصيل الدقيقة من أجل حل مشاكل استرجاع المعلومات بالطرق الميكانيكية أو استخدام الحاسب الآلي ، وإنما تهدف هذه الورقة إلى مساعدة مدير الوثائق من أجل الوصول إلى اتخاذ القرار الصحيح وتطوير هيكل التصنيف للملفات التي توجد لديه .

إن هيكل التصنيف المطروح في هذه الورقة، يهدف إلى إعطاء نظام للتصنيف الموضوعي لجميع الوثائق الرسمية من أجل ترتيب الوثائق

لاسترجاعها والرجوع إليها ، وكذلك فرز واستبعاد الوثائق بطريقة مرتبة ونظامية . وسوف نتعرض في هذه الورقة إلى تعريف موضوع الملف (Subject File)، ثم تعريف نظام التصنيف الموضوعي (Subject File Classification system)، وبعدها يتم تعريف الوثائق الإدارية (Administration (housekeeping) Records)، وأخيراً يصار إلى تعريف الوثائق العملية (Operational Records)؛ وسوف تركز الورقة على المبادئ العامة للتصنيف الموضوعي وتسلط الضوء على المبدأ الأساسي في التصنيف وهو الموضوع (Subject) الذي تقع تحت ظله جميع المراسلات و أثر ذلك في تحديد الرقم الأولي والموضوع ، ثم أثر الموضوع في تحديد العام والخاص للملفات . كما ستناقش الورقة مبدأ المرونة في التصنيف الموضوعي الذي على ضوئه تتم إضافة أرقام وموضوعات جديدة أو حذف أرقام أولية أو موضوعات تبعًا لحجم المؤسسة أو دائرة الأرشيف ، كما سيتم التطرق إلى أثر التصنيف الموضوعي في تصميم جداول الفرز و الاستبعاد في الدوائر المختلفة .

إن الأمة العربية لها خصوصيتها من حيث اللغة و التاريخ وتقارب النظم الإدارية المعمول بها، وبذلك فهي بحاجة إلى توحيد نظم التصنيف المتبعة لدى دور وثائقها وأرشيفها، إنها بحاجة إلى التصنيف الموضوعي كي توحد المصطلحات الإدارية المتبعة فيها، وكذلك التسميات المختلفة لملفاتها والموضوعات الأولية والثانوية التي تعتمد لديها. وما دامت اللغة العربية هي الرابط الأساسي فإن عملية اعتماد مصطلحات ورؤوس موضوعات موحدة تعد من الأمور المهمة والأساسية ، وهنا يبرز دور التصنيف الموضوعي، ذلك أنه لهذا الجانب أثره في توحيد المفاهيم و تسهيل مهمة تدريب الكوادر ضمن مضمون عربي موحد ، كما أنها تسهل مهمة التخلص من المصطلحات الأعجمية الغريبة عن اللغة

العربية .

٢ - تصميم خطة تصنيف الملف :

إن مـدير الوثائق أو مـصـمم النظم ، عند تطويره خطة تصنيف الملف الموضـوعي للوثائق العـملية لابد له من وضع الحسـابات التالية لكي يكون التصنيف ذا جدوى عملية :

١ - دراسة الأنظمة (Regulations) والقوانين والأفعال التي تحكم قسم الوثائق أو دار الوثائق . وتهدف هذه الخطوة إلى ضـمـان أمن المعلومات لبعض الموضوعات، وكذلك لتحديد شمولية ونوع الملفات المطلوبة للعمل .

٢ - استعراض الملفات المفتوحة في قسم الوثائق أو دار الوثائق و محتوياتها الموضوعية، وذلك لتحديد :

أ - ما الوثائق المخزنة في الملفات وماهي درجة ارتباطها بكل موضوع؟ .

ب - فيما إذا كانت الملفات المفتوحة عامة جداً .

ج - إذا كانت هناك حاجة لوضع سياسة لتصنيف الملفات.

د - للتأكد من صحة اختيار عناوين الموضوعات (Subject tittle)

هـ- فيما إذا كانت الملفات قد تم تجميعها ضمن مجاميع الموضوع والرقم الأولي (Primary Subject and numbers)

و - تحـديد الوثائق النشطة (Active records) وتلك الراكدة أو الميتـة (Dormant)

٣ - دراسة للرسوم البيانية للمؤسسة (Organization Charts)، البيانات العملية (Functional Statements)، كتب الإجراءات اليدوية (Procedures manuals)، التقارير الفصلية... إلخ . وذلك في المعلومات الخاصة بوظائف قسم الوثائق أو دار الوثائق وكذلك اتجاهات المؤسسة الأم .

٤ - تفحص الكشافات الرقمية وأي قوائم ملفات من أجل الحصول على

معلومات عن عدد الملفات المتوفرة للاستعمال .

٥ - عمل جرد بجميع الوثائق التي تمتلكها أقسام خدمة المستفيدين، وذلك من أجل تحديد فيما إذا كانت هذه الأقسام تستخدم ملفات رسمية (Official Files)، أو أن هذه الأقسام تقوم بإدامة وثائقها ، حيث يجب أن تدام هذه الملفات وفق خطة التصنيف الموضوعي للملفات .

٦ - الدخول في مناقشات مع المستفيدين ، وربط ذلك بوظائفهم ومسؤولياتهم لتحديد ما يأتي :

أ - الغرض الذي تستخدم من أجله الوثائق ، كيفية استخدامها ومن ثم تكرار استخدام هذه الوثائق .

ب - الاقتراحات للتطوير .

٧ - تفحص البريد المستلم و المرسل من أجل اكتشاف نوعية المواد المستلمة وأنوا ع وأشكال الوثائق .

٨ - الأرقام الأولية والموضوعات الأولية (Primary Number and primary subjects).

بعد القيام بجمع وتحليل كشافات المعلومات ، وكذلك برنامج النشاطات، أي الخطوط العامة للموضوعات المستقبلة التي على ضوئها يتم تحديد الأرقام والعناوين الأولية " . كما يتم تعريف التغطية الموضوعية لكل رقم أولي، كما يتم أيضاً تحديد الملفات الفرعية (Sub- Subject Files) .

نظم الصفوف الرقمية والملفات الرقمية المزدوجة :

Block Numeric and Duplex Numeric Filing systems

ستتم هنا مناقشة كل نظام من هذه الأنظمة على حدة وإبراز مميزات كل منهما :

١ - نظام الصفوف الرقمية (Block Numeric System) :

ويأتي هذا النظام عن طريق تخصيص أرقام أولية لكل مجموعة رؤوس موضوعات رئيسة وحسب الحاجة، مثل الإدارة Administration، المالية (Finance)، الأفراد (personnel)... إلخ . وهذا يعني تحديد المواضيع الأولية والأرقام الأولية في جميع مجاميع رؤوس الموضوعات الرئيسة. ويتم ترتيب هذه الموضوعات بغض النظر عن أرقامها بشكل منطقي متتابع ، وغالبًا ما تكون هجائية.

بعدها تتم عملية تجزئة المواضيع الأولية إلى مواضيع ثانوية (Secondary subjects)، وكذلك الأرقام التي تمثل الملفات الدقيقة . وبعدها تتم عملية تقسيم الموضوعات والأرقام الثانوية إلى موضوعات وأرقام ثالثة والتي تمثل الملفات المحددة . علمًا بأن الملف الرقمي ضمن نظام الصفوف الرقمية يكون متكاملاً عادة عندما يتكون من أرقام أولية وأخرى ثانوية . أما الثالثة فيمكن إضافتها لأغراض التوسع. إن هذا النظام يعد من الأنظمة الملائمة جداً لأغراض التوسع .

٢ - النظام الرقمي المزدوج Duplex Numeric System :

في هذا النظام تتم عملية تخصيص صفوف من الأرقام الأولية لكل مجموعة من رؤوس الموضوعات الرئيسة مثل الإدارة (Administration)، المالية Finance، الأفراد (personnel)... إلخ. بعدها تتم عملية تقسيم المجاميع الرئيسية لرؤوس الموضوعات إلى مجاميع أخرى (Sub-group headings) تمثل شمولاً أوسع (broad areas)، بعدها تتم عملية تنظيم المجاميع المشتقة (Sub-group) إلى رؤوس ثانوية (Secondary headings) وأرقام ثانوية .

مجموعة الموضوعات الرئيسة	الأفــراد
Main subject Group	Personnel
التقسيم الأولي	المدفوعات الإدارية
Primary	Pay Administration
التقسيم الثانوي	الدفع الأساسي
Seconday	Basic Pay
التقسيم الثالث	العمـال
Tertiar	Labourers

ومثال على النظام الرقمي المزدوج يكون :

إن الملف الرقمي المتكامل يتكون من التقسيم الأولي والثاني والثالث .وتكون الأرقام الثانية والثالثة محددة بإثنى عشر أو خمسة عشر رقما لكل منهما، وهذا يعني أن لكل مجموعة مشتقة (Sub-group) يكون عدد ملفات الموضوع هو ٢٢٥ . وعند الوصول إلى الرقم خمسة عشر تكون المجموعة ثقيلة فلا بد من إعادة تنظيم المجموعة . وعلى الرغم من أن النظام الرقمي المزدوج يعطي تجميعا أفضل للموضوعات المتشابهة مما عليه في نظام الصفوف الرقمية . أما التوسع في النظام الرقمي المزدوج فهو صعب جدا ويحتاج إلى وقت طويل . وهنا لا بد من إعداد كشاف بالأرقام الأولية يخصص لكل باب أوفصل Section مثل الوثائق الإدارية (Administrative Records)، الوثائق العملية (Operational Records)، وكذلك إعداد كشاف هجائي (Alphabetical Index). ولا بد من ترك فراغات لاعطاء مرونة وقابلية للتوسع في موضوعات جديدة .

أما التنظيم الرقمي للأرقام الأولية للموضوعات في فصل أو قسم الوثائق الإدارية (Administrative Records) فيجب أن ينظم وفق الصفوف الرقمية (Block

Numeric) وتكون عـمليـة ترتيب الأرقـام بأن تبـدأ بـ ١٠٠ وتصل إلى ١٣٩٩ .
ويكون ترتيب هذه الأرقام الأولية إلى خمسة موضوعات أوسع .

Section القسـم	Group Title مجموعـة العنـاويـن	Block Number الأرقـام المصفوفـة
1	الإدارة Administration	100 - 499
2	الأبنية والممتلكات Buildings and properties	500 - 699
3	الأجهـزة والتـزويـد Equipment and supplies	700 - 849
4	الماليــة France	850 - 999
5	الأفـراد Persomel	1000 - 1399

أما الفصل أو القسم الخاص بالأرقام الأولية للموضوع الخاص بالوثائق العملية (Operational Records) فيبدأ من ٢٠٠٠ إلى ٢٧٩٩، وتقسم هذه الأرقام إلى ثمانية أقسام للتصنيف وتكون على الشكل التالي :

Section القسم	Goup Title مجموعة العناوين	Block Numbers الأرقام المصفوفة
1	Tourism - General السياحة – عام	2000 - 2099
2	Accomodation التجهيز والتزويد	2100 - 2199
3	Paks الرحب	2200 - 2299
4	Privat entreprise المشاريع الخاصة	2300 - 2399
5	Professional sports الألعاب	2400 - 2499
6	Recreation and amateur ألعاب التسلية والهواية	2500 - 2599
7	Travel السفر	2600 - 2699
8	Youth الشباب	2700 - 2799

الترتيب الهجائي العام للموضوعات :

(General Arrangement of Subjects - Alphabetical)

يجب أن تتم عملية ترتيب الموضوعات الأولية للأقسام التي تم ذكرها والخاصة بالوثائق الإدارية (Records Administrative) الوثائق العملية (Operational Records) يجب ترتيبها بشكل هجائي ووفق سلاسل ما عدا الأرقام الأولى المخصصة لكل قسم ، فإنها تعد دائمًا سلاسل عامة (General Series) بالنسبة للقسم ككل . إن هذا الترتيب الهجائي لا يعد شيئًا ملزمًا ، ولكنّه مفضل لأنه يعد من الوسائل المساعدة للوصول إلى المعلومات .

تعريف الموضوعات الأولية : (Definitions of primary subjects) :

لا بد من إعطاء تعريف بالتغطية لكل موضوع أولي بالنسبة للوثائق الإدارية وكذلك بالنسبة للوثائق العملية وتغطي هذه التعاريف نوع الوثائق التي سيتم حفظها تحت كل موضوع أولي . كما يجب عمل إحالات متعددة (See References) للمواضيع، تلك التي يتم البحث عنها تحت الموضوع الأولي ، والتي تم وضعها في أماكن أخرى لعدة أسباب في الجداول المعدة .

قوائم الملفات : (File listing) :

تحت كل رقم أولي وموضوع أولي يجب عمل قوائم للملفات بالأرقام الثانوية والثالثة مع إعطاء الموضوعات المشتقة منها Sub - Subjects .

ترتيب أرقام الملف الكامل:

(Organization of Complete File Numbers)

أ - الأرقام الأولية : (Primary Numbers) :

إن الأرقام الأولية تكون دائمًا متبوعة بفاصلة "-" dash وكذلك الأرقام الثانوية التي تكمل رقم الملف والموضوع ككل ، ومثال ذلك :

إدارة المراسلات :

يتكون الرقم الأولي والموضوع الأولي كما يأتي :

أرقام الملف الكاملة Complete File Numbers			- 0
	عام	General	- 1
	قنوات الاتصال	Channels of Communication	- 2
	إعداد وعرض الميزانية	Preparation of Treasury Board submissions	3

ب - الأرقام الثانوية : (Secondary Numbers) :

١ - أرقام الملفات الخاصة بالسياسة (policy) العامة (General) في نظام الصفوف الرقمية فإن الصفر " 0 -" في الموقع الثاني يجب أن يحجز دائما للسياسة (Policy) أما الرقم "١ - " فيجب أن يحجز للعام (General) فإذا كان لدينا ملف عن الموضوع يتم وضعه ، وفي حالة عدم وجود الملف فيترك فارغًا (Blank) . وهذا يجب أن ينعكس أيضًا في قوائم الملفات File Listing لكلا المدخلين مثل :

الإدارة Administration	خطط وبرامج Plans and programs
- 0 Policy السياسة	- 0
-1 General العام	-1 General العام

٢ - الأرقام الثانوية الأخرى للموضوعات المشتقة

Other Secondary Sub - Subject Numbers

للملفات الثانوية المحددة جدًا للأرقام الأولية و الموضوعات الأولية يضاف

Cett ٥ – ٤ – ٣ – ٢ ويشكل متتابع وحسب الحاجة مثال ذلك :

العمالة والكوادر – عام

Employment and Staffing - General

- 0

- 1 General العام

- 2 Delegation of Staffing autority

الكوادر والصلاحيات

- 3 Handicapped Persons الأفراد المعوقين

- 4 Part time العمل الجزئي

- 5 Extension of employment beyond age 65

تمديد الخدمة للعاملين من ذوي الأعمار فوق 65 سنة

ج – الأرقام الثالثة Tertiary Numbers

عند الحاجة إلى تفاصيل كبيرة في الملفات للموضوعات المشتقة و العناوين ، فإن رقم الملف الكامل يتم توسيعه إلى الموقع الثالث حيث يتم تقسيم الموضوع الثانوي (Sub - Divided) وحسب الحاجة ، ويفضل أن لا تزيد التفريعات عن أربعة أو خمسة بالنسبة للموضوعات المضافة . وفي حالة زيادة الموضوعات المضافة عن أربعة أو خمسة فيجب أن تتم إضافة وتطوير رقم وموضوع أولي . والمثال التالي يوضح التوسع الهائل في الأرقام الثالثة :

الحـوادث – وسائط النقل

Accidents - Motor Vehicles

-0		
-1	General	العام
-2	Prevention and safety - general	الحماية والأمان – عام
-2-1	Safe driving Week	أسبوع السلامة المرورية
-2-2	Shilled driving Competitions	المنافسات المرورية
-2-3	Posters, Bulletins	البوسترات والنشرات
-2-4	Safety Films	أفلام السلامـة
-2-5	Safety belts	أحزمة الأمان
-2-6	Regulations	التعليمـــــــات

ففي المثال أعلاه تبرز الحاجة إلى موضوعات إضافية. وهنا لا بد من تطوير الرقم الأولي الجديد بالنسبة لموضـوع الحـوادث – وسـائط النقل – الحـمـاية والأمان حيث يكون الموضوع على الوجه التالي :

الحـــوادث – وسائــط النقــل – الحمايــة والأمــان

Accidents - Mator Vehicles - Prevention and Safety

0		
-1	General	العام
-2	Safe driving Week	أسبوع السلامة المرورية
-3	Skilled driving Competitions	المنافسات المرورية
-4	Posters, Bulletins	البوسترات والنشرات
-5	Safety Films	أفـــلام السلامـــــة
-6	Safety belts	أحـزمـــة الأمـــــان
-7	Regulations	التعليمـــات

د . الترميز Codes :

في المؤسسات الكبيرة تبرز الحاجة إلى ترميز بعض النشاطات، وذلك من أجل :

١ – ترميز الهيكل الإداري للمؤسسة مثل الأقسام والفروع التابعة لها .

٢ – المؤسسات الحكومية الأخرى .

٣ – الجمعيات ، اللجان ، المؤتمرات ،

٤ – الأقطار ، مجالس البلديات ، .... إلخ .

الجداول العامة لفرز الوثائق :

General Records Disposal Schedules

الغرض والتعريف : Purpose and Definition

يتم إعداد هذه الجداول وتوضع تحت تصرف جميع الأقسام والدوائر التابعة لضوابط الوثائق العامة، والمهم هنا هو عملية توحيد جميع الضوابط الخاصة بفرز و إبعاد الوثائق في الأقطار العربية وتشجيع المؤسسات العربية للتعامل بهذه الضوابط . ويجب أن تصمم هذه الجداول المساعدة وإعطاء المؤسسات والدوائر الصلاحية من أجل تقليل حجم الوثائق النشطة، وتلك التي انتهى العمل بها Active and dormant records، ويجب أن يخطط لهذه الضوابط ضمن مجموع أهداف منها :

١ – ضمان مدد قياسية لخزن الوثائق في الأقسام والدوائر ومراكز الوثائق.

٢ - توفير وقت الأقسام والدوائر في إعداد الإجراءات الخاصة بالجداول، ويتم ذلك من خلال :

أ - النقل المنظم للوثائق للخزن المستديم من الأقسام والمؤسسات إلى مراكز الوثائق العامة .

ب - الإتلاف المنظم للوثائق التي لا تحمل أية قيمة .

٣ - ضمان وصول الوثائق التاريخية وذات القيمة الأرشيفية إلى مراكز الوثائق العربية العامة .

٤ - التمييز بين الوثائق المخزونة وتلك الوثائق العملية .

٥ - المساعدة في بناء نظم تصنيف جيدة بالنسبة للأقسام والمؤسسات؛ من خلال :

أ - التقييس في وصف الوثائق .

ب - وضع ترتيب مقترح للموضوعات ذي طرق خزن جيدة .

إن الجداول العامة تمثل الصلاحيات الحقيقية التي يمكن اعتمادها في عملية إتلاف الوثائق الإدارية . ومن أجل توضيح الغرض من إعداد الجداول فإنه من الضروري إعطاء تعريف لبعض المصطلحات منها :

١ - الوثائق العامة Public Records :

وتشمل جميع المراسلات ، والمذكرات ، والأوراق الأخرى ، والكتب والخرائط والصور والأفلام ، والميكروفلم والتسجيلات الصوتية والكاسيتات والبطاقات المثقبة ، وأي مواد وثائقية أخرى بغض النظر عن أشكالها أو مواصفاتها، وهي:

أ - الوثائق التي أنتجت أو استلمت من قبل أي قسم وفق القوانين الخاصة بالأقطار العربية أو أن هذه الوثائق ترتبط بتحريك الأعمال العامة .

ب – الوثائق التي تم خزنها أو تصلح للخزن في ذلك القسم .

ج – الوثائق التي تحمل معلومات عن المؤسسة ، الوظائف ، الإجراءات ، السياسات أو النشاطات أو معلومات أخرى عن الماضي أو الحاضر أو التي تحمل معلومات ذات قيمة مستقبلة لحكومات الدول العربية.

ولا تتضمن الوثائق العامة المواد المكتبية أو المواد المتاحة والتي أنتجت أو طلبت أو حفظت لأغراض المراجع فقط أو العرض . كما أنها لا تتضمن النسخ الإضافية والمخزونة لسد حاجة المراجع، وأوراق العمل ، أو النسخ الفائضة من المنشورات أو الوثائق المطبوعة .

٢ – جداول الوثائق Records Schedules :

وهي عبارة عن قوائم بالوثائق العامة والمختارة من قبل أمين الأرشيف التي عن طريقها يتم :

أ – تحديد المدة الزمنية لكل نوع من أنواع الوثائق المفترض خزنها في حدود هذه الوثائق في منطقة الخزن النشطة . أو الأقسام قبل إجراء عملية نقلها إلى الخزن المستديم .

ب – تحديد طول الفترة الزمنية لكل مجموعة من الوثائق قبل عملية الاتلاف النهائي لها

٣ – الوثائق النظامية Policy Records :

وتعني هذه الوثائق ما يأتي :

أ – أنها تعكس إجراءات القسم ، التعليمات ، القواعد والقرارات .

ب – أنها تسجل وتعرض الاستخدامات ذات المستوى العالي للقرارات الإدارية.

٤ – الوثائق الروتينية Routine Records :

وهذا النوع من الوثائق يعدّ من الأنواع التي تستخدم لتحريك الأعمال

اليومية نتيجة للقرارات الإدارية الصادرة .

٥ – الوثائق الراكدة والمجلدات المغلقة :

Dormant Records and closed volumes

إن الوثائق الراكدة هي تلك الوثائق التي تعود للأقسام أو المؤسسات والتي لا توجد حولها طلبات ثانية أو استخدام جارٍ داخل الأقسام أو المؤسسات والتي لا تتطلب الحاجة إلى خزنها داخل هذه الأقسام أو المؤسسات . أن الفرق بين الوثائق الراكدة والمجلدات المغلقة للوثائق النشطة، يكمن في أن الأخيرة ربما يوجد عليها طلب ثابت من قبل المؤسسة .

٦ – أوراق العمل Working Papers :

إن أوراق العمل تتضمن أوراق الملاحظات العادية ، الحسابات ، البطاقات المثقبة ، المسودات الأولية ، ملاحظات البحث ... إلخ؛ التي تستخدم في إعداد الوثائق الأخرى مثل المراسلات ، التقارير والجداول الإحصائية . إن هذه الأوراق تصبح غير ذات جدوى في حال الحصول على الوثائق النهائية ، وبذلك يستوجب إتلافها حال الحصول على الوثائق النهائية بشكل مقروء . أما أوراق العمل التي تعود إلى إعداد القوانين (والتشريعات) فيجب إعادتها إلى مراكز الوثائق العربية العامة .

٧ – وثائق الإدارة اليومية : Housekeeping Records :

وهي الوثائق التي تسجل النشاطات اليومية مثل الأفراد ، المالية ، المشتروات والموضوعات الاقتصادية الداخلية .

٨ – الوثائق العملية Operational Records :

وهي الوثائق التي تنتج في الأقسام والمؤسسات من خلال حملها للوظائف الأساسية.

٩ - الوثائق التاريخية Historical Records

هناك بعض الوثائق التي تحمل قيمة تاريخية بعد انتهاء قيمتها الإدارية . إن مثل هذه الوثائق لا بد من إعادتها إلى مراكز الوثائق العربية من أجل الحفاظ عليها . وهنا يبرز دور العاملين في الأقسام التي تتعامل بالمعلومات ، حيث عن طريقهم يتم رصد مراكز الوثائق ذات القيمة التاريخية عن طريق مراقبة أنوا ع الوثائق من هذا النوع ، وبذلك يتم نقلها إلى مراكز الوثائق المركزية بعد نفاد قيمتها الإدارية . وهنا لا بد من الإشارة إلى هذه الوثائق ضمن الجداول العامة، وذلك عن طريقين :

أ - إلزام نقل هذا النوع من الوثائق بعد انتهاء مدة خزنها المؤقتة ووجوب ترحيلها إلى مراكز الوثائق العامة للخزن المستديم .

ب - إلزام المؤسسات بالسماح لمراكز الوثائق المركزية بفحص الوثائق بعد انتهاء مدة التخزين المؤقتة من أجل إعطاء الفرصة لها لاختيار مجاميع معينة منها للخزن المستديم .

إن هذا النوع من الإجراء يطلق عليه اسم الخزن الاختياري (Selective retention) أي أن صلاحية الإتلاف موجودة، ولكن مراكز الوثائق المركزية في الأقطار العربية لها الاختيار قبل إجراء عملية الاتلاف .

الخاتمة

إن تصميم نظام تصنيف الوثائق ، الذي يعتمد على التصنيف الموضوعي موضوع البحث في هذه الورقة، وكذلك تصميم وإعداد الجداول الخاصة بالإتلاف تؤكد وتعطي الضمان بأن الوثائق النشطة فقط تحفظ في الدوائر والمؤسسات وتشغل حيزاً من الفرا غ وتخزن في الأجهزة الخاصة بالخزن، التي أصبحت مشكلة بحد ذاتها . أما تلك الوثائق المؤقتة والتي لا تحمل أية قيمة فإنها تتلف ، في حين يتم وفق هذه الجداول ترحيل الوثائق القديمة إلى الخزن الدائم . إن إعداد نظام التصنيف الجيد وكذلك الجداول الشاملة لا يساعد فقط، وإنما يبرز القيمة الكلية للوثائق المخزونة . إنه من الخطأ – وهذا ما يقع في غالبية الأقطار العربية – اعتماد حجم المجلدات الخاصة في حساب الخزينة من الوثائق. إن حجم المجلدات لا يشير إلى نوعية الوثائق (Quality and activity of Records) أن حجم الوثائق لا يمكن عدّه المعيار الأساسي في تحديد المتطلبات إلى الكوادر والأجهزة والمكان ،ربما تعد واحدة من العوامل الرئيسة وتؤخذ في الحسبان. ونستطيع القول إن حجم الوثائق و كثرتها تشير دائمًا إلى شيء واحد – وهو الإدارة الأرشيفية الضعيفة .

إن التصنيف الموضوعي وكذلك الجداول يساعدان على توحيد الإجراءات التوثيقية في مراكز الوثائق العربية ، ويعدان خطوة متقدمة تساعد في إدخال الحاسب الألكتروني والأجهزة التقنية الأخرى. وهذا يعني توحيد البرمجيات المعتمدة في العمل . كما أن هذا التوحيد يشجع جانب نشر المعلومات و تبادلها بين الأقطار العربية ، إضافة إلى إعطاء الباحث العربي الفرصة في دراسة الوثائق العربية و إحياء جانب حضاري كبير للأمة العربية .

إن التوحيد سوف يمكن الأقطار العربية من إعداد برامج تدريبية جيدة تساعد على تبادل الخبراء بين مراكز الوثائق العربية ، حيث إن النقص في الكوادر يعد عائقًا كبيراً تعاني منه الأقطار العربية .

المصادر

1- Australian Government publishing service-Introduction to Registry : A work book for Registry officers, Australia, public service board, Canberra, Australia, 1978.

2- Australian Government publishing service. Using your Registry: A Guide for Action officers, Australia, public service board, Canbera, 1978.

3- The British Records Association. Journal of Archives,XIII (57) spring, 1977.

4- The British Records Association. Journal of Archives,XIV (61) spring 1979.

5- The British Records Association. Journal of Archives,XIV (63) spring 1980.

6- Canadian Government publishing Centre-Subject Classification Guide, Canada, public Archives, 1980.

7- Canadian Government publishing Centre.General Records Disposal Schedules of the Government of Canada, public Archives, 1978

8- Duchein, Michel, Archive Buildings and Equipment, Paris,1966

9- Payne, Marjorie File this please India, the Dartnell .Corporation,1979.

التكشيف المبكر في العالم العربي
ومقترحات للتكشيف الحالي

د. عايدة إبراهيم نصير

الجامعة الأمريكية - القاهـرة

ليس ثمة شك في أن الكشاف جزء لا يتجزأ من الكتاب الذي يتم تكشيفه، بل هو وسيلة أساسية لاستخلاص جميع المعلومات الواردة في النص ، و من هنا كان بمثابة سجل دقيق ، مفصل ييسر- بطريقة منهجية - التوصل لمكان المواد التي يجمعها أصل واحد التي توجد عادة متفرقة في الكتاب وبالتالي فإنه أيضاً يميز لنا الموارد التي تسرد متتابعة لمجرد وجود علاقات سطحية بينها.

وبالرغم من القناعة التامة بأهمية وجود كشاف لكل كتاب ، وما يوفره من جهد ووقت للمستفيد، فإنه يندر حتى الآن - ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين- أن نجد كتاباً عربياً قد روعي عند نشره وضع كشاف يحلل مواده ، أو يشير الى البيانات الواردة بالكتاب ويعين أماكنها دون تأخير أو بذل جهد.

التكشيف المبكر للكتاب المصري :

تشدنا ظاهرة وجود الكشاف في وقت مبكر من ميلاد الكتاب المصري المطبوع ، وإن لم يعط مصطلحه الصحيح حيث أطلق عليه «فهرست» أو «فهرسة الكتاب» ، رغم أن مضمونه وطريقة ترتيبه تمثل الكشاف المتطور من حيث

تحليل المادة وكذلك المنطقية في الترتيب ، بالإضافة إلى جزئيات المادة الواردة بالكتاب. وسأعرض فيما يلي عدداً من النماذج المبكرة للكتاب المصري خلال القرن التاسع عشر والتي حظيت بوجود كشافات بها ، سواء أعدها المؤلفون أنفسهم لكتبهم أو كتبها بعض الببليوغرافيين ممن توفرت لديهم خبرة العصر آنذاك ، لبعض الكتب التراثية أو المؤلفة حديثاً على حد سواء. وكل ذلك بهدف إلقاء الضوء على وجود الظاهرة من ناحية، وكذلك إعطاء فكرة عن مدى التطور الذي مر به الكشاف خلال القرن التاسع عشر من ناحية أخرى .

ومن نماذج كشافات الكتب المصرية في القرن التاسع عشر كتاب : **القول الصريح في علم التشريح** ، تأليف بايل ، ترجمة يوحنا عنحورى ، تصحيح محمد هراوي وأحمد الرشيدي . القاهرة، مطبعة مدرسة الطب بأبي زعبل، ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢-١٨٣٣م. ٢٨ ، ٤٥٩ ص .

في هذا الكتاب ورد الكشاف تحت اسم «فهرسة الكتاب» تمييزاً له عن «فهرس الكتاب» الذي يمثل قائمة المحتويات. وقد روعي في هذا الكشاف تفريغ المادة الى رتب ثم الى مقالات - أبواب - فصول - مباحث أقسام مع الإحالة إلى أرقام الصفحات .

وقد شغل الكشاف ثماني عشرة صفحة أي من ص ٦ إلى ص٢٤ . ورغم عدم اتباع الترتيب الهجائي في إخراج الكشاف ، إلا أن منطقية تسلسل الموضوع والتحليل المفصل للمواد الواردة بالنص يوضحان مدى الإحساس بأهمية تحليل المادة بهدف التوصل إلى أدق جزئياتها .

أما النموذج الثاني فهو كتاب : **الجغرافيا العمومية** ، تأليف مالط برون، ترجمة رفاعة رافع الطهطاوي. القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٤٢ هـ (١٨٣٣م) ٣٢، ٢٠٥ ص .

في هذا الكتاب شغل الكشاف حوالي ثلاثين صفحة، وهي الصفحات من ص ٢ الى ص ٣٢، وذلك بسرد مفصل للمعلومات الواردة بالكتاب سواء كان ذلك اسم علم أو مكانًا محددًا أو موضوعًا معينًا أو ما شاكل ذلك .

أما الكتاب الثالث فهو : **تاريخ ملوك فرنسا من مبدأ ملكهم إلى الملك لويس فيليب**، تأليف مونيقورس، ترجمة حسن قاسم. القاهرة مطبعة بولاق، ١٢٦٤هـ (١٨٤٧م) ١٠ ، ٤ ، ٣٧٦ ، ٦٨ ص.

أقول إنه بالنسبة لهذا الكتاب فإن كشافه يمثل تطورًا ملحوظًا من حيث :

١ - وجود الكشاف بآخر الكتاب بعد الانتهاء من النص بدلاً من موضعه بأول الكتاب خلال الثلاثينات.

٢ - اتباع المنهج الهجائي في الترتيب، وهو أسهل المناهج بعد أن كانت الطريقة المنطقية هي المتبعة في تحليل المادة والكشف عنها.

٣ - ضخامة حجم الكشاف حيث وقع في ٦٨ صفحة.

٤ - تحديد نوعية الكشاف حيث عنون تحت اسم **«معجم البلدان والأماكن الخفية في هذا الكتاب»** وهذا يدل على مدى إدراك المكشف للهدف الذي من أجله وضع الكشاف وهو إيراده لعبارة «الأماكن الخفية في هذا الكتاب» .

أما النموذج الرابع فهو كتاب : **مصر للمصريين، محاكمة العرابيين** تأليف سليم خليل النقاش. الإسكندرية، مطبعة جريدة المحروسة، ١٣٠٢هـ (١٨٨٤م) ٣٦٠ ص، ٤ صفحات دون ترقيم.

جاء الكشاف فيه ليشغل الصفحات الأربع التي وردت بنهاية النص وبدون ترقيم، وذلك تحت عنوان «الفهرس-أسماء المستنطقين حيث يورد رقم الصفحة ثم يتبعها باسم العلم بترتيب هجائي. وقد قسم إلى خمسة حقول وهو عبارة عن

كشاف بالأعلام التي وردت في ثنايا النص.

أما الكتاب : **بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس،** نجد : فهرست الأعلام الواردة في كل من الجزء الأول والثاني والثالث من الكتاب، جمع محمد علي الببلاوي وعلي صبحي. القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣١٤هـ (١٨٩٥-١٨٩٦ م) ١٦٨ص .

ولهذا الفهرست أو الكشاف أهمية خاصة نلخصها فيما يلي :

أولاً : وضوح المنهج المتبع في إعداده حيث أورد بالمقدمة الطريقة المتبعة في ترتيبه ونوعية الإحالات الواردة به مع ذكر أمثلة.

ثانيًا : أنه أشتمل على نوعين من الكشافات : أحدهما لأسماء العلماء والملوك والأمراء. وثانيهما لأسماء الجبال والأنهار والبلدان.

ثالثًا : صفة المكشف هو مكتبي متمرس له خبرة ودراية بالتكشيف اكتسبها من خلال عمله كوكيل لدار الكتب المصرية والقائم بخدمة الاستعارة للكتب العربية بها ، وكذلك مساعده مرشد القراء حيث انعكست خبراتهما على إعداد كشاف الكتاب.

رابعًا : عدد الصفحات التي شغلها الكشاف " ١٦٨ صفحة" مما يؤهله ، أن يصنف ضمن الكشافات النموذجية التي نفتقر إليها في وقتنا الراهن.

خامسًا : ترجع أهمية الكشاف أيضًا لكونه أول كشاف يقوم بإعداده شخص آخر غير مؤلفه أو مترجمه .

أما النموذج الأخير هنا فهو كتاب : **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع،** من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية ، جمع إدورد فنديك ، تصحيح محمد علي الببلاوي . القاهرة، إدارة جريدة الهلال والجامع، ١٨٩٦. ٦٧٧ ، ص .

وقد اشتمل هذا الكتاب على كشافين :

الأول : بأسماء المصنفات وموضوعاتها وأماكنها، وذلك من صفحة ٥٢٩ إلى صفحة ٦١٧ حيث ذكر عنوان المصدر والصفحة أو الصفحات المذكورة بها وقد ضمنه بعض الإحالات .

أما **الكشاف الثاني** : فهو لأسماء المصنفين والشعراء والشارحين والمعتنين بطبع المتون الشهيرة وقسم هذا الكشاف إلى عمودين بكل عمود يوضع الاسم وما يقابله من الصفحات وبه أيضا بعض الاحالات.

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لنا :

أولاً : وجود الكشاف في أوائل المطبوعات المصرية وإن لم يعط المسمى الصحيح .

ثانيًا : أن الكشافات قد مرت بعدة أدوار حتى وصلت إلى درجة كبيرة من الإتقان من حيث الحجم ، وتخصص المكشفين القائمين على عملية التحليل إلى جانب مراعاة الترتيب المنطقي وكذلك استخدام الإحالات كلما تطلب الأمر ذلك.

توصيات ونداءات :

حتى نتدارك النقص الكبير الذي يعانيه الكتاب العربي حتى يومنا هذا من عدم وجود من يحلل معلوماته ويرشد إلى جزئياتها نناشد الجهات والهيئات المتخصصة لتقوم بدورها في هذا المضمار، وتلك الهيئات هي :

أولاً : جمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق في الوطن العربي وهذه الجمعيات لديها من أعضائها الركيزة التي تمكنها من الإسهام في وضع التشريعات التي تحتم وجود كشاف لكل كتاب ووضع المعايير والتقنينات التي تساعد المهنيين على القيام بهذا العمل الأساسي.

ثانيًا : اتحاد الناشرين العرب، ويتمثل دوره في إلزام الناشرين بعدم قبول أي كتاب بدون كشاف وأيضًا إسقاط الناشر العضو الذي يتهاون عند نشره لأي كتاب دون مراعاة وجود كشاف له.

ثالثًا : المكتبات الوطنية في الدول العربية حيث يخول لها منح رقم الإيداع لكل مطبوع قبل نشره. تلك المكتبات يمكنها السيطرة التامة على كل ما ينشر بالدولة التابعة لها، ومنع إعطاء رقم الإيداع إن لم يتوفر في الكتاب المراد نشره كشاف تحليلي (هذا في حالة اطلاع المكتبات على نسخة كاملة من العمل المراد نشره) .

رابعًا : الناشرون فبالإضافة إلى ما يمكن أن يقوم به اتحاد الناشرين من إصدار التشريعات بخصوص إلزام المؤلف بوضع كشاف لكتابه، فإنه يجب مراعاة الناشرين لهذا الموضوع ومحاولة توفير المتخصصين من مكشفين لمساعدة المؤلف إذا تعذر عليه القيام بالتكشيف لكتابه.

خامسًا : إنشاء جمعية للمكشفين تكون حلقة الصلة بين الجهات والهيئات السالفة الذكر وتسهم في تثبيت مفاهيم التكشيف. كما تعمل هذه الجمعية على إصدار دورية عربية للتكشيف تكون لسان حال المكشفين، ووسيلة لنشر الدراسات الحديثة المتطورة في مجال التكشيف.

تصنيف المعلومات الصحفية
في السودان

د. قاسم عثمان نور

معهد الخرطوم الدولي للغة العربية

تصنيف القصاصات الصحفية في دور الصحف العربية على مختلف جنسياتها ومستوياتها ، تمثل مشكلة حقيقية للعاملين في مراكز المعلومات الصحفية ، إذ أن هناك عدداً من التصانيف التي ظهرت في عدد من الاقطار العربية ، بالإضافة إلى أن الكثير من دور الصحف تعتمد في أرشيفها على تصانيفها وجداولها الخاصة .

وفي السودان تعتمد معظم الصحف على تصنيفها الخاص ، وقد طرحت هذه المحاولة من أجل توحيد تلك التصانيف والعمل بتصنيف موحد للصحف السودانية في حفظ واسترجاع المعلومات . وقد بني هذا التصنيف اعتماداً على " التصنيف العربي للمعلومات الصحفية" ، الذي نشر في كتاب :

" **المعلومات الصحفية وتوثيقها : الأرشيف الصحفي** " تأليف عامر إبراهيم قندلجي . – بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨١ ص ١٧٠ – ٣٢٢.

ونأمل بهذا المساعدة في إصدار جداول مكتملة للوطن العربي ، حتى تستفيد كل مراكز المعلومات الصحفية من التصنيف المقترح في حفظ

واسترجاع المعلومات الصحفية ، آملين أن يسعى **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المهتمة بالمجال من أجل وضع وإصدار تصنيف عربي للمعلومات الصحفية ، شاملاً وحاوياً لكل الجداول الخاصة بالوطن العربي تفصيلياً ، وذلك من أجل توحيد الجهود وتقليل النفقات واختصار الزمن ، وبذلك يمكن وضع تصنيف موحد يخدم كل مراكز المعلومات الصحفية على امتداد الوطن العربي ٠

ونقدم هنا الجداول الخاصة بالسودان ، آملين تجميع كل المقترحات ووضع تصور لجداول محكمة تغطي الدول العربية ٠٠٠ والله الموفق

١٠٠ – السودان

١١٠ – الدولة ونظام الحكم

١٢٠ – الشؤون الداخلية

١٣٠ – الشؤون العسكرية

١٤٠ – الشؤون الخارجية

١٥٠ – الشؤون الاقتصادية

١٦٠ – التربية والتعليم

١٧٠ – الثقافة والإعلام

١٨٠ – الشؤون الاجتماعية

١٩٠ – الخدمات العامة

١٠١- تاريخ السودان (عام)
١٠٢- التاريخ القديم (عصور ما قبل التاريخ)
١٠٢١- ممالك كوش، نبتة، مروى
١٠٢٢- العهد المسيحي
١٠٢٣- دخول العرب
١٠٢٤- مملكة الفونج (١٥٢٠ - ١٨٢٠)
١٠٢٥- ممالك غرب السودان
١٠٣- الحكم التركي (١٨٢٠ - ١٨٨٣)
١٠٤- المهدية: الإمام محمد أحمد المهدي - (١٨٨٤ - ١٨٨٨)
١٠٥- الحكم الثنائي (بريطانيا / مصر) - (١٨٩٩ - ١٩٥٣)
١٠٥٢- الإدارة والحكام
١٠٥٥- المقاومة الوطنية
١٠٥٥١- ثورة ودحبوبة
١٠٥٥٢- ثورة ١٩٢٤
١٠٥٦- بزوغ فجر الحركة الوطنية
١٠٥٦١- مؤتمر الخريجيين
١٠٦- فترة الحكم الوطني (١٩٥٣-١٩٥٥)
١٠٦١- استقلال السودان - الفترة (١٩٥٦ - ١٩٥٨)
١٠٦١١- مجالس السيادة
١٠٦٢- البرلمان والمجالس النيابية
١٠٦٣- الحكم العسكري الأول (الفريق إبراهيم عبود)
١٠٦٥- ثورة أكتوبر (١٩٦٤)
١٠٦٦- الحكومات البرلمانية (١٩٦٥-١٩٦٨)
١٠٦٧- الحكم العسكري الثاني (مايو/ جعفر نميري)
١٠٦٧١- المقاومة الداخلية
١٠٦٧٢- المقاومة الخارجية
١٠٦٨- ثورة رجب / أبريل
١٠٦٩- الديمقراطية الثالثة
١٠٦٩١- الحكومة الانتقالية
١٠٧- جغرافية السودان
١٠٧١- الأنهار
١٠٧١١- نهر النيل
١٠٧١٢- النيل الأبيض
١٠٧١٣- النيل الأزرق
١٠٧١٤- نهر عطبرة
١٠٧١٥- نهر سوباط
١٠٧١٦- نهر الجبل
١٠٧١٧- بحر العرب
١٠٧١٨- بحر الزراف
١٠٧١٩- أنهار أخرى
١٠٧٢- البحيرات - المستنقعات
١٠٧٢١- قناة جونقلي
١٠٧٣- الجبال
١٠٧٤- المناخ والطقس
١٠٧٥- معلومات جيولوجية
١٠٧٦- الفياضات والأمطار
١٠٧٧- الجفاف والتصحر
١٠٧٨- الأبار الإرتوازية (المياه الجوفية)
١٠٧٩- الحفائر والدوانكي
١١٠- الدولة ونظام الحكم
١١١١- الشعارات والأوسمة
١١١٢- النشيد الوطني

١١٢ – الدستــور
١١٣ – رئيس مجلس رئيس الدولة
١١٣.١ – خطب وتصريحـات
١١٣.٢ – زيارات داخلية
١١٣.٣ – زيارات خارجية
١١٣.٤ – مقابلات
١١٣.٥ – برقيـات
١١٣.٦ – قرارات
١١٣.٧ – نشاطات أخرى
١١٣.٨ – نائب رئيس المجلس
١١٣.٨١ – أعضاء المجلس
١١٣.٩ – القصر الجمهوري
١١٤ – السلطـة التشريعيـة
١١٤.٢ – الجمعيـة التأسيسيـة
١١٤.٢١ – أعضاء الجمعية
١١٤.٢٢ – رئيس الجمعيـة
١١٤.٢٣ – لجـان الجمعيـة
١١٤.٢٤ – قـرارات الجمعيـة
١١٤.٢٥ – مداولات الجمعيـة
١١٤.٢٦ – الانتخـابـات
١١٥ – السلطـة التنفيذية
١١٥.١ – مجلس الوزراء
١١٥.٢ – الوزارات
١١٥.٢٣ – وزارة الداخلية
١١٥.٢٤ – وزارة الدفاع
١١٥.٢٥ – وزارة الخارجية
١١٥.٢٦ – وزارة التجارة والتعاون
١١٥.٢٧ – وزارة المالية

١١٥.٢٩ – وزارة الثقافة والإعلام
١١٥.٣ – وزارة الري
١١٥.٤ – وزارة الطاقة
١١٥.٥ – وزارة النقل والمواصلات
١١٥.٥١ – وزارة العمـل
١١٥.٥٢ – وزارة الصناعة
١١٥.٦ – وزارة الشؤون الاجتماعية
١١٥.٦١ – الشؤون الدينية والأوقاف
١١٥.٧ – وزارة الشباب والرياضة
١١٥.٨ – وزارة الزراعة
١٥١.٨١ – وزارة الثروة الحيوانية
١١٥.٩ – وزارة الأشغال والمرافق العامة
١١٦ – السلطة القضائية
١١٦.١ – رئيس القضاء
١١٦.١٢ – المحكمة العليا
١١٦.١٣ – محكمة الاستئناف
١١٦.١٤ – المحاكم الجزائية
١١٦.١٥ – محاكم المديريات
١١٦.١٦ – مجالس القضاء
١١٦.٢ – المحاماة والمحامون
١١٦.٢١ – نقابة المحامين
١١٦.٢٢ – امتحانات المعادلة
١١٦.٣ – النائب العام
١١٦.٤ – القوانين
١١٦.٤١ – القوانين المدنية
١١٦.٤٢ – القوانين الجزائية
١١٦.٤٣ – قوانين أخرى
١١٧ – حزب الأمة القومي
١١٧.١ – رئيس الحزب
١١٧.٢ – المكتب السياسي
١١٧.٣ – الهيئة البرلمانية
١١٧.٤ – المؤتمر العام
١١٧.٥ – مؤتمرات الأقاليم

١١٧.٢٨- وزارة التربية والتعليم
١١٧.٦- لجـان الأحيـاء
١١٧.٧- اللجـان والمنظمـات
١١٧.٨- الشبـاب
١١٧.٩- المـرأة
١١٧.٩١- فئـات أخـرى
١١٨- الحــزب الاتحــادي الديمقــراطي - (التوزيع السابق)
١١٩- الجبهة الإسلامية القومية (التوزيع - السابق)
١٢٠- الحزب الشيوعي
١٢٠.١- حزب البعث العربي الاشتراكي
١٢٠.٢- الحزب الناصري
١٢٠.٣- اللجـان الثورية
١٢٠.٤- الإخوان الجمهوريون
١٢٠.٥- الإخوان المسلمون
١٢١- الحزب القومي
١٢٢- الأحزاب الإفريقية
١٢٢.١- التجمع السياسي لجنوب السودان
١٢٢.٢- الحزب الفيدرالي
١٢٢.٣- سابكو
١٢٢.٤- الشعب التقدمي
١٢٢.٥- حزب السلام
١٢٢.٦- جبهة تحرير السودان
١٢٢.٧- أنانياتو
١٢٢.٨- الجبهة الشعبية لتحرير السودان
١٢٢.٩- الجناح العسكري للجبهة
١٢٣- الأمن الداخلي
١٢٣.٢- الأمن العام
١٢٤- الجنسية والجوازات
١٢٤.٢- الإقامة التسلل الإبعاد
١٢٥- الاجئون
١٢٦- الدفاع المدني
١٢٧- شؤون الموظفين
١٢٦.١- الرواتب والكوادر
١٢٦.٢- الرواتب والعلاوات
١٢٦.٣- العطلات
١٢٦.٤- الإصلاح الإداري
١٢٧- الأقاليم
١٢٧.١- الإقليم الأوسط
١٢٧.٢- الإقليم الشرقي
١٢٧.٣- الإقليم الشمالي
١٢٧.٤- الإقليم الجنوبي
١٢٧.٥- إقليم كردفان
١٢٧.٦- إقليم دارفور
١٢٧.٧- العاصمة القومية (الخرطوم)
١٢٧.١٠- الإقليم الأوسط
١٢٧.١١- الحاكم
١٢٧.١٢- القرارات والتصريحـات
١٢٧.١٣- مجلس الوزراء الإقليمي
١٢٧.١٤- المديريـات
١٢٧.١٥- المحافظـون
١٢٧.٢- مجالس المديريات
١٢٧.٢١- مجالس المناطق
١٢٧.٢٢- مجالس المدن
١٢٧.٢٣- مجالس القرى
١٢٧.٣- الشؤون المالية والإدارية
١٢٧.٤- الزراعة والثروة الحيوانية
١٢٧.٥- التربية والثقافة والإعلام

١٢٧.٦ – الشؤون الدينية والأوقاف

١٢٧.٧ – الخدمات العامة

١٢٨.٨ – أعمال أخرى (تقسم بقية الأقاليم – على هذا النهج)

١٣٠ – الشؤون العسكرية

١٣١ – القيادة العامة

١٣١.١ – القائد العام

١٣١.٢ – العمليات العسكرية

١٣١.٣ – التجنيد والتعبئة

١٣١.٤ – التوجيه المعنوي

١٣٢ – القوات المسلحة

١٣٢.١ – القوات البرية

١٣٢.٢ – القوات الجوية

١٣٢.٤ – القوات البحرية

١٣٢.٥ – الكليات والمعاهد العسكرية

١٣٢.٥١ – الاكاديمية العسكرية العليا

١٣٢.٥٢ – الكلية الحربية

١٣٢.٦ – التدريب

١٣٢.٧ – المناورات العسكرية

١٣٣ – الأسلحة والتسليح

١٣٤ – الحروب

١٣٤.١ – الحروب الداخلية

١٣٤.٢ – الحروب الإقليمية

١٣٤.٣ – الحروب العالمية

١٣٥ – المؤتمرات العسكرية

١٣٥.١ – القيادات العسكرية

١٣٦ – الجيش الشعبي

١٣٧ – الشرطة

١٣٧.١ – مدير عام الشرطة

١٣٧.٢ – الجريمة

١٣٧.٣ – شرطة المرور والنجدة

١٣٧.٣١ – حوادث الطرق

١٣٧.٤ – شرطة الطوارئ

١٣٧.٥ – جرائم النهب المسلح

١٣٧.٦ – جرائم الخطف

١٣٧.٧ – الاغتيالات السياسية

١٣٧.٨ – جرائم أخرى

١٣٨ – قوات السجون

١٣٨.١ – مدير عام السجون

١٣٩ – حرس الصيد

١٤٠ – الشؤون الخارجية

١٤١ – التمثيل الدبلوماسي

١٤١.١ – الدبلوماسيون

١٤١.٤ – المراسم

١٤٢ – العلاقات الثنائية

١٤٢.٠٠١ – السودان مع منظمة الأمم المتحدة

١٤٢.٢١١ – السودان مع مصر

١٤٢.٢١٠ – السودان مع جامعة الدول العربية

١٤٢.٢٦١ – السودان مع منظمة التحرير الفلسطينية

١٤٢.٣١٢ – السودان مع تركيا

١٤٢.٤١٧ – السودان مع زامبيا

١٤٢.٦٤٣ – السودان مع كندا

(هكذا يكون التقسيم والترقيم مع كافة الدول والمنظمات والتقسيمات الجغرافية والسياسية الأخرى) في حالة العلاقة بين دولتين من غير السودان فيضاف الرقم ٤٢ بين رقم الدولتين.

٢٢٦.٤٢.٢١٦ – العلاقة بين تونس وسوريا

٦٤٤.٤٢.٤.٤ – العلاقة بين أوغندا وكوبا

٥٤٧.٤٢.٢٤٠ – العلاقة بين لبنان وفرنسا

١٤٣– علاقات خارجية عربية

١٤٤– علاقات خارجية إفريقية

١٤٥– علاقات خارجية إسلامية

١٤٦– علاقات مع الكتلة الاشتراكية

١٤٧– علاقات مع الدول الرأسمالية

١٤٨– علاقات مع حركات التحرر الوطني

١٤٩– موقف السودان من المشاكل والقضايا الدولية

١٤٩. ١– مشكلة الأسلحة النووية

١٤٩. ٢– مشكلة حقوق الإنسان

١٤٩. ٣– التمييز العنصري

١٤٩. ٤– نزع السلاح

١٥٠– الشؤون الإقتصادية

١٥١– الاقتصاد

١٥١. ١– السياسة الاقتصادية

١٥١. ٣– التأمين

١٥١. ٤– التعاونيات

١٥١. ٥– القطاع العام

١٥١. ٦– القطاع الخاص

١٥١. ٩– المؤتمرات

١٥٢– التجارة

١٥٢. ١– التخطيط التجاري

١٥٢. ٢– التجارة الخارجية

١٥٢. ٣– الاستيراد

١٥٢. ٣١– الاستيراد بالمواد الذاتية

١٥٢. ٤– التجارة الداخلية

١٥٢. ٤١– الاستهلاك

١٥٢. ٤٢– التموين

١٥٢. ٥٣– التسويق

١٥٢. ٤٤– الأسعار

١٥٢. ٥– التصدير

١٥٢. ٦– المعارض التجارية

١٥٢. ٦١– معرض الخرطوم الدولي

١٥٢. ٨– الغرف التجارية

١٥٢. ٩– المؤتمرات التجارية

١٥٣– الصناعة

١٥٣. ١– التخطيط الصناعي

١٥٣. ٢– المؤسسات الصناعية .

١٥٣. ٣– الصناعات والمنتجات

١٥٢. ٣١– صناعة السكر

١٥٣.٣١١– مصنع كنانة

١٥٣.٣١٢– مصنع عسلاية

١٥٣.٣١٣– مصنع حلفا الجديدة

١٥٣.٣١٤– ....

١٥٣.٣٢– صناعة الغزل والنسيج

١٥٣.٣٣– صناعة النفط

١٥٣.٣٤– الصناعات الغذائية

١٥٣.٣٥– صناعة الأحذية والجلود

١٥٣.٣٦ –صناعة الزجاج والمشروبات

١٥٣.٣٧ –الصناعات الكيميائية

١٥٣.٣٨ –صناعة الحديد والصلب

١٥٣.٣٩ –صناعات أخرى

١٥٣.٣٩١ –المؤتمرات الصناعية

١٥٣.٣٩٢ –الاتحادات الصناعية

١٥٤ –الزراعة

١٥٤.١ –التخطيط الزراعي

١٥٤.٢ –الحبوب

١٥٤.٣ –الخضروات

١٥٤.٣١ –الفواكه

١٥٤.٤ –الآفات والأمراض

١٥٤.٥ –الزراعة الآلية

١٥٤.٦ –الغابات

١٥٤.٧ –الري والسدود

١٥٤.٨ –المشاريع الزراعية

١٥٤.٨١ –مشروع الجزيرة

١٥٤.٨٢ –مشروع المناقل

١٥٤.٨٣ –مشروع الرهد

١٥٤.٨٤ –مشروع عبدالماجد

١٥٤.٨٥ –المؤسسات الزراعية

١٥٤.٨٥١ –مؤسسة الشمالية

١٥٤.٨٥٢ –مؤسسة النيل الأبيض

١٥٤.٨٥٣ –مؤسسة حلفا

١٥٤.٨٦ –الإصلاح الزراعي

١٥٤.٨ –القطاع الخاص

١٥٤.٨٨ –الحدائق والمعارض

١٥٤.٩ –المؤتمرات الزراعية

١٥٥ –الثروة الحيوانية

١٥٥.١ –التخطيط الحيواني

١٥٥.٢– الحيوانات ومنتجاتها

١٥٥.٣– المواشي

١٥٥.٣١– اللحوم

١٥٥.٣٢– الألبان ومنتجاتها

١٥٥.٤– الدواجن

١٥٥.٤١– البيض

١٥٦– الثروة المائية

١٥٦.٢– الثروة السمكية

١٥٧– المالية

١٥٧.١– السياسة المالية

١٥٧.٢– الميزانية

١٥٧.٣– النقود والبنوك

١٥٧.٣١– بنك السودان

١٥٧.٣٢– بنك الخرطوم

١٥٧.٣٣– البنك التجاري

١٥٧.٣٧– البنوك الإسلامية

١٥٧.٣٧١– بنك فيصل الإسلامي

١٥٧.٤– القوانين والأنظمة المالية

١٥٧.٥– الضرائب والرسوم

١٥٧.٦– الرسوم الجمركية

١٥٨– الثروة المعدنية

١٥٨.١– التخطيط

١٥٨.٢– النفط

١٥٨.٢١– المؤسسات والشركات النفطية

١٥٨.٢٤– التنقيب

١٥٨.٢٥– الأنابيب

١٥٨.٢٦– التسويق

١٥٨.٢٦١– التوزيع

١٥٨.٢٧_ الطلبات (الخدمات)

١٧١.٩ – الأدب والأدباء
١٧١.٩١ – اتحاد الكتاب السودانيين
١٧١.٩٥ – منظمات وجمعيات
١٧١.٩٩ – المؤتمرات الأدبية والثقافية
١٧٢ – الإعلام
١٧٢.١ – السياسة الإعلامية
١٧٢.٢ – وكالة السودان للأنباء (سونا)
١٧٢.٣ – الرأي العام
١٧٢.٤ – الدعاية والإعلان
١٧٢.٥ – المراكز الإعلامية بالخارج
١٧٢.٦ – المراكز الإعلامية بالداخل
١٧٢.٩ – المؤتمرات الإعلامية
١٧٣ – الصحافة
١٧٣.١ – تاريخ الصحافة
١٧٣.٢ – حرية الصحافة
١٧٣.٤ – دور الصحف
١٧٣.٥ – التدريب والدورات الصحفية
١٧٣.٦ – لجنة قيد الصحيفة
١٧٣.٧ – معهد تدريب الصحافيين
١٧٣.٨ – نقابة الصحافيين
١٧٣.٩ – المؤتمرات الصحفية
١٧٤ – الإذاعة والتلفزيون
١٧٤.١١ – الإذاعة السودانية
١٧٤.١٢ – الإذاعات الموجهة
١٧٤.١٣ – الإذاعات الإقليمية
١٧٤.٢ – الدورات والتدريب الإذاعي
١٧٤.٤ – التلفزيون
١٧٤.٤١ – القناة الأولى
١٧٤.٤٢ – القناة الثانية
١٧٤.٤٣ – التلفزيون والمجتمع
١٧٤.٥٤ – البرامج التعليمية
١٧٤.٥٥ – البرامج الترفيهية
١٧٤.٥٦ – البرامج الرياضية
١٧٤.٥٧ – ....
١٧٥ – المسرح والسينما
١٧٥.١ – المسرح والنقد
١٧٥.٢ – المسرح القومي
١٧٥.٢١ – الفرق المسرحية
(ترتب هجائيًا بأسمائها)
١٧٥.٣ – مسرح العرائس
١٧٥.٤ – السينما
١٧٥.٤١ – مؤسسة الدولة للسينما
١٧٥.٤٢ – المهرجانات السينمائية
١٧٥.٤٤ – أندية وجمعيات السينما
١٧٥.٩ – المؤتمرات السينمائية
١٧٦ – السياحة
١٧٦.١ – السياحة الداخلية
١٧٦.٢ – السياحة الخارجية
١٧٦.٣ – هيئة السياحة والفنادق
١٧٦.٤ – المصائف
١٧٦.٥ _ المعسكرات والحظائر
١٧٦.٩ _ المؤتمرات السياحية
١٧٧ _ الفنون الجميلة
١٧٧.١ _ صالة الفنون الجميلة
١٧٧.٢ _ الفنون الشعبية
١٧٧.٢١ – الرقص الشعبي

١٧٧.٢٢ – الفلكلور
١٧٧.٢٣ – المنظمات والجمعيات
١٧٧.٣ – الفنون التشكيلية
١٧٧.٣١ – الرسم والتلوين
١٧٧.٣٢ – النحت
١٧٧.٣٣ – التصوير
١٧٧.٣٤ – التصميم
١٧٧.٣٥ – الخطوط
١٧٧.٣٦ – الفن المعماري
١٧٧.٣٧ – المعارض الفنية
١٧٧.٣٩ – المؤتمرات
١٧٧.٥ – الموسيقى والغناء
١٧٧.٥١ – اتحاد الفنانين
١٧٧.٥٢ – الأغاني الحديثة
١٧٧.٥٣ – أغنيات الحقيبة
١٧٧.٥٤ – الأغاني الشعبية
١٧٧.٥٥ – أغنيات الجاز
١٧٧.٥٦ – المدائح النبوية
١٧٧.٥٧ – الدوبيت
١٧٧.٥٩ – المؤتمرات والندوات
١٧٨ – الآثار والمتاحف
١٧٨.١ – المتحف القومي
١٧٨.٢ – متحف التاريخ الطبيعي
١٧٨.٣ – متحف شيكان
١٧٨.٣ – متحف تاجوج
١٧٨.٤ – بيت الخليفة
١٧٨.٥ – متاحف أخرى
١٧٨.٦ – مؤتمرات أثرية

١٨٠ – الشؤون الاجتماعية
١٨١ – الأديان والطوائف
١٨١.١ – القرآن الكريم
١٨١.١٢ – الحديث النبوي الشريف
١٨١.١٣ – الدعوة الإسلامية
١٨١.١٣١ – المنظمات والجمعيات
١٨١.١٤ – التشريع الإسلامي
١٨١.١٥ – المذاهب الإسلامية
١٨١.١٦ – الأماكن المقدسة
١٨١.١٧ – المناسبات والأعياد
١٨١.١٨ – المدارس والمؤسسات
١٨١.١٩ – المؤتمرات
١٨١.٢ – الديانة المسيحية
١٨١.٣ – الديانة اليهودية
١٨١.٤ – ديانات أخرى
١٨١.٥ – الأقليات
١٨٢ – المشاكل الاجتماعية
١٨٢.١ – جرائم وقضايا إجتماعية
١٨٢.٢ – الأطفال الجانحون
١٨٢.٣ – البغاء
١٨٢.٤ – التسول
١٨٢.٥ – التشرد
١٨٢.٦ – العجزة
١٨٢.٧ – المعوقين
١٨٢.٨ – مشاكل وقضايا أخرى
١٨٣ – الخدمات والمؤسسات الاجتماعية
١٨٣.١ – المؤسسات الحكومية
١٨٣.٢ – المؤسسات الأهلية
١٨٣.٣ – المؤسسات الدولية

١٨٣ ـ مؤسسة الإغاثة
١٨٤ ـ المجتمع
١٨٤. ١ ـ طبقات المجتمع
١٨٤. ٢ ـ المجتمع الحضاري
١٨٤. ٣ ـ المجتمع الريفي
١٨٤. ٤ ـ العادات والتقاليد
١٨٤. ٤١ ـ الختان
١٨٤. ٤٢ ـ الزار
١٨٤. ٤٣ ـ الزواج
١٨٤. ٤٤ ـ الموالد
١٨٤. ٦ ـ الهجرة إلى المدن
١٨٤. ٧ ـ اللاجئون
١٨٤. ٨ ـ النازحون
١٨٤. ٩ ـ المغتربون
١٨٥ ـ السجون
١٨٥. ١ ـ الإصلاحيات
١٨٦ ـ الطوائف الدينية
١٨٦.١ ـ الطرق الصوفية
١٨٦. ١١ ـ الختمية
١٨٦. ١٢ ـ الأنصار
١٨٦. ١٣ ـ السمانية
١٨٦. ١٤ ـ البرهانية
١٨٦.١٥ ـ ....
١٨٧ ـ الأسرة
١٨٧. ١ ـ تنظيمات الأسرة
١٨٧. ٢ ـ الزواج والطلاق
١٨٧. ٤ ـ مشاكل الأسرة
١٨٧. ٥ ـ رعاية الأطفال
١٨٧. ٨ ـ جمعيات تنظيم الأسرة
١٨٧. ٩ ـ المؤتمرات
١٨٨ ـ المرأة
١٨٨. ١ ـ قضايا المرأة
١٨٨. ٢ ـ الجمعيات والاتحادات
١٨٨. ٣ ـ الاتحاد النسائي
١٨٨. ٤ ـ جامعة الإمام المهدي
١٨٨. ٥ ـ جمعية الزهراء
١٨٨. ٦ ـ ....
١٨٩ ـ الشباب
١٨٩. ١ ـ بيوت الشباب
١٨٩. ٢ ـ رعاية الشباب
١٨٩. ٣ ـ معسكرات الشباب
١٨٩. ٤ ـ الرياضة والتسلية
١٨٩. ٤١ ـ الألعاب الرياضية
١٨٩.٤١٣ ـ كرة القدم
١٨٩.٤١٤ ـ ألعاب القوى
١٨٩.٤١٥ ـ كرة السلة
١٨٩.٤١٦ ـ الكرة الطائرة
١٨٩.٤١٧ ـ التنس
١٨٩.٤١٨ ـ الفروسية
١٨٩.٤١٩ ـ ألعاب أخرى
١٨٩. ٠٤٢ ـ الاتحادات الرياضية
(ترتب هجائيًا وفقًا لأسمائها)
١٨٩. ٠٤٢ ـ الأندية الرياضية
ـ (ترتيبًا هجائيًا)
١٨٩. ٩ ـ المؤتمرات والندوات
١٨٩. ٦ ـ المسابقات الرياضية المحلية
١٨٩. ٧ ـ المسابقات الرياضية العربية
١٨٩. ٨ ـ المسابقات الرياضية الإفريقية

١٨٩.٩ – المؤتمرات والندوات

١٩٠ – الخدمات العامة

١٩١.١ – المتنزهات والحدائق

١٩١.٢ – الساحات العامة

١٩٢ – الإسكان والتعمير

١٩٣ – تخطيط المدن

١٩٣.١ – توزيع القطاع السكني

١٩٣.٢ – السكن العشوائي

١٩٤ – الكهرباء

١٩٥ – المياه

١٩٥.١ – المجاري

١٩٦ – الصحة العامة

١٩٦.٢ – المستشفيات الحكومية

١٩٦.٢١ – المستوصفات الخاصة

١٩٦.٣ – الأطباء

١٩٦.٤ – التمريض

١٩٦.٥ – العيادات الخاصة

١٩٦.٧ – الصحة المدرسية

١٩٦.٨ – جمعيات ومنظمات طبية

١٩٦.٨١ – نقابة الأطباء

١٩٦.٩ – المؤتمرات الطبية

١٩٧ – النقل والمواصلات

١٩٧.١ – السكة الحديدية

١٩٧.٢ – النقل البري

١٩٧.٣ – النقل النهري

١٩٧.٤ – النقل الجوي

١٩٧.٥ – النقل البحري

١٩٨ – الاتصالات السلكية

١٩٨.١ – البريد والبرق

١٩٨.٢ – التلفونـات

١٩٨.٣ – الأقمار الصناعية

١٩٨.٤ – ....

١٩٩ – المطافئ

٢٠٠ – الوطن العربي

٣٠٠ – قارة آسيا

٤٠٠ – قارة إفريقيا

٥٠٠ – قارة أوروبا

٦٠٠ – قارة أمريكا

٧٠٠ – استراليا

٨٠٠ – المحيطات

٩٠٠ – العالم (عام)

٠٠٠ – المنظمات الدولية والاقليمية

٠١٠ – هيئة الأمم المتحدة

٠٥٠ – الاتحـادات والمنظمـات الدوليـة والإقليمية

نحو نظام عربي موحد للتكشيف

د. أبو بكر محمود الهوش

جامعة الناصر - طرابلس

في الأزمنة القديمة لم تكن الكشافات مرقمة كما هي عليه الآن ، فقبل الطباعة كانت الكتب قليلة و القراءة ليست من المهارات الشائعة . وكان الناس يحفظون القرآن و الإنجيل عن ظهر قلب ، وكانوا قادرين على تسميع وتلاوة نبذ طويلة منهما (١) . وأول كشاف متخصص وضع للإنجيل كان عندما أحس (ALEXANDER CRUDEN) بالحاجة الماسة إلى وجود مرشد يسهل على القراء الوصول إلى ما يريدون بأيسر طرق ممكنة . وقد كرس (CRUDEN) جل حياته لإعداد هذا الكشاف ، وتظهر قيمة هذا العمل في استمرارية استعماله منذ عام ١٧٣٧(٢) ، و يعلق أحد الباحثين (٣) على ذلك بقوله " و إذا كان كشاف (CRUDEN) جيداً ، فهو ليس الأول بهذه الجودة إذ سبقه آخرون ، ولكن بدون شك أن جهوده كانت الحافز القوي لاهتمام الإنسان بنظام الكشافات و تطويرها لكي تصل إلى درجة أكبر من الدقة وتعم فوائدها " .

(١) Harold Borko et Charles L. Bernier .Indexing concepts and methods .ACADEMIC PRESS, INC . NEW YORK ... : 1978 . P6.

(٢) Robert L. Collison . Indexes and Indexing . london : 1956 . P 17 .

(٣) يونس محمد عزيز (محاضرات في التكشيف) ألقيت لطلبة قسم المكتبات و المعلومات بجامعة الفاتح للعام الجامعي ١٩٨٥ - ١٩٨٦م.

ولقد ظهرت بعد ذلك بعض الأعمال منها كشاف اللغة الإنجليزية الذي عرف باسم صاحبه معجم جونسون ، وكانت خطته مبنية على كتابة الملاحظات على القطع التي يرغب في تحليلها لغرض استخراج الكلمات الضرورية للكشاف(٤) .

وفي محاولة لتقدير عمل المكشفين صرح أسحق دزرائيل أن مخترع الكشافات يجب أن يقدر و يكرم إلى أبعد الحدود؛ لأنه قدم خدمة للإفادة من المعرفة الإنسانية لاتضاهيها أية جهود في التاريخ . ولتشجيع أعمال التكشيف على أنها جزء لا يتجزأ من الكتب قدم (LORD CAMBEL) لائحة قانون للبرلمان الإنجليزى مفادها بأن أي مؤلف يجب أن يحرم من حقوق التأليف إن كان كتابه خاليًا من الكشاف ، و أن يغرم هذا المؤلف (عقوبة) لإهماله . لكن تلك اللائحة لم تصبح قانونًا و بقيت كثير من الكتب بدون كشافات (٥) .

أما التطورالآخر في عالم التكشيف فكان ظهوره على يد (H. W.Wilson) بعنوان دليل القراء للنتاج الفكري في الدوريات عام ١٩٠١ (Reader`S guide to Periodical Literature) حيث كان فريداً وبداية حسنة في هذا الفن إذ أن كل مقالة في الدورية كانت قد كشفت تحت اسم كاتبها وموضوعها الدقيق ، ثم استخدم العديد من الإحالات لربط كل موضوع بالمواضيع الأخرى ذات العلاقة . والوجوه المختلفة للموضوع الواحد مع اتباعه درجة عالية من الدقة في تكشيف الآراء وعدم التناقض . وقد اتبعه (H. W.Wilson) بالكثير من الكشافات الجيدة حيث أصبحت مؤسسة معروفة لدى كل باحث في العالم بالنظر لمنجزاتها في ميدان التكشيف والبحث العلمي ، وتحسين تكشيف الكتب بصورة ملحوظة ومستمرة .

وحول تعريف الكشاف يصعب التفريق بين الكشافات والفهارس ، إلا أن الكشافات عمومًا تتصف بالتحليل العميق أكثر من الفهارس . وبينما نجد أن

---

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

الكتب المفهرسة قد لا تخرج عن ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات لكل كتاب . الا ان الكشاف قد يضم كثيراً من نقاط الوصول للموضوعات والعناصر البيليوغرافية التي تستخدم عادة للاسترجاع في الفهارس مثل تاريخ النشر والناشرين واللغات (٦) وباستعراض النتاج الفكري حول التكشيف الذي يرى البعض أنه علم وفن، فهو فن من حيث كونه يتطلب نوعاً من الإحساس والحدس والذوق ، كما أنه علم لأنه يحتاج إلى ابتكار قواعد نمطية والالتزام بها ، كما يتطلب الدقة المتناهية والانضباط في التنظيم (٧) ، نورد بعض التعريفات المتداولة حيث عرف الكشاف أنه دليل منهجي لموضع أو مكان الكلمات أو المفاهيم أو الوحدات الأخرى في الكتب أو الدوريات أو غير ذلك من المطبوعات . ويتكون الكشاف من سلسلة من المداخل لا ترتب وفق الترتيب الذي تظهر به في المطبوع ، وإنما وفق نمط آخر من الترتيب (مثل الترتيب الهجائي) يختار لتمكين المستفيد من العثور عليها بسرعة مع الوسائل التي تبين موضع أو مكان كل وحدة (٨) .

ويعرف الكشاف أيضا أنه الوسيلة التي تستخدم للدلالة على شيء أو الإشارة إلى مكان وجوده ، وغالباً ما يكون عبارة عن قائمة هجائية تشتمل على موضوعات وأسماء أشخاص أو أماكن عدّت ذات أهمية خاصة في إحدى الوثائق المطبوعة . وتنطوي عملية التكشيف على اختيار الكلمات الدالة أو الأفكار من إحدى الوثائق المطبوعة على أساس عدد من القواعد المحددة .

---

(٦) السن ماونت ، **المكتبات المتخصصة و مراكز المعلومات** ترجمة علي الصوينع ، معهد الإدارة العامة ، الرياض : ١٩٨٦ ، ص ١٧٢

(٧) Jhon Rothman " Index. indexer. indexing". in Encyclopedia of library and Information sciencs " . vol. 11. Newyork : Marcel Dekker, p287

(٨) محمد فتحي عبد الهادي مقدمة في علم المعلومات ، مكتبة غريب ، القاهرة : ١٩٨٤ ص ١٤١

والهدف من وراء التكشيف هو تيسير التحقق من الوثائق المطلوبة أو التقاطها ، بعد أن تكون قد تم فرزها ووضعها على الرفوف أو اختزانها .

وكما هو الحال في أي شكل من أشكال تحليل المضمون ، هناك بعض المعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار جوانب الموضوع التي تتمتع بأهمية تبرر إدخالها في الكشاف (٩) .

ويشير باحث آخر إلى التكشيف بقوله : هو فن تمثيل المعلومات الموجودة في وثيقة ما بتعابير تعرف وتميز كل معلومة عن باقي المعلومات ، كما أن هذه التعابير تستعمل في عملية استرجاع تلك المعرفة من مصادرها ، وهذه التعابير يتعلق بعضها بالبعض الآخر إذا كانت المعلومات كذلك ، والعلاقة بينها يمكن أن تشبه بعلاقة الفرع بالأصل. أما التعابير فيمكن أن تكون مكونة من كلمة واحدة أو مركبة من كلمتين أو أكثر، وهي تكون المداخل في قوائم الكشافات (١٠) .

لقد ظهرت الكشافات من أجل الإسهام في حل مشكلة الضبط الببليوغرافي للنتاج الفكري بأشكاله وأوعيته المختلفة وبالتالي تناوله ومما أدى إلى ذلك : (١١).

١- زيادة الاهتمام بما تقدمه المعلومات من فائدة وأثرها المباشر في تطوير النواحي الإنتاجية والاستثمارية والقوة العاملة المتاحة .

٢- زيادة حجم المعلومات ودرجة تعقدها الموضوعي واللغوي وزيادة درجة تدفق المعلومات من الصناعات المختلفة ومؤسسات البحث والتطوير والجامعات ومعاهد الأبحاث وإليها .

---

(٩) آلن كنت . **الحاسبات الألكترونية و اختزان المعلومات واسترجاعها**، ترجمة حشمت قاسم ، شوقي سالم . (ط٢) وكالة المطبوعات ، الكويت : ١٩٧٩ ، ص١٣٨

(١٠) يونس محمد عزيز ، المصدر نفسه .

(١١) شوقي سالم ، " المكانز المتخصصة – نظرة على بعض جوانب إعدادها " ، **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ٢ ، ع ٤ ، القاهرة : يونيو ١٩٨٠ . ص ٣٩ – ٤٠ .

٣- إدخال عناصر التكنولوجيا المتطورة في تناول المعلومات مثل استخدامات اجيال الحاسبات الآلية ووسائل ونظم الاتصال الحديث وتكنولوجيا الميكروفلم . وقد أدى هذا الى تغيير مفهوم المكتبة من مكان لجمع وخزن الوثائق الى مفهوم مركز المعلومات بوصفه مكانًا ديناميكيًا يتلقى ويبث المعلومات بانتظام وحداثة .

٤- تحويل الوسائل التقليدية للتكشيف والاستخلاص إلى وسائل إعلامية قادرة على تقديم خدمات أسرع وباستخدام حزم التطبيقات الفنية للنظم .

٥- تكوين شبكات المعلومات لتنسيق و نقل المعلومات وأداء هذه المهمة بسرعة و دقة وإتقان وتقديم خدمات المعلومات لكافة أعضاء الشبكة الواحدة .

لقد حاول المكشفون بادئ ذي بدء الاستفادة من الأدوات التي يستخدمها المفهرسون في الفهرسة الموضوعية أو نظم التصنيف المستخدمة . غير أن هذه الأدوات سرعان ما فشلت في تلبية الاحتياجات فبدأ التفكير في تطوير أدوات أكثر مناسبة . وفعلاً بذلت جهود كبيرة لتطوير كلا النوعين من الأدوات ، المناسبة لقوائم رؤوس الموضوعات شمل المراحل التالية (١٢) :

١- بناء قوائم رؤوس موضوعات في مواضيع متخصصة .

٢- الاستفادة من نظام التصنيف المستخدم بتحليل مكونات كل رقم واستخدام كل مكون (لغة) في عملية التكشيف مع الإبقاء على ترتيب هذه المكونات التي يفرضها نظام التصنيف وأطلق على مثل هذا العمل اسم : التكشيف التسلسلي.

٣- استخدام الكلمات المفتاحية الواردة في عناوين المقالات و الكشافات الناتجة معروفة بأكثر من اسم ، مثل كشاف الكلمات المفتاحية في السياق (KWIC) KEYWORD-IN-CONTEXT أو خارج السياق [kwac)

---

(١٢) محمود أحمد أيتم الفهرسة محاضرات ألقيت في الدورة التدريبية للعاملين في مراكز التوثيق و المعلومات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) عمان : ١-٢٩ أبريل ، ١٩٨١ .

٤- بناء المكانز أو قوائم المصطلحات ، و هي عبارة عن مفردات يتم تركيبها وفق ما يلزم لتلبية احتياجات المستفيد . وقد تطورت هذه المكانز عندما بدأ استخدام الحاسب في إصدار الكشافات و في استرجاع المعلومات .

٥- استخدام مفردات من النصوص الواردة في الوثيقة وفق معادلة تبين تكرار هذه المفردات في النص أو في المستخلص .

ومن مستلزمات أي نظام للتكشيف ، أن يكون هناك مكنز للمصطلحات المستخدمة في عملية التكشيف . فالعلاقات التفصيلية بين المفردات التي يعرضها المكنز لا يمكن أن توجد في القاموس العادي ، والمصطلحات في المكنز ثابتة و مفصلة أكثر بكثير من رؤوس الموضوعات المستخدمة للكتب . و طبيعة المواد المكشفة مثل التقارير الفنية و براءات الاختراع و نحو ذلك ، وهذا ما يستلزم استخدام مصطلحات ضيقة وإلا أصبح الكشاف لا يميز بين المطبوعات التي تعالج الموضوعات نفسها معالجة عامة (١٣) . وقد أشار LANCASTER إلى مجموعة من الأخطاء الرئيسة التي يمكن أن تحدث في نظام التكشيف منها : (١٤) .

١ - خطأ في التحليل الموضوعي حيث لا يوفق المكشف في فهم الموضوع أو يفسره بطريقة مخالفة .

٢ - خطأ الترجمة ، أي رغم إدراك المكشف لمحتوى الوثيقة جيداً، إلا أنه لم يوفق في اختيار المصطلحات التي تعبر عن المعاني الصحيحة .

٣ - خطأ في استبعاد بعض المفاهيم المهمة خلال عملية التحليل الموضوعي .

---

(١٣) الس فاونت، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٤) F.W. Lancastre vocabulary control for information retrieval. washington, D.C infoma- tion resources press. 1972.

٤ – ضعف خصوصية المصطلحات . فالمكشف يدرك المفاهيم ومستوى الخصوصية المطلوبة لكنه مضطر لتكشيفها بمصطلحات عامة لعدم توافر المصطلحات المخصصة في لغة التكشيف المتاحة .

٥ – ضعف خصوصية التكشيف . فالمكشف استخدم مصطلحات عامة وبعيدة في معناها عن المفهوم المخصص في الوثيقة رغم أن لغة التكشيف تتضمن مصطلحات أكثر خصوصية .

و هناك عدة طرق للتحكم في عملية التكشيف منها [١٥] :

– التحكم في الموضوعات التي يمكن اختيارها .

– التحكم في عدد الجوانب التي يمكن اختيارها .

– التحكم في اللغة المستعملة في التعبير عن نتائج التحليل .

وحول مستوى الشمول يرى (LANCASTER) أن مستوى الشمول الذي يتم الالتزام به في التكشيف قرار إدارى يتخذه المسؤولون عن إدارة نظام استرجا ع المعلومات ، ولا يتوقف هذا المستوى على خصائص لغة التكشيف ؛ نظراً لأنه ينبغي أن نسلم بأن لغة التكشيف المستعملة لغة مناسبة للتعامل مع المجالات الموضوعية المتناولة في الوثائق التي تدخل في النظام ، وإن كان ذلك يتم على مستوى مرتفع للشمول ، وفي جميع الحالات فإن شمول التكشيف هو أهم العوامل التي يمكن أن تتحكم فيما يمكن تحقيقه من استدعاء في نظام معين ، بينما يعدّ تخصيص اللغة هو أهم العوامل التي تتحكم في تحقيق هذا النظام [١٦] .

---

(١٥) آلن كنت ، الحاسبات الألكترونية ... المصدر نفسه ، ص ١٥٤

(١٦) F.W . LANCASTER . OP . CIT

وهناك طريقتان بشكل عام لبناء المكنز و كلتاهما تجريبيتان لأنهما لا تعتمدان على تحليل لغوي دقيق (١٧) :

- الطريقة التحليلية و تتضمن بشكل عام التحليل الموضوعي للمصنفات ، حيث يفضل اختيار المصطلحات منها خاصة بالنسبة للميادين المتخصصة من المعرفة.

- الطريقة الكلية وتتضمن استخدام خبراء لتحليل المصطلحات الواردة في المصادر الثانوية ، مثل الكشافات و المواد المرجعية الأخرى ، و من ثم اختيار المصطلحات المفضلة ، وتقرير العلاقات فيما بينها . والطريقة الثانية أكثر ملاءمة للمواضيع العامة التي تتضمن عدة حقول موضوعية (من الناحية العلمية ، غالبًا ما يستخدم مزيج من كلا الأسلوبين) إذ تحتاج في البداية إلى فكرة عامة عن تركيب المصطلحات في حقل المعرفة المعني و التركيب المعمول به . وكذلك تحتاج إلى نظام تصنيف . الخبراء المطلعون على الموضوع مطالبون بالتعرف على هذه العلاقات والتراكيب عند مراجعتهم لمصطلحات اختيرت على سبيل التجربة لوصف الوثائق . وبالموازنة مع الطريقة التحليلية ، فإن المكنز لا يبنى بالخبرة العلمية ولكن بمشاركة الثقات.

ومن الأغراض الأساسية لمكنز استرجاع المعلومات (١٨) :

١- أنه يتيح للمكشف تمثيل المادة الموضوعية المحتواة في الوثائق بطريقة ثابتة موحدة ، أو أنه يسمح للمكشف أن يصف المعلومات المحتواة في الوثائق

---

(١٧) مجموعة المواصفات القياسية العربية في التوثيق ، إعداد المنظمة العربية للمواصفات و المقاييس(Asmo) ملحق المجلة العربية للمعلومات ، مج ٦ ع١ ، تونس : ١٩٨٥ ص ، ١٨٤ – ١٨٥ .

(١٨) محمد فتحي عبد الهادي ." المكانز كأدوات للتكشيف و استرجاع المعلومات – الحاجة إليها، تعريفها وو ظائفها ، أنواعها" **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ١، ع ٢ ، ١٩٧٨ ص ٧٤ – ٧٥ .

بطريقة أكثر اكتمالاً ، وعلى مستويات مختلفة من العمومية . ومن وجهات نظر فنية متعددة .

المتعلقة بالتكافؤ بين اللغات لأول وهلة غاية في التعقد ، بل إنها قد تبدو كأنها عقبة لا يمكن تخطيها . إلا أنه ينبغي ألا ننسى أن المشكلة ليست ترجمة آلية للغات الطبيعية ، وإنما هي إيجاد توافق أو تطابق " One-to-one correspondance" بين مفردات لغات التكشيف الموضوعي المصاغة بعدة لغات طبيعية . ولهذه

٢- أنه يحضر المصطلحات المستخدمة من جانب الباحث في توافق مع المصطلحات المستخدمة من جانب المكشف .

٣- أنه يمد بالوسائل التي تمكن الباحث من أن يعدل استراتيجية البحث من أجل تحقيق استدعاء عالٍ أو إحكام عالٍ كما تتطلب الظروف المتنوعة .

فالمكنز إذن هو تجميع للمصطلحات التي وقع عليها الاختيار مع التعبير عما بين هذه المصطلحات من علاقات بطريقة تكفل أعلى درجات الاطراد والاتساق في التعبير عن الأفكار والموضوعات لأغراض التكشيف والاسترجاع . و يكفل لنا المكنز سبيلاً لترجمة لغة الإنتاج الفكري ولغة المستفيد من المعلومات إلى لغة ذات شكل محدد لتحقيق أقصى درجات الكفاءة في الاختزان والاسترجاع (١٩):

و من المكانز المعروفة : (٢٠)

---

(١٩) بولين أثرتون . **مراكز المعلومات - تنظيمها و إدارتها و خدماتها** ، ترجمة حشمت قاسم مكتبة غريب ، القاهرة : ١٩٨١ ص ٣٤٦.

(٢٠) محمد فتحي عبد الهادي ... " تنظيم وعرض المصطلحات في المكانز " **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** ، س ١ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

١- مكنز اليونسكو (UNESCO THESAURUS) ، وقد صدر في عام ١٩٧٧ لكي يستخدم في تحليل واسترجاع الوثائق التي تمثل أنشطة واهتمامات اليونسكو الواسعة .

٢- مكنز اليونسكو و مكتب التربية الدولي (IBE) صدرت الطبعة الأولى من هذا المكنز سنة ١٩٧٣ ، و الطبعة الثانية ١٩٧٥ ، والطبعة الثالثة ١٩٧٨ ، وهو يستخدم في تكشيف واسترجاع الوثائق والبيانات في مجال التربية على نطاق دولي .

٣- مكنز مركز معلومات المصادر التربوية . (ERIC)

٤- مكنز النظام الدولي لتبادل المعلومات العلمية و التكنولوجية (SPINES THERAURUS) وقد صدر هذا المكنز عن اليونسكو عام ١٩٧٦ لتحليل واسترجاع الوثائق في مجال العلوم و التكنولوجيا ، ويتكون هذا المكنز من ثلاثة مجلدات :

- **المجلد الأول** : خاص بالمقدمات و القواعد و الإجراءات المتبعة في إعداد المكنز والوسائل المساعدة في التكشيف والاسترجاع .
- **المجلد الثاني** : وهو يقتصر على القائمة الهجائية بالمصطلحات .
- **المجلد الثالث** : وهو خاص بعروض الرسومات للمصطلحات .

ولتيسير سبل تداول المعلومات عبر الحدود الإقليمية ، فإنه لا بد من العمل على توحيد و ترجمة لغات التكشيف واسترجاع المعلومات . وتبدو هذه المشكلة المتعلقة بالتكافؤ بين اللغات لأول وهلة غاية في التعقد ، بل إنها قد تبدو كأنها عقبة لا يمكن تخطيها . إلا أنه ينبغي ألا ننسى أن المشكلة ليست ترجمة آلية للغات الطبيعية ، وإنما هي إيجاد توافق أو تطابق " One-to-one correspondance" بين مفردات لغات التكشيف الموضوعي المصاغة بعدة لغات طبيعية . ولهذه اللغات نظام (Syntax) تقليدي في غاية البساطة و اختيار المصطلحات

لاستعمالها في لغة التكشيف الاصطناعية وهذا أمر مستقل تماما عن اللغات ومن الممكن تحديد قواعد اختيار المقابلات استناداً إلى قواعد اللغويات النظرية و دراسة الخصائص المشتركة في اللغات المختلفة (٢١) .

وعلى الرغم من أن الأشخاص الطبيعيين و الأفراد يقومون بأدوار رائدة في كل مهنة من المهن ، فإن الشخصيات المعنوية والمؤسسات هي وحدها التي يمكن أن تنتقل بالمهنة من مرحلة الطفولة إلى الحياة الناضجة المتطورة ... واستكمالاً للجهود المبذولة سواء من قبل الجامعة العربية ومنظماتها بصفة خاصة ، أو من قبل المؤسسات و الأفراد بصفة عامة فإن ثمارها أسهمت بطريقة ما في (٢٢) :

- تربية المهارات البشرية للمهنة .
- بناء معايير موحدة في الممارسة .
- إثراء الفكر العربي بعلوم الاسترجاع .

وأمام تشتت الجهود العربية في مجال التكشيف و المكانز ، حيث لا توجد قائمة عربية موحدة لرؤوس الموضوعات ، وإن كانت هناك محاولات رائدة في هذا الصدد مثل قائمة رؤوس الموضوعات العربية (إبراهيم الخازندار) ، ورؤوس الموضوعات العربية (مكتبة جامعة الرياض) و قائمة رؤوس الموضوعات لعلوم الدين الإسلامي ، وقائمة رؤوس موضوعات التربية ، و قائمة رؤوس الموضوعات العربية (معهد الإدارة العامة بالرياض)، وقائمة رؤوس الموضوعات العربية في العلوم الاجتماعية وغيرها . كما تسعى المنظمة العربية للتربية

---

(٢١) بولين أثرتون . المصدر نفسه، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٢٢) سعد محمد الهجرسي . **دراسات ببليوغرافية لأوعية الفكر العربي** . جمعية المكتبات المدرسية القاهرة : ١٩٧٥ ، ص ١٣٢-١٣٣

والثقافة والعلوم جاهدة لإعداد قائمة موحدة لرؤوس الموضوعات العربية مستفيدة في هذا المجال من الخبرات المتوافرة في الوطن العربي ، وسوف تساعد هذه القائمة على أعمال التكشيف والاستخلاص وكذلك الاسترجاع في الحاسبات الآلية ، وإعداد المكانز المطلوبة لكل موضوع من موضوعات المعرفة(٢٣) ولذلك فإن أي مشروع تكشيف يجب أن يصاحبه مشروع آخر لعمل مكنز يمكن تجميعه من التحليل الموضوعي للوثائق المكشفة بحيث يمكن تحديثه واستخدامه دائمًا سواء تم نشره أم استخدم فقط لأغراض التكشيف الداخلية في المكتبات المتخصصة و مراكز المعلومات (٢٤) .

واستكمالاً للجهود المنوه عنها – سابقًا – والتي تمثل في الحقيقة بداية سليمة وصحيحة ، أرى أنه من الضروري ومن المهام الملقاة على عاتق **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** البدء الفوري بالعمل على توحيد الجهود المبذولة والظهور بنظام موحد للتكشيف كسبًا للوقت و الجهد من أجل اللحاق بركب الحضارة المتطورة في عصر يسمى بحق عصر المعلومات ، العصر الذي ستكون فيه الدول القيادية مستقبلاً ، تلك التي تقدم أدق و أحكم تنظيم لنظم المكتبات والمعلومات..

---

(٢٣) محمد الأخرس . "دور المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم في استخدام الحاسب الألكتروني في المكتبات و مراكز المعلومات ، في الوطن العربي " **المجلة العربية للمعلومات** ، مج ٣ ، ع ١، تونس : ١٩٨٢ ، ص ١١٧

(٢٤) علي سليمان الصوينع : " التحليل الموضوعي و التكشيف " . **مكتبة الإدارة** مج ١٥ ، ع١، أغسطس ١٩٧٨ ، ص ٧٣ .

مناقشة مشروع النظام الأساسي
للاتحاد العربي للمكتبيين وأخصائيي المعلومات
بالقيروان يوم ١٩ يناير ١٩٨٦م

تقديم :

نورد فيما يلي النص الكامل للحوار المتعلق بمناقشة مشروع النظام الأساسي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات . وكان المعهد الأعلى للتوثيق بجامعة تونس قد قام بإعداد مسودة النظام الأساسي بتكليف من الزملاء المشاركين في ندوة تونس (٥-٧ أبريل ١٩٨٥) حول " المستفيدون من خدمات المكتبات في مراكز المعلومات العربية وعلى كل المتخصّصين العرب لمناقشة هذا المشروع ، ثم ننظم ندوة عربية بالقيروان (من ١٦ إلى ٢٠ يناير ١٩٨٦) حول " التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية، حضرها المكتبيون والمتخصّصون في مجال المعلومات من إحدى عشرة دولة عربية هي : الأردن، تونس ، الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، اليمن . وخصص جزء من اللقاء لمناقشة مسودة النظام الأساسي للاتحاد وكان ذلك يوم ١٩ جانفي / يناير ١٩٨٦ حيث أعلن الحاضرون مساء ذلك اليوم عن تأسيس " **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** " وصادقوا بالإجماع على نظامه الأساسي ، كما اتفق الحاضرون على تكوين هيئة إدارية مؤقتة للاتحاد تتولى تهيئة انعقاد الجمعية العامة لانتخاب أول مكتب تنفيذي طبقًا للنظام الأساسي المصادق عليه .

ونظرًا لأهمية الحوار الذي جرى والذي عكس تصور المكتبيين العرب لهذه المنظمة ، رأينا من المفيد نشر هذه الوثيقة التاريخية حول مولد الاتحاد . وقد تم نقلها حرفيًا من تسجيل صوتي لكلّ جلسات النقاش .

الجلسة الأولى

د . عبد الجليل التميمي :

كان من المتوقع أن يترأس السيد عبد الباقي الدالي ، رئيس الجمعية التونسية للموثقين الجلسة الأولى المخصصة لمناقشة المشروع الأساسي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، إلا أنه لم يحضر إلى الآن ، وفي هذه الأثناء أود أن أقدم إليكم فكرة عن نص المشروع الذي وزع عليكم والذي أعدته لجنة من المعهد الأعلى للتوثيق، وكانت قد كلفت بإعداد هذا المشروع من طرف الوفود العربية المشاركة في الندوة العربية الثانية حول المستفيدين التي عقدت في تونس في شهر أبريل ١٩٨٥م. إن فكرة تأسيس اتحاد عربي للمكتبيين خامرت أذهان المتخصصين العرب منذ أمد بعيد. حيث بقوا بدون اتحاد يجمع شملهم على غرار اتحاد الناشرين العرب أو اتحاد الأدباء والكتاب العرب أو اتحاد المؤرخين العرب . وفي مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٧، كلفت الجمعية العراقية للمكتبات بإعداد مشروع إنشاء اتحاد . وفي مؤتمر تونس ١٩٧٩ أعيد طرح الموضوع من جديد وطلب من الجمعية العراقية مواصلة العمل ، إلا أنه رغم كل هذه المساعي لم تبرز نتائج إيجابية . ومن جهة أخرى وجهت الجمعية الأردنية للمكتبات منذ سنتين مشروع نظام أساسي للاتحاد إلى المؤسسات والجمعيات والمكتبيين بالبلاد العربية. ولكن المشروع لم يحظ هو الآخر بالمتابعة. وقد أعيد طرح الفكرة من جديد بتونس أثناء مؤتمر " فهرسة الكتاب العربي " الذي نظمه **المعهد الأعلى للتوثيق** في أواخر ١٩٨٤، وتعهدت الجمعية التونسية للموثقين بإعداد مشروع نظام أساسي للاتحاد، على أن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الندوة العربية الثانية حول " المستفيدين " التي عقدها المعهد بتونس في أبريل ١٩٨٥ . إلا أن ممثلي الجمعية لم يحضروا الندوة المذكورة؛ وعندئذٍ كلف المشاركون في ندوة المستفيدين ، **المعهد الأعلى للتوثيق** بإعداد المشروع ، على أن يتم التنسيق مع كل الهيئات المستعدة لذلك . وقد حاول المعهد التعاون مع الجمعية التونسية في هذا الإطار. وحرصاً منه على الإسهام في التقدم بالمشروع ، قام بإعداد نص مشروع نظام

أساسي وأرسله إلى كل الزملاء والجمعيات والمؤسسات في الوطن العربي. وقد تلقى منذ مدة ردودهم واقتراحاتهم التي على ضوئها تمت صياغة المشـروع من جـديد ويعرض عليكم في صيغته الثانية للمناقشة وإدخال التعديلات التي ترونها مناسبة ...

د. أبو بكر الهوش : إني أتحمل مسؤوليتي وسأنسحب إذا ما نوقش أي مشروع غير المشروع الذي قدم إلينا " بالشرعية "، وثانياً أوافق على البقاء بوصفي فرداً ، لأني لا أمثل بلداً. فأنا قدمت على نفقتي الخاصة ولكن في العمل الثقافي أتحمل مسؤوليتي . ولا أمانع في تقديم كافة المشروعات سواء الموجودة الآن أو مشروعات الجمعيات العربية السبعة للقاء قادم حتى يخول للباحثين شرعية الكلام .

د. عبد الجليل التميمي : عساني أخالف د. الهوش فيما تعرض إليه في آخر لحظة وحتى أختصر الكلام أقول : نحن نريد أن نبني وأن نستفيد من التجارب العراقية منها والمصرية والأردنية والتونسية . نريد أن نستفيد من كل الاجتهادات وعليه فأنا أقترح ، دون أن تكون هناك أية خلفية لمناقشة هذه الورقة . فإذا رأى الإخوان الحاضرون إدخال اقتراحات جديدة وإضافات جديدة من الجمعية التونسية أو العراقية أو الأردنية أو المصرية ، فنحن مستعدون لذلك . إن هذا المشروع الذي يقدم إليكم اليوم يمثل اجتهاداً من طرفنا وهو معروض عليكم . فإذا كانت هناك اقتراحات يمكن أن تضاف فأنتم الحكم في كل ذلك ولا نريد طرح قضية الشرعية هنا .

د. أبو بكر الهوش : التعاون بين الأوراق مطلوب، ولا يمكن دراستها بصورة مستقلة .

د. عبد الجليل التميمي : الأستاذ عبد الباقي الدالي وصل فليتفضل هنا .

عبد الكريم الأمين : أهلا بالسيد الرئيس ، لدي ملاحظة لم يتطرق إليها الإخوان وأود توضيحها . في الحقيقة ربما أحد الإخوان رسم صورة هائلة عن الخلاف الذي قام بين الوفدين العراقي والمصري في اجتماع ١٩٧٩ . ولكن في حقيقة الأمر ، كانت العلاقة في غاية الود وكل ما في الأمر أن مؤتمر بغداد أوصى بأن تعد

الجمعية العراقية مسودة مشروع الاتحاد وأن تقدم في المؤتمر القادم بتونس ، وهناك طولبنا بالورقة وحيث لم يقع إتمام العمل ، أعطيت لنا مهلة ستة أشهر لإنجازه . غير أن تعاقب الرئاسة على الجمعية لم يسهل لنا العمل وقد أبلغت الإخوان الآخرين بالأمر . وبعد ذلك قدّم الدكتور جاسم المسودة بحيث لم يقع خلاف أو شجار بل كان خلاف في غاية الهدوء .

عبد الباقي الدالي : أولاً المعذرة عن التأخير وكنت أعتقد أني جئت قبل الموعد؛ لأنه حسب برنامج الندوة ، كان من المنتظر أن تبدأ الجلسات المخصصة للاتحاد في الساعة الحادية عشر .

د. عبد الجليل التميمي : للتوضيح أن لجنة الندوة نظمت الجلسات على أساس فني وهناك تنظيم ثانٍ على أساس مهني ، فقد اقترح الإخوان أن تنتهي الجلسات العلمية المخصصة للنقطة الأولى يوم السبت ونربح جلسة أخرى صباح الأحد . وقد عينت رئيساً عليها بوصفك رئيس الجمعية التونسية . وطلبنا من كل الإخوان بالجمعية أن يبلغوا لك هذا التغيير .

غسان اللحام : قبل كل شيء أود أن أشكر زملاءنا على الصورة التي أعطيت لنا عن مسيرة إعداد مسودات العمل بالنسبة لمشروع الاتحاد . ولم تكن لي فكرة قبل هذا ، وهذه المسيرة تدل على حماس وإصرار لإنجاز العمل . ومعنى ذلك أن المشروع أشبع اجتهاداً . لدي نقطتان أريد التحدث فيهما . النقطة الأولى : لا شك أننا جميعاً هنا متحمسون لفكرة الاتحاد والحمد لله .إنه ليس بيننا وفود رسمية ، لأننا نريد الابتعاد عن المؤسسات فنحن مكتبيون وقد جئنا بصفة شخصية وليس بصفة رسمية من أية دولة . والإخوان الحاضرون هنا لا يمثلون جميع الدول العربية ، إذ يمكن للاتحاد أن يقوم على من أتى ولبى الدعوة للحضور. وليس المهم أن نكون جميعاً موجودين عند إقامة الاتحاد والأمنية. أن من سيتولى الإشراف على مسيرة الاتحاد، عليه أن يجعل العمل فيه ناجحًا حتى يشجع بقية الدول على الانضمام للاتحاد، وحتى الدول التي ليس بهااتحاد مكتبيين ، سيكون ذلك دافعًا لها لإنشاء جمعيات مكتبات وطنية . النقطة الثانية : لدينا مسودات عمل وقد وزعت علينا من قبل واطلعنا عليها .

وليس المهم معرفة من أعد هذه المسودات وأرى قبل كل شيء أن يجرى تصويت لاعتماد إحدى المسودات لتكون المسودة الأساسية للمناقشة بدلاً من أن ننتقل من مشروع لآخر ، وسوف نصل في النهاية إلى صيغة نهائية .

يوسف قنديل : أنا أقترح جدول عمل لهذا اللقاء : وأقترح أن تقع مناقشة مشروع المعهد الأعلى للتوثيق ، لأن معظم المشاركين اطلعوا عليه وكنت قد أسهمت مع الزميل محمود أتيم في إعداد المشروع الأردني . ولكني لا أقترح مناقشته لأنه لم يقع الاطلاع عليه من طرفكم وأفضل تقديم مشروع المعهد الأعلى للتوثيق . وكما قلت لا توجد فروق جوهرية توجب المقارنة وتفضيل هذا أو ذاك ، إلا إذا أردنا أن نفاضل بين مؤسستين تونسيتين . وهذا غير وارد . النقطة الثانية : على جدول الأعمال اللجنة التأسيسية بعد مناقشة المشروع من أجل متابعة الاتحاد وسيكون مشروع مكتب تنفيذي مستقبلي مع تحديد المدة . ونريد جلسة منظمة ولا نبقى محصورين في الملاحظات التاريخية .

د. شعبان خليفة : في الحقيقة أنا أضم صوتي إلى صوت الأستاذ يوسف قنديل ونحن لا نريد للاتحاد العربي للمكتبيين أن يخرج من بطن أية جمعية قائمة بالفعل ، بل يجب أن يرتفع على كل الجمعيات الوطنية الموجودة ، لأن له نوع من الإشراف فلا ينبغي إطلاقًا أن يقع فريسة لأية جمعية قائمة بالفعل .

د. عبد الرازق يونس : إن ما دفعني هو ملاحظة د. شعبان خليفة . إذا كان الاتحاد ستتولاه جمعية أم يولد مستقلاً ، وليسمح لي الأخوان بطرح مسألة الاستفادة من خبرات الآخرين وليس من باب الاقتداء ، ولكن للتعلم . مثلاً جمعية المكتبات الأمريكية هي المظلة التي تندرج تحتها جمعيات المكتبات في خمسين دولة وهذه الجمعية هي مستقلة . ولذا فإنه من الصواب أن يولد الاتحاد مستقلاً ومحايداً، وإلا فسوف تتصارع الجمعيات الأردنية والمصرية وغيرها والتي أسهمت في المشروع للسيطرة على الاتحاد .

عبد الكريم الأمين : أريد إبداء ملاحظة ، أرجو أن تعملوا بها : أن نأخذ لائحة المعهد الأعلى للتوثيق ونناقشها على أن نسترشد بلوائح أخرى مثل العراقية والأردنية والتونسية . وأطرح هذا الرأي للتصويت .

د. أبو بكر الهوش : إن الزملاء الذين سبقوني هم أصحاب خبرة كبيرة ونظرتهم للموضوع ثاقبة وأغلبهم ينتمون إلى جمعيات قبل أن يكونوا باحثين متخصصين . أثني على اقتراح الأستاذ قنديل لمناقشة الورقة التي بين أيدينا وهي للمعهد ، علماً بأنه لم تصلني أي ورقة أخرى حتى الآن . ومهما كان الأمر فإن أصحاب الأوراق الأخرى موجودون ويمكن أن يتكلموا عنها بروية وحكمة، سواء أكان الأساتذة من مصر أو من العراق أو تونس أو الأردن . وأرجو أن نترفع عن الحساسيات وأعتقد أن الأستاذ قنديل بتنازله عن لائحة جمعيته التي أعدت مشروع النظام الأساسي للاتحاد العربي للمكتبيين، سيسهل العمل خاصة وأني أتكلم بوصفي باحثاً . أشير إلى أنه لا توجد لدينا جمعية وقد أوصى المؤتمر الأول للمكتبيين في ليبيا بإيجاد لجنة تحضيرية تتولى متابعة إنشاء جمعية أو اتحاد مهني وفق النظام السياسي وأنا عضو في هذه اللجنة ، ولذا فنحن نتكلم بوصفنا مختصين نسعى لإنجاح المشروع بوصفنا متخصصين وليس بوصفنا ممثلي جمعيات فقط . إن الجمعيات هي الرافد الأساسي لنا في المستقبل . إن الاتحاد قد يخاطب جمعية في تونس، ولكن في بلد آخر ، لا توجد به جمعيات ، تخاطب الأفراد .

يوسف قنديل : أعيد طرح اقتراحي لعله يحظى بالقبول .

عبد الباقي الدالي : قبل إعادة طرح اقتراح الأستاذ قنديل للتصويت سأفسح المجال للدكتور جمال ثم أريد أن أبلغكم موقف الجمعية التونسية مثل بقية الجمعيات ومن المنطقي أن نسمع صوتها .

د. جمال الخولي : حول مسألة المسودات ذكر الدكتور عبد الجليل التميمي أنها وردت عليه جميعها وتولى المعهد إعداد اللائحة ، فهي خلاصة لكل هذه المشروعات وهذا يعفينا من النظر في بقية المسودات ولا يوجد خلاف . لذا أرى أن يقع اعتماد هذه اللائحة بوصفها خلاصة لكل الورقات. الملاحظة الثانية تتعلق بما

ذكره الأستاذ علي منصور : إننا حضرنا هنا بصفتنا الشخصية وهذا غير صحيح ، لأننا ننتمي إلى مؤسسات وقد جئنا بوصفنا ممثلين عنها ولم نأت من وراء ظهورها ، وإلا فكيف خرجنا من المطار ؟

عبد الباقي الدالي : استسمحكم في الفترة الزمنية التي أمنحها لنفسى لأبلغكم موقف الجمعية التونسية للموثقين والمكتبيين والخزنة . وقد حرصت شخصياً على تضمين هذا الموقف الحجج اللازمة. لذا فسوف أقرأ عليكم وثيقة مكتوبة أعدتها الجمعية ستوزع عليكم فيما بعد ، حتى تكون كل الأفكار واضحة ولا تدع مجالا للشك والتأويل :

يسعدني وأنا أفتتح المناقشات المتعلقة بمشروع تأسيس الاتحاد العربي لجمعيات الإعلاميين والمكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف ، أن أرحب باسم الجمعية التونسية للموثقين والمكتبيين بالأشقاء العرب ضيوفنا الكرام من ممثلي الجمعيات والمدرسين والأساتذة والمهنيين بصفة عامة فأهلاً وسهلاً بكم في بلدكم . أود في بداية هذه الكلمة أن أعبر باسم الجمعية التونسية للموثقين والمكتبيين والخزنة من هيئة مديرة، ومنخرطين، عن شكرنا الخالص للأستاذ البشير بن سلامة وزير الشؤون الثقافية ، الذي أبى إلا أن يكرم الجمعية ويشرفها بافتتاح هذا اللقاء لمناقشة المشروع معيداً إلى جمعيتنا شرعيتها التاريخية ، ومؤكدا بذلك دورها الفعال في الإعداد لتحقيق هذه الأمنية العربية العزيزة علينا، وهي شرعية استمدتها من مختلف التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات السابقة التي انعقدت في مختلف العواصم العربية بداية من الرياض في ١٩٧٣ وبغداد في ١٩٧٧ وتونس في ١٩٧٩ ووصولاً إلى المجهود الذي قامت به مشكورة جمعية المكتبات الأردنية التى بادرت بإعداد مسودة القانون الأساسي للاتحاد العربي وأحالته على جمعيتنا للدراسة ودعوة المؤتمر التأسيسي للاتحاد . كما أن هذه الشرعية مستمدة من طبيعة المهام المناطة بعهدة جمعية مهنية . وأؤكد في هذه الكلمة أن الجمعية التونسية دعت ومازالت تدعو إلى هذا التجمع العربي كمثيلاتها من الجمعيات العربية الأخرى وهذه الشرعية تمنح للجمعية ولأية جمعية أخرى حق المبادرة والإعداد والدعوة ما أمكن ذلك ، بطبيعة الحال لعقد الاجتماع

التأسيسي للاتحاد المزمع إنشاؤه والجمعية التونسية ، إذ تعرض على حضراتكم المشروع ترجو أن تكون في مستوى الرسالة التي حملها إياها الأشقاء العرب من خلال الجمعيات العربية التي ينتمون إليها . كما أريد بهذه المناسبة أن أترحم باسمكم جميعًا على روح زميلنا وأستاذنا العزيز محمود الأخرس الذي كان الاتحاد العربي لجمعيات المهنيين، أغلى أمنية له في حياته . وقد أعطى منها الكثير لتحقيق هذه الرغبة ولكن المنية أبت غير ذلك، وما اجتماعنا اليوم إلا عربون وفاء لروحه؛ وكذلك أيضًا لكل المكتبيين والموثقين العرب الذين سبقونا إلى هذه الفكرة . كما يسعد الجمعية التونسية أن تتقدم بالشكر للمعهد الأعلى للتوثيق الممثل في شخص مديره الذي بالرغم من كثرة مشاغله وتعدد مهامه وسهره على الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف ومسؤوليات عديدة أخرى ، أبى إلا أن يسخر نفسه لخدمة المهنيين العرب بإتاحته لهم فرصة اللقاء بقصد إنشاء اتحاد الجمعيات والمؤسسات العربية ، يجمع شملهم على غرار الاتحادات الإقليمية في جهات أخرى من العالم . ثم إنه لا بد من التوقف قليلاً للتذكير بأهم المراحل ، لأن هذا الأمر مهم حتى لا نقع في خلط ونقول إنه ليس لأية جمعية أن تتزعم هذه البادرة ، والجهود التي بذلتها الجمعية التونسية بالتعاون مع جمعيات عربية أخرى في سبيل إنشاء اتحاد عربي . لقد أخذت الجمعية التونسية على عاتقها بالتعاون مع الجمعية الأردنية للمكتبيين مهمة الإعداد لإنشاء اتحاد جمعيات الموثقين والمكتبيين العرب ، وذلك إثر انعقاد الندوة التي نظمتها دار الكتب الوطنية التونسية بإعانة منظمة اليونسكو حول الحصر الببليوغرافي في الوطن العربي سنة ١٩٧٩ ، ولنا دليل على هذا ، مكتوب في شكل وثيقة وهو توصية، وقد انكبت الجمعية منذ ذلك التاريخ على العمل بكل جدية في سبيل تحقيق ما يصبو إليه المهنيون العرب في هذا القطاع . ونحن نعلم يقينًا ما عليه جمعياتنا من افتقار مادي وإن توافرت العزائم، فإن العزائم لا تكفي حتى نموّل مؤتمرًا تأسيسيًا على المستوى العربي . لكن إذا حصل الشرف لأية جهة عربية غير مهنية لذلك، فلا يمكن لها بأي حال أن تتزعم المشروع . ونظرًا لدقة الموضوع فقد تطلب ذلك وقتًا طويلاً من الاتصالات والمشاورات والمراسلات . ولعل ذلك يفسر المدة

التي أخذها المشروع المعروض عليكم . وهذا المشروع هو في حقيقة الأمر رمز للعمل العربي المشترك لأنه ثمرة تلك المشاورات والاتصالات بين جمعيتنا وأطراف عربية أخرى ، نخص بالذكر منها مرة أخرى الجمعية الأردنية. إن الجمعية التونسية لم تدخر أي جهد لتوسيع رقعة المشاورات مع جميع الأطراف التي تهتم بهذا القطاع والتي ارتأت من الصالح ضم مجهوداتها مع الجمعيات الأخرى ، التي تبنت المشروع بحكم طبيعة اختصاصاتها بوصفها تضم المهنيين باختلاف أصنافهم . ماذا نرجو من وراء تأسيس اتحاد عربي لجمعيات المهنيين ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال نابعة من الواقع اليومي لمهنتنا في وطننا العربي ، إذ لاتزال المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف العربية في آخر قطار الإدارة وفي قطار المشاريع التنموية بصفة عامة ولننظر من حولنا .إن جل المهن الأخرى، لها اتحادات عربية لتوحيد أعمالها وأهدافها وغاياتها ، ولإيصال صوتها للسلطة . ومن هذه الاتحادات اتحاد الناشرين العرب واتحاد الكتاب والمؤرخين إلى غير ذلك . وأظن أن لهؤلاء شروط دنيا . وأولى هذه الشروط : أن ينتمي الفرد إلى هذا القطاع . إن قيام اتحاد عربي للجمعيات والمؤسسات المكتبية والتوثيقية سيحقق للعرب نتائج ثقافية وعلمية باهرة ولن يكون هذا الاتحاد أقل شأنًا من الاتحاد الأسيوي أو الجنوب الأمريكي ، خاصة وأن الاتحاد الآسيوي لم يشمل البلدان العربية الآسيوية ، وذلك إدراكًا منه بأن الأقطار العربية جمعًاء سواء في قارة آسيا أو أفريقيا تميل إلى اتحادات عربية لحمًا ودمًا ، وسواء كان بالاتحاد أعضاء في صورة جمعيات أو هيئات أو أفراد ، فإن الحاجة ماسة إلى سرعة قيامه ليضم إلى شمله أسرة المكتبيين والموثقين العرب من كل بلد عربي.

ومن نافلة القول، أن نتحدث عن أهمية قيام مثل هذه الاتحادات فهو صورة من صور التعاون العربي المشترك الذى يتحقق في كل لحظة بين مختلف الهيئات المهنية المتشابهة والذي يتوق إليه كل عربي مخلص لوطنه. إن ما نوده هو أن نشير فقط إلى خطورته وأهميته فيما سيسفر عنه من دعم للخدمات التوثيقية والمكتبية، تلك الخدمات التي تضمن القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف مستويات

المسؤولية. وإن قيام اتحاد سيساعد بدون شك على إنشاء جمعيات وطنية مهنية في كل بلد عربي لا توجد فيه مثل هذه الجمعيات ، فيزداد بذلك عدد الجمعيات المنضوية تحت لواء الاتحاد والتي لا يتجاوز عددها الآن الثمانية ، وهي حسب البلدان الجمعيات الأردنية والتونسية والسورية والعراقية واللبنانية والمصرية والمغربية والموريتانية.

ونحن في هذه المدة لا بد لنا حسب رأي الجمعية التونسية، من ضمن أترابها من الجمعيات، أن نتجنب العثرات ، وخاصة في مدة الحمل حتى لا يجهض اتحادنا ونزرع، بدون أن نشعر، بذور الفشل والخيبة. لذا فإن التروّي والتأني يحتمان علينا ألا نخضع ونستسلم للحماس و مشاعر " الفورة " حسب اللهجة التونسية . وكلنا نسلم أن أولى العثرات الواجب الانتباه إليها هي تلك التي تجعل عملنا التأسيسي هذا لا يحظى على الأقل بالأغلبية ولا أقول بالإجماع، العثرة الخطيرة التي تجعل الأقلية الحاضرة تسن للأغلبية الغائبة ، وإن كان ذلك في الخير والصالح؛ لأن هناك وجهات نظر صائبة تحجب بمجرد تغيّب أصحابها. وعلينا أن نتحرى ونوفر الشروط الموضوعية لفوز هذا المشروع وأولى هذه الشروط الموضوعية ، أن نحرص في مؤتمر تأسيسي لاحق نعد له خارج حدود الحساسيات الفياضة وندعو له أوفر عدد ممكن من الأطراف لأن الجمعيات الأربع حسب التقريب – الموجودة هنا من جملة تسع (إضافة السودان) ، وندعو له أوفر عدد ممكن من الأطراف المكونه للاتحاد وهي عديدة على الساحة العربية ولا يصح البتة أن ننصب أنفسنا وصيًا عنها وأن اشتركنا في الخصوصية المهنية .

وأريد باسم الجمعية التونسية أن أؤكد : أن الجمعية التونسية لم يخطر ببالها أن تكون عوضًا عن أية جمعية إلا بتكليف من المشاركين في المؤتمرات السابقة.

الجمعية التونسية للموثقين تسعى إلى أن يكون هذا المولود البشير مكتمل الجسم وتام الحضور وحتى تسهم في نهضة الأمة بعيدًا عن الهزات والنوبات والارتجالات، ولا يخضع في مولده إلا لقواعد الإنجاب الصحيح وأن يكون ثابت النسب وشريف الحسب طلعته وضّاءة وعطاؤه بشير.

وفي الختام أود أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ عبد العزيز بن ضياء وزير التعليم العالي والبحث العلمي والأستاذ البشير بن سلامة وزير الشؤون الثقافية في الجمهورية التونسية على تفضلهما برعاية هذه الندوة واهتمامهما بموضوع الاتحاد العربي ، كما أوجه شكري وتقديري إلى كافة الزملاء والأشقاء العرب الذين تحملوا مشقة السفر للإسهام في التقدم بفكرة إنشاء الاتحاد إيمانًا منهم بأهمية قضية المعلومات ودورها في نهضة وطننا العربي ، وفقنا الله جميعًا لما فيه خير أمتنا وإعلاء مجدها وربط حاضرها بماضيها المجيد في كنف العقلانية وتحت سلطان المنطق بعيدين إن شئنا عن رجّات الانفعالات وهزات المشاعر الفردية محكمين الصالح الآني والبعيد وحدهما إذا قدرنا على ذلك، وليس ذلك بالهين؛ لأنه يتطلب نكران الذات وهي لعمري أولى صفات العالم والمسؤول والوطني. لقد بلغتكم صوت الجمعية التونسية وموقفها من هذا الموضوع وأرتدي الآن بدلة الرئيس لأواصل النقاش حتى الساعة الحادية عشرة .

غسان اللحام : أستسمح زملائي المعذرة لأني مسافر الآن . وبوصفي رئيس جمعية المكتبات السورية ، فإني أفوض زميلي الأستاذ يوسف قنديل في اتخاذ كل القرارات والتصويت باسمي . أتمنى للمؤتمر النجاح والتوفيق والسلام عليكم .

عبد الباقي الدالي : نتابع النقاش الآن

د. حسين يسرى عليوه : شكرًا سيدي الرئيس أود أن أقول هنا إن هناك بلدانا ليست بها جمعيات للمكتبيين ولن تكون بها جمعيات. ومعنى ذلك أن مشروع اتحاد لجمعيات المكتبيين والإعلاميين هو جنين لن يكمل حمله لا حاليًا ولا مستقبلاً ، وأرجو، وليس هذا تحيز لأحد المشروعات، الأخذ في الحسبان أن يكون اتحاداً للأفراد أكثر منه للجمعيات وشكراً .

عبد الباقي الدالي : اسمحوا لي بالرد على الدكتور حسين ، إننا نعلم أن هناك بلدانا ليست بها جمعيات وفي تفكيري أن اكتمال الحمل يكون بحضور أغلبية الجمعيات الموجودة حاليًا .

د. شعبان خليفة : في الحقيقة أن الصورة التي عرضها السيد عبد الباقي الدالي عن جهود الجمعية التونسية في سبيل إنشاء اتحاد هيئات المكتبات العربية لا تبعد كثيراً أو قليلاً عن الصورة التي عرضت من قبل في صباح هذا اليوم . ثانياً أؤكد مرة أخرى أن اتحاد مكتبيي وأخصائيي المعلومات ليس اتحاد جمعيات بأي حال من الأحوال، وإلا فإنه سيقع فريسة لأمور سياسية ورسمية، نريد أن ننأى بالاتحاد عنها . وأضيف كلمة أخرى : إن المعهد الأعلى للتوثيق لم يدخر وسعًا في إبلاغ أكبر عدد ممكن من المكتبيين وأخصائيي المعلومات، أكاديميين وممارسين عن عقد مثل هذا الاجتماع بشقيه، أي التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية وإنشاء اتحاد عربي للمكتبيين، ولن تستطيع أية جهود أن تجذب إلى هذا الاجتماع أكثر ممًا هو موجود الآن . ونحن حاليًا نمثل عشر دول عربية على الأقل، ولا ينبغي أن ننتظر أكثر مما انتظرنا؛ لأنه لن يكتمل العدد في أي اجتماع بعد ذلك إطلاقاً وشكراً .

شعبان بن عاشور : شكراً للرئيس عبد الباقي الدالي على توضيحاته فيما يتعلق بموقف الجمعية التونسية . وما أريد أن أقوله بصفتي الشخصية وبصفتي ممثلاً لمعهد العالم العربي هو أن الأمر الذي يهمنا في المعهد هو قيام اتحاد نستطيع التعامل معه سواء كان للأفراد أو للجمعيات وأنا شخصياً أفضل اتحاد الأفراد . وفي المشروع فإن المجال مفتوح للجمعيات . ثم إن هناك أكثر من ثلاث أو أربع جمعيات لمصر وحدها، وهذه الجمعيات إذا كانت متخصصة فهذا جيد، لكن توجد في بعض الدول جمعيات لها انتماءات سياسية وحزبية ، وهذا ما أريد أن أنبهكم إليه : إن هذا الاتحاد الوليد إذا تركز فقط على الجمعيات كيف له أن يقرر شرعية تمثيل جمعية ما للمهنة أم أنه سيقبل أربع أو خمساً أو مئة جمعية من بلد واحد فالحذر كل الحذر .إذن إذا كان الاتحاد للأفراد فإن المشكل لا يطرح . أما إذا كان اتحاد جمعيات فتبقى قضية شرعية تمثيل المهنة مطروحة .

محمد أحمد السنباني : أعتقد أننا منذ بداية الجلسة نتكلم عن الموضوع ونلف من كل الجهات ولاحظت أن كل واحد يحاول التمسك بآرائه ، ولا ننسى أن كل

الجمعيات مشكورة على مجهودها، وكذلك لا ننسى جهد أحد . ونحن في اليمن اتصلنا منذ سنتين بمشروع الجمعية الأردنية وذكرت لنا الجمعية أن المشروع سيصل إلى نتيجة في خلال سنة واحدة . وحتى الآن لم يصلنا أي رد منها رغم أننا أرسلنا إليها ردنا بالموافقة . المشروع الثاني الذي وصلنا هو مشروع المعهد الأعلى للتوثيق وأريد أن أشكر الجهات الأخرى التي قدمت مشروعات أخرى . وأعتقد أننا الآن ندور في حلقة مفرغة ، فلو أخذنا مشروع المعهد الأعلى للتوثيق أضفنا إليه من اللوائح الأخرى وأدخلنا التعديلات اللازمة على البنود فهذا أمر وارد . في خصوص الشرعية، إذا أردنا أن تحضر كل الدول العربية فهذا لن يحصل على الإطلاق . النقطة الثانية التي أود لفت انتباهكم إليها هي :إن غالبية الجمعيات والجامعات تبدأ بأعداد قليلة ولا تتطلب أن يكون النصف زائد واحد وحتى جامعة الدول العربية أو هيئة الأمم المتحدة بدأت بعدد قليل من الدول وأرجو أن نحسن النية ونبدأ العمل حتى نصل إلى نتيجة .

د. **أبو بكر الهوش** : شكراً للسيد الرئيس والصديق عبد الباقي الدالي ، وأود أن ألفت انتباهك إلى أننا نسمو عن الحساسية والتشنجات، لأننا باحثون قدمنا إلى تونس رغم الصعوبات في الحدود ولكن حرصنا على إثراء أدبيات الموضوع جعلنا نتحمل كل ذلك . لقد أشار السيد الرئيس إلى تجربة بعض الاتحادات. وهنا أضع أمامه نقطة مهمة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان : إني قريب من اتحاد الناشرين العرب . وقد شاركت في جل أنشطته والكل يعرف أن هذا الاتحاد بدأ كفكرة في الستينات وفي ندوة تداول وتيسير وسائل النشر بالقاهرة أثير اتحاد الناشرين العرب. واعتقد أن الدكتور مراد كان رئيساً للاتحاد . وشكلت لجنة لذلك وتمت الموافقة عليها في جامعة الدول العربية ونشر في الحلقة الثانية . ولكن الظروف السياسية واشتراط البعض بأن يكون الاتحاد الموجود أساساً لهذا الاتحاد، أفشلته قبل أن يزاول عمله . وفي معرض طرابلس للكتاب سنة ١٩٨٢ ، كان أغلب الناشرين حاضرين واقترح الأستاذ خليفة التليسي تقديم مشروع إنشاء اتحاد الناشرين العرب ووافق الحاضرون من حيث المبدأ على مناقشة الموضوع . وفعلاً عقدت جلسة لذلك وما كان مني وأنا

لست بناشر ، إلا أن عدت للبيت وأحضرت كل الأوراق الخاصة بالاتحاد الذي أعلن عنه رسميا بالقاهرة بموافقة الجامعة العربية وهو منشور في حلقة كاملة وزعت على المكتبات العربية ، وطلبت بطريقة خاصة من أحد الأفراد ألا ينسى مجهودات من سبق في هذا المجال. وفعلاً أشار الاتحاد إلى ذلك، وإني أعدّه ناجحاً بالنسبة للاتحادات الأخرى ، إذ توفق إلى عقد أربع ندوات في ظرف سنتين على حسابه الخاص وشارك في ندوات أخرى بالمناصفة وشارك مسؤولون تونسيون في مؤتمرات بأبحاثهم منهم مدير الدار التونسية للنشر، وينبغي أن نأخذ العبرة من الغير . أشار بعض الزملاء من أصحاب الخبرة وأنا أعدّ نفسي تلميذاً لهم ، إلى هذا الاتحاد إذا انبثق من إحدى الجمعيات، فقد حكمنا عليه بالفشل مسبقاً . وأود أن أشير إلى أن السيد عبد الباقي الدالي قد تناسى عن غير قصد أن يذكر أن المشروع نوقش في ندوتين بتونس وتناسى أن الجمعية التونسية حضرت كلتا الندوتين الأولى بين ٢٨ نوفمبر و١ ديسمبر ١٩٨٤ والثانية بين ٥ و٧ أبريل ١٩٨٥ والتي قرر الحاضرون فيها سحب المشروع من الجمعية التونسية وتكليف المعهد الأعلى للتوثيق بمتابعة المشروع . وهنا لا أدافع عن الجمعية أو المعهد ، ولكن أدافع عن وجود اتحاد يوحد المكتبيين . إن الشرفين الأول والأخير يبقيان للجانب التونسي ليخرج هذا الاتحاد إلى النور وأتمنى أن يكون ذلك من هذه القاعة ، وأطلب من الجانب التونسي أن يتناسى أية حساسية حول الموضوع وشكراً .

عبد الباقي الدالي : لي تعقيب قصير وهو أننا مهما دعونا لنبذ الحساسيات في هذا الظرف فسوف نكون غير موضوعيين مع أنفسنا . ثانياً: للحقيقة أن مشروع اتحاد عربي للمكتبيين نوقش ليس فقط في مناسبتين . ونحن الآن في وضع جلي جداً أمامنا مشروعان في هذه الجلسة . ولنا أن نختار إما توفير الشروط الموضوعية لنخرج بالاتحاد من مدينة القيروان ، وإما أن ندعو إلى مؤتمر تأسيسي ثانٍ تحضره كل الهيئات بوصف المشروعين في حاجة إلى مزيد من الدرس .

* * *

الجلسـة الثانيـة

د. جاسم محمد جرجيس (رئيس الجلسة)

الأخوات والإخوة الحضور نفتتح على بركة الله الجلسة الثانية المخصصة لمواصلة مناقشة مشروع القانون الأساسي للاتحاد العربي للمكتبيين . وكما رأينا منذ الجلسة السابقة فإن هناك توجه إلى حسم موضوع النقاش والبدء في العمل . أعتقد أن أمتنا العربيـة التي تواجه تحديات كثيرة تستـوجب أن نكون على جانب من الدقة ، وان نستغل الوقت للنقاش العلمي الهادف . لقد فهمت من خلال الجلسة الأولى أن أمامنا مشروعين. الأول : من إعداد المعهد الأعلى للتوثيق الذي أرسله إلينا عن طريق البريد وقد تلقى المعهد عدة اقتراحات وملاحظات وعلى ضوئها قام بإدخال تعديلات على نص المشروع . أما المشروع الثاني فقد أعدته الجمعية التونسية للموثقين ووزعته في هذه الندوة. وكما ذكرت في الجلسة السابقة أنه يمكن أن نعتمد أي مشروع ونقوم بمناقشته وندخل التعديلات الضرورية عليه ، ولا يجب أن نشكك في شرعية تمثيلنا للمكتبيين العرب ، فلا ننتظر حتى يكتمل العدد والشيء الذي لا يدرك كلّه لا يترك كلّه . دعونا إذن نبدأ ، فإن نص القانون الذي سنحصل عليه ، سيكون بداية الطريق .إنه من العيب علينا بوصفنا متخصصين في المكتبات ألا يكون لدينا اتحاد مثل الاتحادات العربية الأخرى . فلنبدأ بالتصويت على أحد المشروعين ليكون ورقة العمل للنقاش على أن نستعين بالنص الثاني عند الحاجة ... من يصوت لفائدة نص المشروع الذي أعدته الجمعية التونسية للموثقين والجمعية الأردنية ؟

د. أبو بكر الهوش : عفواً أرجو أن تحدّدوا نظام التصويت ، لأن هناك تفاوتاً واضحاً في عدد الحاضرين من كل بلد عربي .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : أقترح أن يكون صوت واحد لكل بلد عربي .

د. عبد الجليل التميمي : إن كل الحاضرين هم من المشاركين في الندوة . وقد دعوا على أساس مناقشة المحاضرات العلمية والتوصيات وهذا ما تم فعلاً في

الأيام السابقة . أما موضوع الاتحاد فهذا أمر ثانٍ والتصويت يتم وفق نظام تتفقون عليه .

د. جاسم محمد جرجيس : أنا أعتقد أن أسلوب الديمقراطية هو أن يكون لكل مشارك الحق في التصويت ، إلا أنه لا يصحّ أن يكون لبلد واحد خمسة عشرة صوتًا مقابل صوت واحد لبلد آخر . أقترح أن يتمتع ممثلو كل بلد بصوتين ، واحد لجمعيتهم وآخر لبقية المؤسسات .

علي منصور : قلنا بالأمس إن المشاركين في هذه الندوة ، لا يمثلون أقطارهم بل يمثلون جهات متعددة ، ولهذا فإننا إذا أخذنا الأقطار فقط في الحسبان فإننا نكون بذلك قد نسينا المكتبيين .

د. جاسم جرجيس : إن النتيجة واحدة وهذه نقطة نظامية فقط .

علي منصور : أقترح أن نحرّر نص النظام الأساسي بصفة جماعية معتمدين على كلا المشروعين في الوقت نفسه.

د. شعبان بن عاشور : هناك إشكال في موضوع التصويت .إني جئت مبعوثًا لهيئة عربية فرنسية وهي معهد العالم العربي بباريس ، وقد يكون المعهد في وضع مراقب ضمن هذا الاتحاد . إنني أثني على اقتراح الدكتور جاسم وهو أن يتمتع كل بلد بصوتين.

د. جاسم محمد جرجيس : سنعمل بهذا الاقتراح في هذه الوضعية فقط ، وسوف لا يحدد مصير الاتحاد . إن هذه النقطة للمجاملة فقط وسوف لا تقلل من شأن النص الثاني .

رضا بوقرة : نظرًا لكثرة الإخوة المكتبيين من التونسيين الحاضرين هنا ، فسوف لن نتفق على وجهة نظر واحدة عند التصويت .

د . جاسم محمد جرجيس : في الأمم المتحدة لكل بلد صوت واحد ، رغم أن هناك بلدانا لا يسكنها سوى ٥٠,٠٠٠ ساكن ، في حين أن هناك بلدانًا أخرى تعد مئات الملايين من السكان . إن طريقة التصويت المقترحة يمكن أن نعمل بها لو كان المؤتمر في بغداد أو دمشق ، وإلا فإن البلد المضيّف سيستأثر بكل الأصوات .

د. عبد الكريم الأمين : إن لائحة الجمعية التونسية للموثقين قد وزعت في الجلسة السابقة فقط ولم يتسنّ لنا قراءتها . في حين أن لائحة المعهد الأعلى للتوثيق قد درسناها بعمق ، فلماذا لا نعتمد مباشرة هذه اللائحة مع الاستفادة مما ورد في لائحة الجمعية .

د. عبد الباقي الدالي : أريد أن أذكر بأن الجمعيتين التونسية والأردنية لهما الأسبقية في إنجاز العمل ، فإذا كان هناك مشروع ثانٍ، فانه يمكن أن يضاف إلى مشروعنا . لقد بدأنا العمل منذ سنوات إلا أن الإمكانات المادية أعوزتنا لعقد المؤتمر . نحن نرحب بأية مبادرة من أي معهد تضيف جديداً لمشروعنا .

د. جاسم محمد جرجيس : هذه نقطة نظامية يجب أن نتجاوزها حتى لا نضيع وقتاً أكثر . نبدأ إذن في تسجيل أسماء الأشخاص الذين سيشاركون في التصويت، هناك عشرة بلدان . إن الأستاذ غسان اللحام من سوريا قد قدم توكيلاً للأستاذ قنديل لتمثيله في التصويت . بالنسبة لتونس سيكون للجمعية صوت واحد والصوت الآخر لبقية الأخوة .

شعبان بن عاشور : أقترح بوصفي تونسي أن يمنح حق التصويت بالنسبة لتونس إلى رئيس الجمعية التونسية للموثقين وإلى مدير المعهد الأعلى للتوثيق .

د. أبو بكر الهوش : حسماً للنزاع أقترح ، وإن كان ذلك قد لا يرضي الجهة المنظمة للندوة ، أن يمنح حق التصويت للجمعية التونسية فقط فتتمتع بذلك بصوتين .

د. عبد الجليل التميمي : أوافق على هذا الاقتراح على أساس أنه يتعلق بالتصويت على هذه النقطة فقط .

د. جاسم محمد جرجيس : الاقتراح النهائي سيأخذ هذا الشكل : هل توافقون على اختيار مشروع الجمعية التونسية والأردنية كأساس للمناقشة ؟ نعم أم لا أم ورقة بيضاء . بالنسبة للأشخاص الذين يخول لهم التصويت : الأردن : يوسف قنديل/ سوريا : يوسف قنديل/ ليبيا : أبو بكر الهوش/ العراق : عبد الكريم الأمين/ تونس : عبد الباقي الدالي/ مصر: د. شعبان عبد العزيز خليفة / السعودية :

د. محمد بن حسن الزير/ الكويت : سليمان كلندر / اليمن : محمد أحمد السنباني / الجزائر : يعقوبي .

د. محمد فتحي عبد الهادي : (مقرر الجلسة): نتيجة التصويت هي كالآتي : ٨ دول صوتت لفائدة مشروع المعهد ودولة واحدة لفائدة مشروع الجمعية ودولة واحدة احتفظت بصوتها . أعلن إذن أن المشروع المطروح للنقاش هو لائحة المعهد الأعلى للتوثيق .

د. جاسم محمد جرجيس : نبدأ على بركة الله في مناقشة مشروع النظام الأساسي الذي أعده المعهد. وأريد أن أتأكد إن كانت لدى كل واحد منكم نسخة من هذا النص المعدّل، وإلا فسنوفره لمن لم يحصل عليه . ما رأيكم في تسمية الاتحاد ؟ الاتحاد العربي للمكتبيين وإخصائيي المعلومات .ثم تغيير هذه التسمية لتصبح " الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات " وذلك في أول اجتماع للجمعية العامة بالحمامات (تونس) يومي ٦-٧ ديسمبر ١٩٨٦ .

د. محمد فتحي عبد الهادي : إن هذه التسمية تغفل الأرشيفيين مع أن البعض يدرجون الأرشيف ضمن فئة أخصائيي المعلومات .إلا أني حريص على الإشارة إلى هذه الفئة في التسمية .

د. عبد الجليل التميمي : أذكر الدكتور فتحي أن هناك الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف الذي يضم فئة الأرشيفيين العرب وحيث أتشرف برئاسته بعد انتخابه مؤخراً في أشبيلية. ولهذا وجب الفصل بين المؤسستين .

عبد الباقي الدالي : هناك وضعيات خاصة بكل بلد ، فمثلاً تضم جمعيتنا ثلاثة أصناف: المكتبيين والموثقين والأرشيفيين . فهل سيقتصر الاتحاد حسب هذا العنوان على المكتبيين والإعلاميين فقط ؟ كذلك أين مكانة الأشخاص غير الميدانيين في هذا الاتحاد ؟

د. وحيد قدورة : في خصوص التسمية أفضل استعمال التسمية المذكورة في نص المشروع ذلك لأنه لو اقتصر على الجمعيات لحكم عليه بالفشل من الوهلة الأولى،

إذ لا توجد جمعيات في جل البلدان العربية . وكذلك أن التسمية الحالية تشمل ضمنياً المؤسسات والجمعيات المكتبية . ولهذا نسجنا على منوال اتحادات عربية أخرى ، مثل اتحاد الناشرين العرب الذي يضم دور النشر وليس فقط الأشخاص .

د. المنصف الفخفاخ : لا أرى داعياً إلى إدماج الأرشيفيين في هذا الاتحاد، خاصة وأن لهم الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف الذي استرجع نشاطه بعد مؤتمر أشبيلية سنة ١٩٨٥. هذا علاوة على أن عبارة " أخصائيي المعلومات " تشمل في نهاية المطاف الأرشيفيين .

شعبان عاشور : حسب الفصل الثالث فإن الاتحاد سيضم المؤسسات والجمعيات المكتبية إلى جانب الأفراد . كذلك بما أن الفرع الإقليمي موجود، أقترح أن ينص النظام الأساسي للاتحاد على ضرورة التعاون معه وبهذا نحل المشكلة .

عبد الكريم الأمين : إن الفرع الإقليمي العربي يعمل بمعزل عن المكتبيين، ولا يضم حسب نظامه الأساسي هذه الفئة . كذلك أقترح استبدال لفظة أرشيفيين بوثائقيين . وأتساءل هل سينضم إلى هذا الاتحاد كل المتخصصين في المعلومات من مهندسين ورياضيين ومبرمجين.؟

د. أبو بكر الهوش : إن مصطلح أخصائيي المعلومات يندرج تحته كثير من الفئات العاملة في مجال المعلومات . إن إشارة الأستاذ عبد الباقي الدالي جيدة، إلا أننا لو نظرنا إلى تطبيق هذا الرأي، لوقعنا في إشكال آخر من الجانب المصري لأن لديهم جمعيات لكل جهة . لكن لا ينبغي أن نحصر المصطلح ونبحث له عن أعذار شكلية . فلو نظرنا إلى كل اللوائح في بلادنا النامية، لوجدنا أنها بحاجة إلى تحديث باستمرار. أرجو أن نتجاوز هذه الإشكاليات التي تعيقنا في عملنا حتى نعلن عن حدث مهم من هذه القاعة بالذات ونفتخر به جميعاً .

د. فتحي عبد الهادي : أوافق على الإبقاء على تسمية الاتحاد بشكلها الحالي، لكن أرجو أن يفسر ضمن أحد البنود بأن الاتحاد يشمل المكتبيين والأرشيفيين والعاملين في مراكز المعلومات . والحقيقة أن اليونسكو تسعى إلى تحقيق التكامل بين هذه الفئات .

عبد الحميد العجمي : وردت توصية في مؤتمر الرياض لسنة ١٩٧٣ تشير إلى ضرورة إنشاء جمعيات مكتبية لتكون نواة لاتحاد عربي . وهذه الجمعيات تضم المكتبيين . لذلك من المعقول أن نسمي الاتحاد، جمعيات المكتبات .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : في الحقيقة عبر الدكتور الهوش عمّا يجيش في نفسي . لقد قلت في حصة الافتتاح أن الأجيال المقبلة ستنظر إلى هذا الجيل إما نظرة إعجاب وتقدير وإما نظرة احتقار وازدراء . فالرجاء عدم الوقوف طويلاً عند المسميات . ينبغى أن نكون عمليين . ليس من الضروري أن تتضمن التسمية كل القطاعات التي تندرج ضمن الاتحاد، وإلا لأصبحت تسمية طويلة .إن كلمة أخصائيي المعلومات كلمة مرنه وتتسع للجميع .

يوسف قنديل : لا ينبغي أن نختلف في التسمية لأنه في كل الحالات سيضم الاتحاد الأفراد والمؤسسات والجمعيات . . رغم أني أفضل تسمية اتحاد جمعيات المكتبات، لأن في ذلك حافزاً لإنشاء الجمعيات في البلدان التي لا توجد بها بعد .

د. عبد الجليل التميمي : لي ملاحظة عمّا ذكره الأستاذ عبد الكريم الأمين : إن مصطلح أرشيف أقر عوضاً عن مصطلح وثائق في مؤتمر الفرع الإقليمي العربي الأخير . وهذا الفرع يغطي تماما كل تخصصات الأرشيفيين . أما عن الجمعيات فهناك بلدان عربية لا تسمح بإنشاء جمعيات . وإن تسمية الاتحاد العربي للمكتبيين كفيل بتجاوز المشاكل والأغراض الشخصية لتجمع كل الأفراد .

د. جاسم محمد جرجيس : يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على الاحتفاظ بالتسمية الواردة في المشروع أي الاتحاد العربي للمكتبيين وأخصائيي المعلومات . أشير إلى أن الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات ، لها مشمولات الجمعية التونسية نفسها ولا ضير هنا في أن ينتسب شخص لأكثر من جمعية .

شعبان بن عاشور : إن الاتحاد عربي بالتالي سيضم المكتبيين العرب العاملين في الوطن العربي وكذلك خارجه لأني شخصيًا أعمل بفرنسا .

د. جاسم محمد جرجيس : سنتحدث عن هذا الموضوع في المادة المتعلقة بالعضوية . ننتقل الآن إلى الفصل الأول . فمن له ملاحظة على ما ورد فيه ؟

د. أبو بكر الهوش : أقترح تعويض كلمة " تعينها " بكلمة " تقرها " .

شعبان بن عاشور : أقترح إضافة كلمة أخرى للتسمية : والمؤسسات العاملة في الميدان .

د. جاسم محمد جرجيس : هذه تسمية بعيدة .

عبد الحميد العجمي : لماذا لا نستعمل مصطلح " إعلامي " كما هو مستخدم بالمغرب الأقصى ؟

د. أبو بكر الهوش : ينبغي تفسير أخصائيي معلومات في بند من البنود .

عبد الباقي الدالي : إذا كان البند الثالث الخاص بالعضوية أشمل ، فلماذا نخصص في البند الأول :المكتبيين والمؤسسات المكتبية دون غيرهم من أخصائيي المعلومات ومراكز المعلومات ؟

يوسف قنديل : أقترح حذف عبارة " تضم المكتبيين والمؤسسات المكتبية "

د. جاسم محمد جرجيس : هذا اقتراح جيد أطرحه على التصويت ... أسجل بأن هناك موافقة تامة حوله .

د. جمال الخولي : أقترح استبدال كلمة منظمة بتنظيم .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : هناك تنظيم شيوعي وتنظيم سري كلها تنظيمات .

عبد الباقي الدالي : هناك إشارة في مشروع الجمعية التونسية للموثقين ترفع كل التباس " يكون الاتحاد منظمة عربية مهنية مستقلة غير حكومية وليست ذات أغراض نفعية "

د. محمد فتحي عبد الهادي : ملاحظة صحيحة ولكنها تدخل ضمن الأهداف .

د. جاسم محمد جرجيس : ننتقل إلى الفصل الثاني من المادة الثانية .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : بالنسبة للفقرة « ٧ » أقترح تبديل العبارة كالآتي : تشجيع قيام الجمعيات .

شعبان بن عاشور : بالنسبة للفقرة الأولى أقترح إضافة عبارة : قصد النهوض بالقطاع.

محمد أحمد السنباني : أضيف إلى العبارة نفسها : بقصد النهوض بقطاع المكتبات والمعلومات وتحسين الخدمات .

يوسف قنديل : لا أرى موجباً للدخول في التفاصيل، وأفضل الاقتصار على الجملة الأولى : " تعزيز علاقات التعاون بين الجمعيات والمؤسسات المكتبية في البلاد العربية"

د . أبو بكر الهوش : أنا أوافق على رأي الأستاذ قنديل إلا أني أشير إلى ضرورة توحيد الاستعمال ، فإما أن نستخدم لفظ البلاد العربية أو الوطن العربي .

د. جاسم محمد جرجيس : الأفضل استعمال عبارة الوطن العربي " وفي ذلك إشارة إلى أمنية نريد تحقيقها وهي الوحدة العربية .

محمد أحمد السنباني : أوافق على اقتراح الأخ قنديل .

شعبان بن عاشور: أقترح استبدال كلمة تكوين بكلمة تأهيل في الفقرة « ٣ ».

عبد الكريم الأمين : أقترح إضافة فقرة : سيقوم الاتحاد بتقديم الخبرات والاستشارات للمؤسسات المكتبية عند الطلب . وأقترح كذلك إضافة فقرة أخرى : التعاون في مجالات أخرى قد تحدث في المستقبل .

يوسف قنديل : أفضل أن تكون الإضافة كالآتي : القيام بجميع النشاطات الأخرى التي تساعد على تحقيق أهداف الاتحاد . وكذلك اقتراح إدماج مقترح الأستاذ الأمين مع الفقرة المتعلقة بالبحوث العلمية والدراسات .

د. وحيد قدورة : يجب التذكير بأن دور الاتحاد يتمثل في تشجيع المؤسسات المكتبية على القيام بالبحوث وليس القيام بالعمل ذاته .

د. محمد بن حسن الزير : عندي ملاحظة حول صياغة الفقرة الرابعة التي تشتمل على عبارة غير دقيقة وهي " العمل على أن تصبح التقنينات" . لذلك أقترح استخدام هذه العبارة : مع ملاحظة ملاءمتها لخاصيات الكتاب العربي .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أشير إلى أهمية البند الرابع حول توحيد المصطلحات إلا أني أعترض على الاقتصار في الحديث على التقنينات الدولية دون التقنينات العربية .

د. جاسم محمد جرجيس : توحيد المصطلحات والتقنينات . أقترح بالنسبة للفقرة الرابعة أن تقتصر على قضية المصطلحات .

عبد الحميد العجمي : (تمتم بكلمات استنكار واحتقار للعمل العربي).

شعبان بن عاشور : يجب على السيد عبد الحميد أن يسحب هذه الكلمات .

عبد الباقي الدالي : بالنسبة لملاحظة الأستاذ العجمي إننا ننهل المعرفة من عند الأمريكان وهذه حقيقة ونحن كلنا عرب . لقد اتضح الآن أنه من الضروري قراءة مشروع الجمعية التونسية للموثقين والاستعانة به . إن هناك خلفيات ذهنية لابد أن نأخذ بها في النقاش .

د. جاسم محمد جرجيس : نعود الى الفقرة الرابعة .

د. محمد بن حسن الزير : أتحفظ على استعمال لفظ تشريع في الفقرة الخامسة؛ لأن لها محتوى ديني وأقترح استبدالها بكلمة تقنين .

د. أبو بكر الهوش : يمكن استخدام لفظ لوائح .

د. جاسم محمد جرجيس : الفقرة الخامسة تكون بهذا الشكل : السعي في استصدار الأنظم واللوائح المتعلقة بالمكتبات ومؤسسات المعلومات .

د. ناصر محمد السويدان : بالنسبة للفقرة الثانية أقترح الفصل بين موضوعين : الندوات والبحوث .

علي منصور : أنبه إلى ضرورة التفريق بين الأهداف والوسائل .

د. حسين يسرى عليوة : ينبغي تخصيص ديباجة للتعريف بالاتحاد .

يوسف قنديل : أقترح استعمال الديباجة التي وردت في مشروع الجمعية التونسية : يكون الاتحاد منظمة عربية مهنية مستقلة غير حكومية وليست ذات أغراض نفعية ...

د. ناصر محمد السويدان : أعترض على لفظ " ليست ذات أغراض نفعية " إذا ما لم تحصل لنا فوائد ومنافع علمية ، فلا شأن لنا بهذا الاتحاد .

د. وحيد قدورة : أوافق على الجملة الأولى الواردة في الديباجة . أما الأهداف فينبغي تبويبها .

شعبان بن عاشور : هناك إشكالية قانونية من الضروري التنبه إليها وهي أنه من المفروض أن يشار إلى أن الاتحاد ليست له أغراض تجارية ، إلا أنه يجب استثناء قضية النشر؛ لأنها ستجلب أرباحًا للاتحاد وذلك بإدراج بند حول موارد الاتحاد .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أقترح أن تكون ديباجة المادة الثانية على الوجه الآتي : يكون الاتحاد منظمة عربية مهنية مستقلة غير حكومية وليست ذات أغراض ربحية " أشير إلى أنه يمكن للاتحاد أن يربح ولكن هذا ليس هدفه الأساسي.

د. شعبان عبد العزيز خليفة : إن كلمة " مهنية " فيها الكفاية . وأقترح أن نحذف ما يتعلق بالأغراض الربحية .

د. جاسم محمد جرجيس : يمكن إذن أن نقول : الاتحاد منظمة عربية مهنية مستقلة غير حكومية " تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية .

د. حسين يسري عليوة : أقترح إضافة فقرة جديدة : العناية بالتراث الفكري العربي والإسلامي .

د. محمد فتحي عبد الهادي : هناك عدة منظمات عربية مهتمة بهذا الموضوع .

د. جاسم محمد جرجيس : لا بأس من التأكيد على ذلك فنحن نعتز بتراثنا .

محمد أحمد السنباني : أرجو أن يضاف بند حول تحسين الظروف المالية للمكتبيين .

شعبان بن عاشور: يمكن تبني الفقرة الواردة في مشروع الجمعية التونسية للموثقين حول هذا الموضوع " المساعدة على الارتقاء بالاختصاصي وتنزيله منزلة الأنشطة العلمية الأخرى " .

محمد أحمد السنباني : أوافق على ذلك بشرط مراجعة الصيغة اللغوية .

د. أبو بكر الهوش : لي تحفظ حول لفظ : دورية إعلامية . أفضل استعمال : إصدار دورية مهنية متخصصة تعنى برصد أخبار المؤسسات المكتبية .

د. جمال الخولي : إن الدوريات العربية المتخصصة كثيرة ، وما على الاتحاد إلا أن يدعمها، لكن يمكن أن تكون للاتحاد نشرة إعلامية .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : تكون الصياغة بهذا الشكل : إصدار دورية مهنية متخصصة تكون لسان حال الاتحاد .

د. ناصر محمد سويدان : نريد دورية علمية تنشر الأبحاث والدراسات وليست فقط لسان حال الاتحاد . كذلك أقترح إضافة فقرة حول تشجيع النشر .

د. محمد فتحي عبد الهادي : يمكن إدماج هذا الموضوع مع البند الثاني : إعداد وتشجيع نشر البحوث العلمية والدراسات في مجال المكتبات والمعلومات .

عبد الباقي الدالي : لي ملاحظة حول مكانة قطاع المكتبات والأرشيف في مخططاتنا التنموية . وبودي لو تتم الإشارة إلى هذا الغرض الأساسي ضمن أهداف الاتحاد . بحيث تكون الصيغة كالآتي : تخطيط وتطوير وتنسيق المناهج ونظم المعلومات وربطها بالخطط التنموية القومية مع مراعاة ظروف كل قطر عربي وإدخال التقنيات الحديثة . كذلك أقترح إضافة بند حول الشبكة العربية للمعلومات ودور الاتحاد فيها .

د. جاسم محمد جرجيس : أفكار واضحة وستتم إضافتها إلى جملة أهداف الاتحاد ، وننهي بذلك الجلسة .

* * *

الجلسة الثالثة

د. يوسف قنديل (رئيس الجلسة)

نواصل مناقشة مشروع النظام الأساسي للاتحاد؛ ونبدأ مناقشة الفصل الثالث المتعلق بالعضوية .

شعبان بن عاشور : أتحفظ على استعمال عبارة " المهتمون بمجال المعلومات ".لأن كل الناس يهتمون بذلك وأقترح إلغائها . هناك تكرار عند ذكر أعضاء الشرف في صنف " د " وفي الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

عبد الكريم الأمين : إن ترتيب الأعضاء بهذا الشكل، يعطى الأفضلية لصنف دون آخر. وأقترح أن تكون ديباجة المادة " ٣ " هكذا : - يمكن أن يكون عضواً في الاتحاد الأشخاص والمؤسسات الآتية .

د. ناصر محمد السويدان : يمكن تصنيف الأعضاء إلى صنفين : الصنف الأول للهيئات والمؤسسات. والصنف الثاني للأفراد . فتكون الصيغة : " تتكون العضوية في الاتحاد من أفراد وهيئات على النحو الآتي . "

د. عبد الرزاق يونس : أتحفظ على عبارة " العاملون في مجال المعلومات "؛ لأن لها مفهوم واسع . والأفضل تقديم تعريف واضح مثلما فعل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات .

د. المنصف الفخفاخ : يمكن استبدال كلمة صنف بكلمة فئة .

عبد الباقي الدالي : الأفضل الالتجاء إلى مشروع الجمعية التونسية؛ لأنه يراعي قضية العضوية والتصويت .

شعبان بن عاشور : يجب توضيح معنى" الخدمات الجليلة " . كما أقترح تغيير عبارة " أعضاء الشرف" بعبارة " المراقبون " حتى يتسنى للعرب ولغير العرب من المكتبيين المشاركة في أنشطة الاتحاد. وهذا الموضوع يهم المؤسسة التي أعمل بها بفرنسا وهي معهد العالم العربي بباريس .

د. محمد فتحي عبد الهادي : يمكن أن نقول : " الأفراد المؤهلون في مجال المكتبات ".

د. ناصر محمد السويدان : لو اقتصرنا على الأعضاء المؤهلين ، لأحدثنا فجوة مع المكتبيين الذين ليست لهم مؤهلات أكاديمية .

عبد الكريم الأمين : ينبغي التعريف بالمكتبي، وكذلك بمفاهيم أخرى في لائحة داخلية .

د. عبد الرزاق يونس: أقترح هذه "الصيغة " الأفراد المؤهلون والعاملون بمجال المكتبات والمعلومات

د. وحيد قدورة : يمكن أن نقول : " الأفراد المتخصصون في مجال المكتبات والمعلومات ويشمل ذلك المكتبيين المؤهلين أكاديمياً ، وكذلك المكتبيين من ذوي الخبرات الميدانية .

د. ناصر محمد السويدان : المكتبيون المؤهلون أو من تتوافر لديهم الخبرة الكافية .

د. أبو بكر الهوش : يجب تحديد سنوات الخبرة .

يوسف قنديل : المكتبيون المؤهلون أو من تتوافر لديهم خبرة خمس سنوات في مجال المكتبات والمعلومات .

د. جاسم محمد جرجيس : لا ينبغي أن ننقص من شأن الاتحاد. يجب وضع شروط وملامح للأفراد الذين سينضمون إليه ولا خوف إذا كان العدد ضعيفاً في البداية .

د. أبو بكر الهوش : ملاحظة الدكتور جاسم جيدة ، لكن هناك بلدان عربية لا تضم أكثر من عشرة متخصصين في علم المكتبات . يجب أن نتنازل مؤقتاً عن بعض الشروط لصالح الاتحاد ثم نراجع هذه النقطة عند تحديث النظام الأساسي .

يوسف قنديل : الأفضل أن نفوض للمكتب التنفيذي صلاحية التعريف بالمكتبي لوضعها في لائحة داخلية .

د. **عبد الرزاق يونس** : أرى أن نتشدد في وضع شروط العضوية للأفراد في البداية؛ لأنه يصعب فيما بعد التراجع لإزاحة بعض الأعضاء ممن هم غير مؤهلين .

د.**عبد الكريم الأمين** : أقترح أن تكون عضوية الأفراد على فئتين : فئة أصيل وفئة مؤازر .

د. **محمد فتحي عبد الهادي** : اختصاراً للوقت أؤيد فكرة الأستاذ قنديل المتمثلة في تفويض المكتب التنفيذي لحل المشكلة .

د. **جمال الخولي** : أرى أن يعاد ترتيب الفئات ، بداية من الأفراد تمشياً مع تسمية الاتحاد .

د. **يوسف قنديل** : إن الجمعيات تضم مئات وآلاف المكتبيين لذلك جاءت في أول الترتيب.

عبد الباقي الدالي : إن العنوان عادة ما يكون مختصراً، إذ لا يمكن ذكر كل التفاصيل فيه، لكن لا يمكن أن نعكس الصورة ونعطي الأولوية في العضوية للأفراد عوضا عن الجمعيات. وإذا كان الأمر كذلك فإنني أسجل تحفظ الجمعية التونسية .

د. **أبو بكر الهوش** : كنت قد ناقشت موضوع النظام الأساسي مع زملائي في ليبيا قبل قدومي إلى هنا وقد اقترحوا بأن تدمج المكتبة الوطنية أو ما يقوم مقامها مع الفئة الأولى أي الجمعيات وفي ذلك تأكيد على مرتبة الجمعيات ، والمكتبات الوطنية .

د.**يوسف قنديل** : إننا لا نستطيع إنهاء هذا النقاش إذا ما واصلنا على هذا النسق . لذا أقترح على الزملاء والزميلات مناقشة النص نقطة بنقطة وكل من له اعتراض يقدم لنا صيغة جاهزة دون تقديم الحجج والبراهين .

زينب فحيس : إذا أدمجنا المكتبة الوطنية مع فئة الجمعيات فستطالب بعض مراكز التوثيق الضخمة بالمرتبة نفسها مثل مركز التوثيق الإعلامي ببغداد. لذلك أرى أن نعمل بما ورد في مشروع الجمعية التونسية وأن نصنف الأعضاء إلى أعضاء عاملين ومؤازرين وأعضاء شرف .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أقرأ عليكم نص المادة الثالثة الذي قمنا بتعديله الآن وكل من له رأي أو ملاحظة، عليه أن يسجلها في ورقة ويسلمها إلى لجنة الصياغة لتأخذها في الحسبان وننتقل الآن إلى مناقشة المادة الرابعة .

د. جاسم محمد جرجيس : أميل إلى تصنيف الأعضاء إلى عاملين ومؤازرين وأعضاء شرف كما ورد في ورقة عمل الجمعية التونسية، حتى لا يقع خلط فيما بعد . كذلك لا يجب أن نجامل الأفراد غير المؤهلين وهناك اتحادات تتشدد كثيراً في منح العضوية للأفراد .

د. المنصف فخفاخ : في خصوص تصنيف قضية الفئات ، يمكن إرجاء النظر فيه حتى نصل إلى المادة العاشرة المتعلقة بالتصويت، حيث لا يحق التصويت حسب هذا المشروع إلا للفئة (أ) أو (ب) .

د . عبد الرزاق يونس : هناك عنصر غائب وهو المؤسسات المؤازرة وأقترح إدماجه .

يوسف قنديل : ننتقل إلى المادة الرابعة : شروط العضوية .

د. جاسم محمد جرجيس : حتى لا نكرر في كل مرة عبارة الاتحاد العربي للمكتبيين وأخصائيي المعلومات أقترح أن نذكر في مقدمة النص " يشار إليها فيما بعد بعبارة الاتحاد .

عبد الباقي الدالي : يجب تحديد المعاني المختلفة التي وردت في المادة الثالثة، التي سنعود إليها في باب التصويت . والمهم هنا التأكيد على التأهيل حتى نتجنب مجاملة الأشخاص وبذلك نسهم في الرفع من مستوى المهمة .

د.عبد الكريم الأمين : هنا بعض أخطاء لغوية : كلمة – (مطالب) – تعوض بكلمة – (طلبات) – ، لفظة – (تنهي) – تعوض بلفظة (تلغي) أو تسحب . أقترح إضافة نقطة أخرى : يزكى المرشح من طرف عضوين من الاتحاد.

د. محمد بن حسن الزير : ماهي الضمانات كي يفي العضو المنسحب بجميع التزاماته ؟

د. المنصف فخفاخ : إن الانسحاب محدد بتاريخ وهو آخر ديسمبر من كل سنة. وفي هذه الأثناء يحترم العضو كل التزاماته وبخصوص قضية التزكية ، الأفضل ألا نأخذها في الحسبان لأنها تتسبب في حساسيات وحسابات شخصية تسيئ للاتحاد

د. وحيد قدورة : مسألة التزكية غير واردة عند نشأة الاتحاد؛ لأنه في البداية لا يوجد أعضاء يقومون بتزكية المرشحين الجدد . ربما يقع ذلك فيما بعد .

د. حسين يسرى عليوه : لا تقع التزكية إلا في الأندية الرياضية . أما الاتحاد فهو منظمة عالمية يتولى المكتب التنفيذي فيه النظر في طلبات العضوية .

د. عبد الرزاق يونس : أقترح إضافة بند حول إلغاء عضوية الفرد: يخول للعضو المفصول حق الدفاع عن نفسه ثم إحالة الأمر أمام الجمعية العامة للبت نهائيًا في القضية .

عبد الكريم الأمين : الغرض من التزكية هو إثبات صحة المعلومات الواردة في استمرار العضوية من طرف عضوين يعرفان المرشح جيداً .

د. محمد ناصر السويدان : الأفضل أن نقتصر على مناقشة الأسس العامة للنظام الأساسي ونترك التفصيلات الدقيقة لمناسبات قادمة .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أوافق الدكتور السويدان وأعتقد أنه في أول اجتماع للجمعية العامة للاتحاد، ستتم مراجعة بعض النقاط للنظام الأساسي . ننتقل الآن إلى المادة الخامسة ...لا نقاش ؟ فإلى المادة السادسة .

محمد السنباني : أقترح إلغاء عبارة " ومن أعضاء المكتب التنفيذي " لأنهم من ضمن الأعضاء الأصليين .

د.يوسف قنديل : المادة السابعة .

عبد الباقي الدالي : حول انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب التنفيذي أقترح أن يكون الاقتصار على انتخاب المكتب التنفيذي من طرف الجمعية العامة لأن الرئيس حين يستمد قوته من القاعدة يشكل خطراً في تصرفاته وفي كيفية تسييره للاتحاد .

والأحسن أن تعامل الجمعية العامة كل أعضاء المكتب التنفيذي على قدم المساواة ، على أن يتولى هؤلاء اختيار الرئيس فيما بينهم .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : محتوى المادة السابعة - جيد. أقترح تعويض لفظة الرئيس بلفظة النقيب على غرار نقابة الأطباء والمحامين .

د. المنصف الخفاخ : أؤيد فكرة انتخاب الرئيس مباشرة من طرف الجمعية العامة لتفادي العديد من المشاكل مثل صعوبة التنسيق بين الأعضاء ، نظراً لبعد المسافات وطول المدة بين دورة وأخرى. وإذا أعطينا للمكتب التنفيذي صلاحية اختيار الرئيس، فربما يستغلها بعض أعضاء المكتب ، إذا كانوا في خلاف مع الرئيس ، ليستبدلوه بآخر .

عبد الباقي الدالي : إن التعليل الذي ذكره الأخ المنصف غير قانوني، أولاً : لأن بعد الآجال الانتخابية عوض أن يبرر انتخاب الرئيس من طرف القاعدة ، فإنه يبرر العكس وإلا فسنضطر عند كل تخلٍّ عن الرئاسة إلى المناداة بمؤتمر عام. وثانياً : في حالة حدوث خلاف بين ستة أعضاء من المكتب التنفيذي والرئيس فماذا سيحدث ؟

شعبان بن عاشور : لي رأي توفيقي بين الرأيين : إن فكرة انتخاب الرئيس من الجمعية العامة مقبولة ، إلا أنه يجب أن ينص النظام الداخلي على أنه في حالة شغور المنصب، يتولى نائب الرئيس القيام بمهمة الرئيس .

د. وحيد قدورة : نحن أمام اختيارين: إما نظام رئاسي للاتحاد أو أن توزع المهام بين أعضاء المكتب التنفيذي ، انطلاقاً من واقع الوطن العربي وصعوبة الاتصالات والتنسيق في كل حالة تطرح ، وعليه فإني أفضل أن تخوّل للرئيس صلاحيات كبيرة حتى لا تتعطل الأمور ولا يضطر المكتب التنفيذي للاجتماع عند كل أمر طارئ وإن كان بسيطاً . وإذا أقررنا هذا المبدأ فينبغي أن يحظى الرئيس بثقة الجمعية العامة .

د. عبد الرزاق يونس : أقترح إعادة صياغة المادة السابعة على الشكل التالي: " تتمتع الجمعية العامة بالصلاحيات التالية " ثم تدرج الصلاحيات .

د. المنصف الفخفاخ : فيما يخص قضية انتخاب الرئيس، أشاطر الأخ الدالي تخوفاته في حالة وجود خلاف حاد بين الرئيس والأعضاء الستة للمكتب التنفيذي ، إلا أنه مع أملنا عدم حدوث مثل هذه الخلافات فإن المادة وجب أن تنص على أن القرارات تتخذ بالأغلبية المطلقة ولا يمكن بذلك للرئيس أن يستبد بالرأي .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أرجو أن نستأنس بتجارب الاتحادات العربية الأخرى في خصوص هذه النقطة .

د. أبو بكر الهوش : لا داعي للتخوف في كل أمر، لأننا بصدد رسم الخطة العامة على مدى طويل وليس فقط لمدة ثلاث سنوات حسب تجربة اتحاد الناشرين العرب ، تم تفويض للأمين العام للقيام بعدة مهام بمجرد انتخابه من طرف المؤتمر العام ولا يعود إليه إلا لرسم الاستراتيجية العامة .

د.يوسف قنديل : ينتخب كذلك رئيس جمعية المكتبات الأردنية مباشرة من طرف الهيئة العامة .

عبد الباقي الدالي : إن كلتا الصيغتين موجودتان في الاتحاد والنقابات . إلا أني أطرح السؤال من جديد : ماذا يحدث في حالة شغور منصب الرئيس ؟

د.يوسف قنديل : يتولى نائب الرئيس المنصب للمدة المتبقية، ويمكن أن تنص اللائحة الداخلية على ذلك . أرى أن هناك اتجاهاً وهو أن يتم انتخاب الرئيس مباشرة من طرف الجمعية العامة ولا داعي للتصويت . ننتقل إلى المادة الثامنة .

شعبان بن عاشور : أعترض على مفهوم الأغلبية النصف زائد واحد ، وأفضل أن يكون ذلك بنسبة الثلثين من الأعضاء حتى نتجنب الخلافات . وأرى أيضاً أنه لا ينبغي للمكتب التنفيذي أن يرشح رئيساً لاجتماع الجمعية العامة مقرراً لها؛ ذلك لأنه يكون قد استقال في بداية الجلسة ولا داعي لهذه الصلاحيات الزائدة .

د. المنصف الفخفاخ : أقترح حذف السطر الثاني من النقطة الثالثة من هذه المادة . فتصبح : " تنتخب الجمعية العامة رئيساً ومقرراً لها في أول كل دورة "

د. شعبان عبد العزيز خليفة : جرت العادة على أن الجمعية العامة تنتخب أكبر الأعضاء سناً في مدة انعقادها .

محمد أحمد السنباني : أقترح أن تنص المادة على أن يتولى رئيس الاتحاد توجيه الدعوة لاجتماع الجمعية العامة .

د.يوسف قنديل : ننتقل إلى المادة التاسعة .

شعبان بن عاشور : أرجو أن تحدد الأغلبية بنسبة الثلثين .

د.يوسف قنديل : هناك فرق بين النصاب القانوني للجلسة العادية والجلسة الاستثنائية.

د.عبد الكريم الأمين : يحتاج البند إلى بعض التوضيح وأقترح أن يكون كالتالي : يكمل نصاب الجمعية العامة بحضور أغلبية الأعضاء ممن وفوا بالتزاماتهم نحو الاتحاد، وممن مضى على انتسابهم أكثر من كذا شهر، وهذا لتفادي انتماء أعضاء جدد أثناء الاجتماع وفي آخر لحظة لمناصرة لائحة أو معارضتها .

د.يوسف قنديل : أوافق على هذا الرأي على أن يتم إدراجه في المادة العاشرة المتعلقة بالتصويت .

د.المنصف الفخفاخ : أرى أن يدرج رأي الأستاذ عبد الكريم الأمين في المادة الرابعة حول شروط العضوية .

عبد الكريم الأمين : كيف يتم اكتمال الحضور ؟ إن هذا يندرج في المادة التاسعة المتعلقة بالنصاب .

د.عبد الرزاق يونس : أوافق الأستاذ الأمين .

المختار العياري : ماذا يحدث في صورة عدم اكتمال النصاب في مناسبتين ؟

يوسف قنديل : سؤال جيد ، أرى أن يتم التسامح نوعًا ما .

د. جاسم محمد جرجيس : هناك تجارب الاتحادات العربية الأخرى التي تنص على أن كل من وافق كتابياً على الحضور، ولم يأت للاجتماع يعدّ حاضراً رغم تغيبه .

د.يوسف قنديل : يمكن إرسال جدول أعمال الاجتماع قبل أربعة أشهر حتى يتسنى للمكتب التنفيذي التعرف على عدد الأعضاء الذين سيحضرون للاجتماع ويقرر في حالة عدم توفر العدد الكافي تأجيل اللقاء . رفعت الجلسة

* * *

الجلسـة الرابعـة

د. محمد فتحي عبد الهادي (رئيس الجلسة) : نفتتح الجلسة الرابعة وأقترح أن يتولى الدكتور المنصف الفخفاخ خطة المقرر عوضاً عني، وأرجو أن يتفضل كل زميل بتقديم اقتراحه كتابياً .

د. المنصف الفخفاخ : (يقرأ المادة العاشرة .)

د. عبد الكريم الأمين : ما معنى الأغلبية المطلقة ؟

د. المنصف الفخفاخ : هناك الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية، ويمكن حذف كلمة المطلقة.

د. محمد بن حسن الزير: أتحفظ على توزيع الأصوات بهذه الطريقة خاصة بالنسبة للبلدان التي لا توجد فيها جمعيات مكتبية. وأقترح أن ينص البند في هذه الحالة على إسناد الأصوات الثلاثة للفئة " ب "

د. محمد فتحي عبد الهادي : أوافق على اقتراح الدكتور الزير على أن تعود الأمور إلى نصابها في حالة تأسيس جمعية مكتبية .

عبد الباقي الدالي : لا بد أن نعطي للجمعيات نصيب الأسد من الأصوات وأرى أن تتمتع الجمعيات بخمسة أصوات وأن يبقى للفئة " ب " صوت واحد.

شعبان بن عاشور :أحيي الأخ عبد الباقي على حرصه لإعطاء الجمعيات مكانة متميزة في الاتحاد حتى تحرص كل البلدان على إنشاء جمعيات إلا أن في ذلك حيفاً كبيراً للبلدان التي ليست لها جمعيات وطنية و للمؤسسات المكتبية أيضاً .

د. شعبان عبد العزيز خليفة :أرى أن التصويت بهذه الطريقة سيدخلنا في متاهات لا قبل لنا بها .أقترح أن تعطى كل دولة عربية حصة من الأصوات توزعها بطريقتها الخاصة.

د. وحيد قدورة : يجب ضبط طريقة موحدة لتوزيع الأصوات داخل كل بلد لتفادي المشاكل. كذلك بالنسبة لاقتراح السيد عبد الباقي الدالي أرى أن فيه حيفاً على المؤسسات من فئة "ب"، وحتى في مشروع النظام الأساسي للجمعية التونسية يتم إسناد خمسة أصوات للجمعيات وصوت واحد لكل عضو عامل.

د. محمد فتحي عبد الهادي : في غياب أي اقتراح يحظى بموافقة الجميع، أرى الإبقاء على النص كما هو ، مع إضافة اقتراح الدكتور الزير.

حسين المزوغي : لماذا نحرم الأفراد من حق التصويت رغم أنهم يسددون رسم الاشتراك ؟، وأقترح أن يكون التصويت كالتالي : صوتان لفئة " أ " و " ب " وصوت واحد للأفراد .

د. المنصف الفخفاخ : لا يمكن السماح للأفراد بالتصويت نظراً لكثرتهم ولا يمكنهم الاتفاق على رأي واحد.

شعبان بن عاشور: أثني على اقتراح الاخ مزوغي وأرى عدم مصادرة حق الأفراد في التصويت خاصة و أن الفرد يتحمل مشقة السفر على حسابه الخاص لحضور الاجتماع.

محمد بشير يعقوبي : حدث خلط في أذهاننا فهل نعطى خمسة أصوات لكل جمعية أم لكل الجمعيات من بلد واحد، أو كذلك كيف نعطى حق التصويت للأفراد علماً بأنهم ممثلو مؤسسات. ؟

د. محمد فتحي عبد الهادي : أرى أن النص الموجود مناسب جداً وأقترح الإبقاء عليه مع التعديل الذي أضافه الدكتور الزير.

عبد الباقي الدالي : إن الجمعية التونسية للموثقين تريد أن تجعل للجمعيات ثقلها في التصويت ؛ لأنه لا يحق للفرد او المؤسسة أن يكون لهما صوت يفوق الجمعية التي تمثل المئات من المكتبيين، لذا يمكن إنهاء النقاش حول هذه المسألة ، إلا أني أسجل تحفظ الجمعية التونسية في هذه النقطة.

شعبان بن عاشور : إن قضية الأفراد لم تحل بعد

يوسف قنديل : هناك فرق بين نص المعهد الأعلى للتوثيق ونص الجمعية التونسية والأردنية. فالأول يحدد عدد الأصوات لكل بلد في حين أن الثاني يحدد عدد الأصوات لكل جمعية ومؤسسة ، فعلينا أن نتبع أحد الأسلوبين .

د. وحيد قدورة : رداً على الأستاذ شعبان، أرى أنه إذا منحنا حق التصويت للأفراد فسنتجنى على المؤسسات والجمعيات لأننا سنضع الأفراد [وهم لا يحضرون كثيراً بصفتهم الشخصية في الاجتماعات] على قدم المساواة مع الفئة " أ " و " ب "

د. محمد فتحي عبد الهادي : حسمًا لهذا النقاش سنعرض النص الموجود ، مع تعديل الدكتور الزير ، على التصويت .

عبد الباقي الدالي : إن النقاش مفيد لأنه يتقدم بنا إلى الأمام وأود أن أكرر اقتراحي الذي قدمته في بداية الاجتماع المتمثل في طرح القضايا الرئيسة حول النظام الأساسي للاتحاد، على أن نبقي النقاط التي حصل حولها خلاف إلى المؤتمر التأسيسي القادم .

د. محمد فتحي عبد الهادي : نتيجة التصويت : ٢٦ صوتًا موافقًا على النص مقابل ٣ ويتحفظ ٦ . ننتقل إلى المادة الحادية عشرة .

عبد الكريم الأمين : لماذا ندعو المراقبين ؟

د. المنصف الفخفاخ : هم ممثلو اتحادات ومنظمات ذات اهتمام مشترك يحضرون اجتماعات الاتحاد الذي يقيم معهم علاقات تعاون .

د. أبو بكر الهوش : عندما انعقد مؤتمر وزراء الثقافة العرب بتونس في الشهر الماضي بعث المدير العام للمنظمة دعوة رسمية لأمين عام اتحاد الناشرين العرب لحضور المؤتمر بوصفه مراقبًا، لأن له علاقة بالتخطيط الثقافي . إنه من الحكمة استدعاء شخصيات مهمة في اجتماعاتنا للاستفادة منها .

د. عبد الجليل التميمي : هناك مكتبات ومؤسسات علمية أمريكية وأوربية تهتم بالكتاب العربي وتعاني من مشاكل فهرسته وتصنيفه ، وهي تود أن تحضر اجتماعات الاتحاد للاستفادة من تجارب وإنجازات الوطن العربي في هذا المجال .

د. محمد فتحي عبد الهادي: أعتقد أنه لا ضرر من الإبقاء على هذه المادة .

صالح بيزيد (صحافي) : أعتقد أن هناك غموض في استعمال كلمة مراقب والأفضل استعمال كلمة ملاحظ .

د. جاسم محمد جرجيس : أقترح الإبقاء على هذه المادة أولاً لتعزيز علاقات الاتحاد مع غيره من الاتحادات . ثانيًا أن المراقب له الحق في النقاش دون التصويت.

د. محمد فتحي عبد الهادي : إذن ننتقل إلى المادة الثانية عشرة .

محمد أحمد السنباني : حول النقطة الخامسة أقترح أن يتولى المنصب الشاغر الذي يليه في الانتخابات الأخيرة .

د. جاسم محمد جرجيس : هل يجوز أن ننص على تفرغ الرئيس لمهامه .

د. أبو بكر الهوش : إن الأمين العام لاتحاد الناشرين العرب يحصل على راتبه من وظيفته الأصلية مع تفرغه . نحن الآن لا نتمتع بميزانية ولا يمكن أن نصرف مرتبًا للرئيس والأفضل أن تنص اللائحة التنفيذية على ذلك .

د. محمد فتحي عبد الهادي : هل هناك اعتراض على تسمية أمين عام .

د. أبو بكر الهوش : إن وظيفة الأمين العام تأتي بعد الرئيس ، وهو الذي يتولى متابعة المهام تحت إشراف الرئيس .

د. عبد الجليل التميمي : هذه المسألة يتوقف عليها مصير الاتحاد . وانطلاقًا من تجربتنا في الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، لاحظنا أن الأمين العام هو المحرك الفعلي للفرع، في حين أن الرئيس لا قيمة له على الإطلاق وكنا رفضنا هذا التصور وغيرّنا النظام الأساسي وأعطينا للرئيس أهمية القرار ، ويتولى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار بالتنسيق مع الرئيس .

د. محمد فتحي عبد الهادي : هل ترون ضرورة إضافة بند حول السكرتير.

د. وحيد قدورة : في الفقرة الثانية : هناك إشكالية حول إعادة انتخاب المكتب التنفيذي لفترة ثانية وأقترح إضافة كلمة "متتالية" .

د. عبد الرزاق يونس : يجب تحديد عدد المرات التي يسمح فيها لأعضاء المكتب التنفيذي بالترشيح من جديد .

د. محمد فتحي عبد الهادى : أقترح أن نقترع على هذا المشروع بعد أن تمت مناقشته إذا كان جميع الحاضرين موافقين على هذا النص فلا داعي للتصويت.

عبد الباقي الدالي : هذا المشروع سيرسل مرة ثانية إلى الجهات المعنية .

د. محمد فتحي عبد الهادي : إن مسألة الإرسال تصبح من صلاحيات المكتب التأسيسي .

عبد الباقي الدالي : إني أعترض بصفة رسمية حتى على التسميات ، ليس

هناك مكتب تأسيسي هذا موقف عضو من أعضاء الاتحاد المزمع إنشاؤه . إن ما قمنا به هو إيجابي، لكن لا يحل محل نص رسمي ألتزم به وإذا صوّت فإنني سألزم نفسي لأن أكثر الجمعيات غائبة عن الساحة .

د. محمد فتحي عبد الهادي : إن الجمعيات لا تمثل كل شيء . فالاتحاد يهم المكتبيين والجمعيات والمؤسسات .

د. محمد بن حسن الزير : في الحقيقة أودّ أن أتحفظ بشدة على ما قاله السيد عبد الباقي الدالي، وهو كلام مفزع جدًا فهو يأمر بإرسال النص ويقرر بهذه الطريقة . من أعطى السيد عبد الباقي الدالي هذا الحق ؟ نحن اجتمعنا هنا لمناقشة المشروع، وهذا ما تم فعلاً. ونحن مسؤولون عن هذا العمل أمام أمتنا وأمام الله سبحانه وتعالى قبل ذلك . ثم يأتي أحدنا ويقول "نرسل ونفعل" وكأن له الوصاية المطلقة وله حق المصادرة على هذا الجمع المتخصص الذي ناقش وتعب وسهر وترك مصالحه وأهله وغير ذلك ثم تصدر الأوامر بكل بساطة ، هذه أمور مزعجة للغاية .

د. محمد فتحي عبد الهادي : شكرًا للدكتور الزير على هذا الحماس الذي يدل على تعب حقيقي .

يوسف قنديل : إنه الشعور الشديد بالمرارة أيضًا . إن كل هذه الجهود أعادتنا إلى الصباح وهو إن يتولى رئيس الجمعية التونسية للموثقين إعادة طرح ما اقترح في الصباح ، بعد كل هذا العناء وإذا كان الأمر كذلك فلماذا هذا النقاش والتعب . فلو يتم إرسال نص المشروع من جديد ربّما يأتي رئيس الجمعية الأردنية ليطالب بالإعادة كذلك، ونصبح في حلقة مفرغة .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : اتفقنا هذا الصباح على أن ننأى بالاتحاد عن أية جمعية حتى لا يقع فريسة لأية اتجاهات سياسية أو رسمية فيأتي السيد عبد الباقي ليقحم الجمعيات في هذا الاتحاد . ليحتفظ رئيس الجمعية التونسية بصوته وله الحق في ذلك . إن المعهد الأعلى للتوثيق لم يخف عزمه عن مناقشة فكرة الاتحاد وقد

كنا جميعًا على علم تام بأن الموضوع أدرج ضمن بنود هذه الندوة، وهذا مذكور على كل أوراق الندوة ، فليس هناك أي مبرر للتشكيك في شرعية الحاضرين الموجودين هنا وفي شرعية الاتحاد .

عبد الكريم الأمين : إن كل واحد منا جاء وهو يطمح في أن يرى مولد الاتحاد العربي للمكتبيين وأنا على ثقة تامة في أن السيد عبد الباقي الدالي والدكتور عبد الجليل التميمي كلاهما فرسا رهان في هذا الميدان وكلاهما حسن النية ويناضل في سبيل إنشاء الاتحاد . وإذا كانت الأعمال لا تأتي متكاملة ولكن وجودهما يعدّ إيجابيًا ويمكن فض كل الخلافات. أرجو من السيد الدالي وهو قد شارك في مناقشة نص مشروع الاتحاد، أن يتقبل ما توصلنا إليه بعد أن أدركنا الإعياء وأصبح التركيز عسيرًا علينا .

شعبان بن عاشور : أود أن أذكر بأني أمثل هيئة عربية فرنسية، وقد جئت رسميًا لأناقش مشروع النظام الأساسي للاتحاد العربي للمكتبيين وإذا فشلنا فإن في ذلك إساءة إلى سمعتنا .

د. عبد الجليل التميمي :أنا لم أرد التدخل البتة في مناقشة هذا اليوم ، إيمانًا مني بدقة هذه اللحظات واحترامًا لكل الآراء والاجتهادات ، وقد أردنا إفساح المجال لكل الزملاء لإبداء أرائهم واقتراحاتهم إيمانًا مني بقدسية الرأي الآخر حتى وإن كان مخالفًا لي . أنا أعتقد أن الأمة العربية أكثر ما تحتاج إليه احترام رأي الآخرين لأن في ذلك امتدادا لتقاليدنا الأصيلة .

عندما تسلمت مسؤولية إدارة المعهد الأعلى للتوثيق وأنا أحد المسؤولين في قطاع الأرشيف بالوزارة الأولى منذ ١٩٧٠ بعد ما درست لمدة ١٤ شهرًا بجامعة بتسبرج (Pittsburg)، وشاركت في دورات تدريبية أرشيفية بالأرشيف الوطني بباريس والأرشيف الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية كنت أعرف جيدًا هذا القطاع وقريبًا من هذه المهمة، وواكبتها عن قرب وأسهمت في تنشيطها بقدر المستطاع ، وكنت أعتقد جازمًا أن للمعهد الأعلى للتوثيق مهمة ربط المغرب بالمشرق على أساس التواصل المعرفي، وكان بجانبي الزميل عبد الباقي الدالي الذي كان عضوًا في

المجلس العلمي للمعهد وشارك في اتخاذ كل قراراتنا ومشاريعنا ، وكنت دوماً أقول إن هذا المعهد للمهنيين جميعاً، وباستطاعتنا أن نخلق أرضية جديدة للعمل المهني المكتبي وفتحنا المجال للإخوان العرب ليقولوا كلمتهم، وكذلك للعناصر المهنية الشابة.

إن ما ينقص قطاع المكتبات هو الحوار وقد شجعنا الحوار البناء، وأنتم بناة هذه الوحدة المعرفية . لقد طبقت هذا الأمر فعلاً رغم كل العراقيل ، ووجدت الدعم والتشجيع من كافة المسؤولين في الدولة ولا يستطيع أن يؤاخذني أحد عن التقصير .

نظراً لإشعاع المعهد الأعلى للتوثيق وقدرته على جمع شمل الأساتذة والمكتبيين الذين حضروا ندواتنا لأول مرة فقد اقترح الاخوان العرب العمل على إنشاء هذا الاتحاد ، وقد قبلنا ذلك واشتغلنا في إعداد مشروع النظام الأساسي للاتحاد ليلاً ونهاراً ، وطلبنا المساعدة من كل الإخوان . والاتحاد ليس وقفاً لأحد ونحن كلنا مسؤولون عن هذا الاتحاد انطلاقاً من هذه الفلسفة التي سماها زميلي عبدالباقي " بالفورة " ، نعم أنا أنادي بالفورة التي تتوج بعمل وبنشر وبإنتاج علمي وأكاديمي . لذا قمنا بمجهود كبير وجمعنا اللجان واتصلنا بالزملاء ودعوناهم . وأشكركم جداً على استجابتكم لدعوتنا . لقد تمت مناقشة المشروع بطريقة ديموقراطية وأسهم الجميع في هذا النقاش المهم والمفيد والدقيق في كثير من الأحيان وأقول لكم الآن : إن هذه الورقة مهنية ، فإذا وافقتم عليها فإني أطلب منكم إقرار مبدأ إنشاء الاتحاد العربي للمكتبيين كما أطلب منكم ، احتراماً للزملاء ألا يقع تشكيل هيئة ولكن أن يرجأ ذلك إلى نوفمبر المقبل ، حيث الندوة العربية الرابعة بالقيروان حول : (فنيات علم المكتبات) ، وحيث تجتمع الجمعية العامة لانتخابات المكتب التنفيذي للاتحاد بشكل نهائي، وهذا حرص مني على سلامة الصف الوطني والعربي وتفادٍ للارتجاجات والمشاكل .

د. محمد فتحي عبد الهادي : نمرّ إلى التصويت على اقتراح الدكتور التميمي ونبدأ بالنقطة الأولى المتعلقة بقيام الاتحاد ... النتيجة إيجابية مئة بالمئة . **إني أعلن رسمياً عن قيام الاتحاد العربي للمكتبيين وأخصائيي المعلومات بالقيروان وإقرار النظام الأساسي له** وهذا شرف للمهنيين وكل الحاضرين في هذا الحفل .نمر إلى النقطة الثانية.

د. أبو بكر الهوش : الحمد لله ، كان حلمنا أن يعلن عن قيام الاتحاد من

القيروان إحدى قلاع الثقافة الإسلامية . لنا شرف عظيم أن نكون مؤسسين له . وعليه مادمتم قد وافقتم بالإجماع على إنشاء الاتحاد ، فإنه أصبح من الضروري تشكيل اللجنة من الآن لأن الرؤية عربية وليست تونسية فقط .

د. عبد الجليل التميمي : أشكر الدكتور الهوش على حرصه على تشكيل اللجنة وأطلب منه أن يأخذ في الحسبان بعض المعطيات، وحرصاً منا على تأمين مسيرة الاتحاد في المستقبل فإني أرى وجوب تأجيل انتخاب المكتب التنفيذي .

عبد الباقي الدالي : إني لا أشاطر الدكتور خليفة حول الجمعيات فهي الإطار الأمثل للمهنيين ومن الغريب أن نسلب حقها في التأسيس . من هذا المنطلق فإني لا أسمح لأي واحد مهما كان عطاؤه مالياً وأدبياً أن ينصب نفسه وكيلاً علي وعلى المهنة .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : إن الأستاذ الدالي ينصب نفسه وصياً علينا جميعاً ، إني أضم صوتي لصوت الدكتور الهوش :إن من حق الحاضرين الذين أسسوا الاتحاد أن تنبثق منهم لجنة لإعداد المؤتمر القادم .

د. محمد فتحى عبد الهادي : نواصل جلستنا بعد الاستراحة .

محمود صاري : إني أمثل مؤسسة جزائرية وتوجد اتفاقية تعاون علمي بين تونس والجزائر، أقترح إضافة كلمة علمية إلى " الاتحاد منظمة مهنية " لرفع مستوى هذا الاتحاد وبذلك في كل مرة حين يجتمع الاتحاد تكون الفرصة لعقد مؤتمر علمي إلى جانب مناقشة المسائل المهنية وأقترح أن تخصص الندوة القادمة لتشكيل اللجنة وأوجه في الأخير نداء أخوياً إلى المعهد الأعلى للتوثيق والجمعية التونسية للموثقين للتعاون وتفادي النزاع ، خاصة وأن لهم إرادة وعزيمة لتأسيس الاتحاد وأقترح عليهما الاشتراك في تنظيم الندوة المقبلة .

د. محمد فتحى عبد الهادى : أمامنا اقتراحان : انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي في الندوة القادمة التي يعدها المعهد والجمعية ، ثم تشكيل لجنة من الآن لإعداد الندوة القادمة من أجل تأسيس المكتب الدائم

د. محمد بن حسن الزير : لا أريد مصادرة رأي محمود صاري، إلا أنني لا أتفق معه على تأجيل انتخاب المكتب بعد أن وفقنا في الإعلان عن قيام هذا الاتحاد

بعد أن تأخر ذلك كثيراً ، وقد طلب في السابق من عدة جمعيات أن تعد مشاريع الاتحاد ، والآن والحمد لله وقد اجتمعنا في تونس التي ترمز إلى الإشعاع العلمي والثقافي ونجحنا في إنشاء الاتحاد لا أرى أي مبرر للتأجيل والتأخر في وقت الانطلاق للعمل

محسن عقير : إني أهيب بكم أن يقف الاتحاد على أساس متين وأدعوكم لمواصلة عملكم .

د. جاسم محمد جرجيس : نخشى أن يكون الوليد كسيحاً لقد انتظرنا عدة سنوات لانشاء الاتحاد ولا ضير في انتظار بضعة أشهر لانتخاب المكتب، ولكن ليس هناك مبرر لتأجيل ذلك، أقترح تشكيل مكتب تنفيذى مؤقت على غرار الحكومات المؤقتة ، لمدة ستة أشهر لإعداد الندوة القادمة .

يوسف قنديل : أضم صوتي لبقية الإخوة العرب في إنشاء لجنة لمتابعة تأسيس الاتحاد ، ويمكن من الآن توزيع طلبات الانتساب للاتحاد . ولا أرى مبرراً للتأجيل . إذا كان الأمر مزعجاً للإخوة التونسيين فإن هناك أقطاراً عربية أخرى ترحب وتتمنى أن تحتضن الاتحاد ، ولكننا نريد أن يبقى الاتحاد بتونس لأنه ولد بتونس .

ربيع البنوري : أهنئ كل الحاضرين بهذا الحدث العظيم . لدي ملاحظتان الأولى : لا نريد أن نهمّش هذا الاتحاد ولا أن نذيل به مؤتمراً علمياً ، وأقترح تخصيص مؤتمر خاص لتأسيس الاتحاد الثانية : يجب دعوة كل الأطراف المعنية في المؤتمر التأسيسي .

شعبان بن عاشور : أرجو أن يوضع حد لهذه الاقتراحات وإلا فلن ننتهي .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : اسمحوا لي بأن أكون قاسياً ، إذا فشلنا في هذه الليلة فسوف " تحتقرنا " الأجيال القادمة ، لي رجاء حار وهو ألا نؤجل شيئاً ، نريد أن نختصر في الكلام . لا نريد أن يقع هذا الاتحاد فريسة اختلافات شخصية أو محلية . إذا فشل الإخوة التونسيون في الوصول إلى اتفاق فلتستضف دولة عربية أخرى هذا الاتحاد . يجب أن نحسم الموقف هذه الليلة : أن يقوم مكتب تنفيذي

للاتحاد ، وإما أن تقوم لجنة محايدة بدون أعضاء تونسيين لإعداد هذا المؤتمر بتونس .

د. أبو بكر الهوش : يجب اختيار مقر الاتحاد من الآن .

د. محمد فتحي عبد الهادي : أطرح على التصويت الاقتراحات التالية :

١- تشكيل المكتب التنفيذي للاتحاد

٢ - اختيار لجنة لإعداد مؤتمر قادم يتم في أثنائه انتخاب المكتب التنفيذى الدائم .

٣ - عقد مؤتمر تأسيسي .

د. محمد ناصر السويدان : بالنسبة للاقتراح الثاني أضيف أن من مهام اللجنة اتخاذ الخطوات اللازمة نحو انتخاب المكتب التنفيذى .

د. جاسم محمد جرجيس : تعديل للاقتراح الأول : تشكيل المكتب التنفيذي المؤقت لمدة سنة .

عبد الباقي الدالي : أريد أن أنبه إلى نقطة مهمة حول تشخيص الخلاف بين التونسيين وهو أن أصل الخلاف ينطلق من المبادئ . وهو أن الجمعية التونسية ترفض إنشاء اتحاد عربي بدون جمعيات مكتبية . أما عن الأسباب التي تدفعني لطلب تأجيل تأسيس الاتحاد فهي عدم حضور كل الجمعيات المكتبية وعدم احترام الطرق القانونية رغم أن الجمعيتين التونسية والأردنية كانتا سباقتين في إعداد مشروع النظام الأساسي إلا أن الإمكانات المادية حالت دون تنظيم المؤتمر التأسيسي . إني لا أقبل بأن تأخذ المعاهد الجامعية مكان الجمعيات في عملية التأسيس .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : أضاف الأستاذ الدالي سنداً جديداً لكي نرفض أن يقوم الاتحاد في كنف جمعية فقد قال بالحرف الواحد إنه لم تكن هناك جمعية قادرة على تبني الاتحاد . إن الجمعية التي لا تقوى على تأسيس الاتحاد مادياً لا ينبغي أن تأتي وتقطف الثمرة بعد أن نضجت .

د. عبد الجليل التميمي : أقترح تشكيل لجنة عربية تهيئ للمؤتمر القادم

لانتخاب المكتب التنفيذي الدائم . وأعلن عن عدم ترشيحي لهذا المكتب .

د. محمد عبد الهادي : أطرح الاقتراحين للتصويت :

- إنتخاب مكتب تنفيذي مؤقت لمدة سنة واحدة .
- تشكيل لجنة تهيئ للمؤتمر القادم ولانتخاب المكتب التنفيذي .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : أنا لا أرى تناقضاً بين الاقتراحين فالمكتب التنفيذي المؤقت هو لجنة .

عبد الكريم الأمين : بما أن مقر الاتحاد بتونس فإني أقترح تشكيل لجنة على أن يتخلى المعهد الأعلى للتوثيق والجمعية التونسية للموثقين عن الترشيح لعضويتها

د. محمد فتحي عبد الهادي : من سيستضيف هذه اللجنة ومن سيموّل عملها ؟

د. أبو بكر الهوش : أقترح تعهد الجانب التونسي استضافة الاجتماع أو أن يتعهد بلد عربي آخر من الآن بذلك مثل الأردن أو العراق .

محمد بشير اليعقوبي : إن الإخوة التونسيين بذلوا جهداً كبيراً لعقد هذا الاجتماع . فلماذا لا نتجاوز كل العقبات لتشكيل لجنة تضم كل الزملاء العرب لإعداد المؤتمر القادم بتونس لانتخاب المكتب التنفيذي .

د. محمد ناصر السويدان : إن استبعاد المعهد والجمعية لا يخدم القضية وأرى العكس أي حضور هذين الطرفين في اللجنة أو المكتب .(في هذه الاثناء انسحب الأستاذ عبد الباقي الدالي رئيس الجمعية التونسية للموثقين من الاجتماع . كما تخلى الدكتور محمد فتحي عبد الهادي عن رئاسة الاجتماع لفائدة الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة) .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : علينا احترام الأجيال القادمة وإذا لم يؤسس الاتحاد اليوم، فلن يؤسس بعد ذلك . إن المكتب التنفيذي المؤقت هو تماماً مثل اللجنة فلنكسب الاتحاد الشرعية بتكوين المكتب التنفيذي المؤقت .

د. عبد الرزاق يونس : أقترح ترشيح الأسماء .

يوسف قنديل : أقترح على المشاركين إزالة الجفوة بين التونسيين مع مواصلة النقاش

بشير اليعقوبي : باسم الوفد الجزائري أقول إننا غير مخوّلين للانتخاب . ولذا أفضل تكوين لجنة

د. شعبان عبد العزيز خليفة : إن الاختلاف شكلي في التسمية .

د. جاسم محمد جرجيس : لنبتعد عن المجاملات ولنسمي الأشياء بأسمائها . لننتخب المكتب التنفيذي ونترك لتونس مقعدين بما فيه الرئاسة وهذا تكريم لها لأنها دعت لإنشاء الاتحاد .

د. شعبان بن عاشور : إن انسحاب الأستاذ الدالي مؤلم جداً ، إني أمثل هيئة أجنبية محايدة . وأرجوا أن يعود الوفاق بين الاخوة التونسيين حتى تبقى صورة الاتحاد ناصعة .

رضا بوقرة : إن الجمعيات لها دور في الاتحاد وأرجو أن تكون الجمعية التونسية حاضرة في الاتحاد . أدعو إلى تنقية الأجواء بين الأطراف التونسية وإلى تشكيل لجنة .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : لي صيغة غير مهذبة للخروج من المأزق : تعيين أعضاء المكتب التنفيذي دون انتخاب ، عضوان من تونس ود. أبو بكر الهوش ويوسف قنديل ود. ناصر السويدان ود. جاسم محمد جرجيس ود. فتحي عبد الهادي أو د. نبيلة خليفة جمعة .

د. عبد الرزاق يونس : إن الأسماء التي ذكرها د. شعبان قد قدمتها ثلاث دول عربية على ورقة وقد ورد فيها اسم د. شعبان خليفة إلا أنه تواضعا منه ، فضل ترشيح زميله .

د. شعبان عبد العزيز خليفة : لا نحدد المناصب في المكتب المؤقت .

وقد تم بعد ذلك انتخاب المكتب التنفيذي المؤقت والى القارىء نص النظام الأساسي له.

النظام الأساسي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

الفصل الأول
الانشاء والتسمية

المادة الأولى :

١ - تنشأ في الوطن العربي منظمة مهنية وعلمية تسمى " **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات** " ويكون مقرها أية عاصمة عربية تقرها الجمعية العامة، ويشار إليه فيما بعد بعبارة : الاتحاد.

الفصل الثاني
الأهداف والصلاحيات

المادة الثانية :

يعمل الاتحاد على تحقيق الأهداف الآتية :

١ - تعزيز علاقات التعاون بين الجمعيات والمؤسسات المكتبية في الوطن العربي.

٢ - العناية بالتراث العربي المكتوب والسمعي البصري الموزع في كل مكان والتعريف به .

٣ - المساعدة على الارتقاء بالمهنة والرفع من منزلتها .

٤ – إعداد وتشجيع البحوث العلمية والدراسات في مجال المكتبات والمعلومات وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية المتخصصة.

٥ – السعي في تحسين مستوى التعليم بمؤسسات إعداد وتأهيل المكتبيين وأخصائيي المعلومات.

٦ – العمل على توحيد المصطلحات في مجال المكتبات والمعلومات .

٧ – السعي في استصدار الأنظمة واللوائح المتعلقة بالمكتبات ومؤسسات المعلومات.

٨ – المساهمة في إصدار الأدلة المتخصصة وإعداد أدوات وركائز العمل الأساسية .

٩ – تشجيع قيام الجمعيات الوطنية للمكتبيين وأخصائيي المعلومات في الأقطار التي لم تؤسس فيها بعد.

١٠ – اصدار دورية مهنية متخصصة تكون لسان حال الاتحاد .

١١ – التعاون مع المنظمات العربية والدولية والتي لها علاقة بأهداف الاتحاد .

الفصل الثالث

العضوية

المادة الثالثة :

١ – يمكن أن يكون عضواً في الاتحاد الأفراد والهيئات الآتية :

– فئة " أ " = جمعيات المكتبيين وأخصائيي المعلومات في البلدان العربية.

– فئة " ب" = المكتبات ومؤسسات المعلومات وأقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات.

– فئة " ج" – المكتبيون المؤهلون أو من تتوافر لديهم خبرة في مجال المكتبات والمعلومات لا تقل عن خمس سنوات .

- فئة " د" - أ عضاء الشرف .

٢ - يمكن أن يكون عضواً شرفيًا في الاتحاد كل من قدم خدمة جليلة في حقل المكتبات.

المادة الرابعة : شروط العضوية :

١ - تقدم طلبات العضوية إلى المكتب التنفيذي الذي يبت فيها طبقًا لأحكام المادة الثالثة من هذا النظام .

٢ - يشترط في الأعضاء من فئة أ ، ب ، ج ، تسديد مبلغ مالي مقابل انتسابهم للاتحاد وتلغى عضوية كل من لم يف بهذا الالتزام خلال سنتين متتاليتين شريطة أن يقع إشعاره بذلك قبل ثلاثة أشهر من الإلغاء على أن يستعيد عضويته تلقائيًا حال تسديد التزاماته المتخلفة .

٣ - يحق للجمعية العامة أن توقف عضوية أي عضو من الأعضاء في حالة الإساءة لسمعة الاتحاد أو الإخلال بأحكام نظامه الأساسي ، ويحق للعضو الذي أوقفت عضويته الاعتراض على الفصل والدفاع عن نفسه أمام المكتب التنفيذي الذي يرفع توصياته فيما بعد إلى الجمعية العامة للبت النهائي في الأمر.

٤ - لكل عضو الحق في الانسحاب من الاتحاد ويكون الانسحاب نافذ المفعول ابتداءً من موفى ديسمبر (كانون الأول) من السنة التي تم خلالها إعلام رئيس الاتحاد بالانسحاب ، وعلى العضو المنسحب الإيفاء بجميع التزاماته الأدبية والمالية نحو الاتحاد إلى تاريخ الانسحاب .

الفصل الرابع

الهياكل التنظيمية

المادة الخامسة :

يتكون الاتحاد من جمعية عامة ومكتب تنفيذي وأمانة عامة ولجان عمل .

الفصل الخامس

الجمعية العامـة

المادة السادسة :

تتألف الجمعية العامة للاتحاد من الأعضاء الأصليين المشار إليهم بالفقرة الأولى في المادة الثالثة .

المادة السابعة :

١ – تعدّ الجمعية العامة السلطة العليا للاتحاد فهي التي تسطر سياسته العامة وتحدد برنامج نظامه، على ضوء مقترحات المكتب التنفيذي أو الأعضاء وتحدد ميزانية الاتحاد .

٢ – تنظر وتتخذ ما تراه من القرارات فيما يلي :

– التقارير والتوصيات التي ترفعها إليها اللجان عن المهام التي كلفت بإنجازها من طرف المكتب التنفيذي .

– تقرير الأمين العام وتقرير أمين المال عن نشاط الاتحاد خلال دورات الجمعية العامة .

– الشؤون المكتبية وكل القضايا المطروحة في جدول الأعمال

– مقترحات حول تعديل النظام الأساسي واللوائح التنفيذية .

٣ – تنتخب رئيس الاتحاد وأعضاء المكتب التنفيذي .

٤ – تقر ميزانية الاتحاد وتحدد مبلغ الاشتراك السنوي للأعضاء .

المادة الثامنة - الإجراءات :

١ – تجتمع الجمعية العامة مرة كل ثلاث سنوات في دورة عادية وتجتمع في دورة استثنائية بناءً على طلب ثلثي أعضاء الاتحاد أو بطلب من المكتب التنفيذي.

٢ – تفوض الجمعية العامة للمكتب التنفيذي صلاحية تحديد تاريخ ومكان انعقاد دوراتها العادية والاستثنائية .

٣ – تنتخب الجمعية العامة رئيساً ومقرراً لها في أول كل دورة .

المادة التاسعة – النصاب :

١ – يكتمل نصاب الجمعية العامة بحضور أغلبية الأعضاء الذين وفوا بالتزاماتهم نحو الاتحاد ولا تقل مدة عضويتهم عن ثلاثة أشهر.

المادة العاشرة – التصويت :

١ – لا يحق التصويت إلا للأعضاء الذين توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها بالمادة التاسعة .

٢ – يتمتع كل بلد عربي بثلاثة أصوات .

– صوتان للفئة " أ "

– صوت واحد للفئة " ب "

وإذا لم توجد في البلد العربي جمعية مكتبيين فيكون للفئة " ب " في هذا البلد الأصوات جميعها .

٣ – في حالة وجود عضوين من فئة " أ " من البلد نفسه يقع تقاسم الصوتين بينهما وإذا تجاوز عدد الأعضاء اثنين يكون اللجوء إلى تصويت داخلي بينهم، ويسند الصوت حسب الأغلبية أما في حالة حصول التعادل بين هؤلاء يعاد التصويت مرة ثانية وإذا لم يفض إلى أغلبية يعدّ الصوت لاغياً.

٤ – في حالة وجود أكثر من عضو من فئة " ب" من البلد نفسه يقع اللجوء إلى الإجراء نفسه المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة .

٥ – تتخذ الجمعية العامة قراراتها بالأغلبية من الأعضاء الحاضرين الذين لهم حق التصويت .

المادة الحادية عشرة - الملاحظون :

- يجوز لرئيس الاتحاد بعد استشارة المكتب التنفيذي أن يدعو أشخاصًا أو مؤسسات من غير الأعضاء لحضور اجتماعات الجمعية العامة بصفة ملاحظين .

الفصل السادس
المكتب التنفيذي

المادة الثانية عشرة :

١ - يدير الاتحاد مكتب تنفيذي يتكون من سبعة أعضاء ، وهم :

- رئيس
- نائب رئيس
- أمين عام
- أمين مال
- ثلاثة أعضاء

٢ - تنتخب الجمعية العامة رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم لمدة واحدة فقط .

٣ - يجوز للجمعية العامة إعفاء المكتب التنفيذي من مهامه على أن يكون القرار بأغلبية أصوات الحاضرين .

٤ - يتولى المكتب التنفيذي توزيع المهام على أعضائه .

٥ - في حالة وفاة أو استقالة أي عضو من أعضائه يتولى المكتب التنفيذي تعيين عضو مكانه للمدة الباقية .

المادة الثالثة عشرة - الوظائف :

يتمتع المكتب التنفيذي بكافة السلطات الإدارية باستثناء ما يكون منها ضمن صلاحيات الجمعية العامة :

١ - يتولى إعداد جدول أعمال الجمعية العامة ومشروع ميزانية الاتحاد وبرامج نشاطه .

٢ - يتولى متابعة تنفيذ برامج العمل التي أقرتها الجمعية العامة .

٣ - يجوز له تفويض بعض سلطاته إلى رئيسه أو عضو آخر من أعضائه .

٤ - يقوم بتشكيل اللجان التي يرى وجوبها لتنفيذ مهامه وتكون مسؤولة لديه .

٥ - يجوز له أن يدعو أفراداً أو ممثلين عن هيئات لحضور اجتماعاته بصفة استشارية إذا رأى ذلك ضرورياً لتنفيذ مهامه .

٦ - ينظر في قبول طلبات العضوية في الاتحاد .

٧ - يتولى الرئيس أو من يفوضه من أعضاء المكتب التنفيذي توقيع العقود بما يخص عمليات البيع والشراء للممتلكات والإيجار .

المادة الرابعة عشرة : الإجراءات :

١ - يجتمع المكتب التنفيذي مرة واحدة على الأقل كل عام ويحدد المكتب زمان ومكان الاجتماع ويجوز له أن يعقد اجتماعاً استثنائياً بناء على دعوة من الرئيس أو بطلب من أغلبية أعضائه .

٢ - يحرر محضر الجلسة لكل اجتماع ويوقع من طرف الرئيس والأمين العام وتوزع محاضر الجلسات على الأعضاء خلال شهر من تاريخ عقد الاجتماع.

المادة الخامسة عشرة - النصاب :

١ - يكون النصاب القانوني لاجتماعات المكتب التنفيذي أربعة أعضاء .

٢ - تتخذ القرارات بالأغلبية وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .

الفصل السابع
الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة :

١ – الأمانة العامة هي الجهاز الإداري للمكتب التنفيذي ووظيفتها تتمثل في تنفيذ قرارات الجمعية العامة والمكتب التنفيذي وذلك تحت إشراف الأمين العام .

٢ – يوافق رئيس الاتحاد على تعيين الموظفين الذين يحتاج إليهم لتسيير أعمال الأمانة العامة ضمن حدود الميزانية المقررة .

٣ – تتولى الأمانة العامة إدارة جميع ممتلكات الاتحاد .

الفصل الثامن
الجمعية العامة

المادة السابعة عشرة – الموارد :

يعتمد الاتحاد في تمويله على الموارد التالية :

١ – رسوم اشتراك الأعضاء التي تحددها الجمعية العامة بناء على توصية المكتب التنفيذي.

٢ – عائدات الخدمات والأنشطة التي يقوم بها الاتحاد .

٣ – الهبات والمنح المشروعة والموارد الأخرى اعتماداً على قرار من المكتب التنفيذي.

المادة الثامنة عشرة :

١ – يتولى المكتب التنفيذي مسؤولية تنفيذ الميزانية بعد مصادقة الجمعية العامة عليها .

٢ – تبدأ السنة المالية في ١ يناير (كانون الثاني) وتنتهي في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) من كل عام .

٣ – يقدم أمين المال إلى المكتب التنفيذي تقريراً سنوياً عن الحسابات العامة الختامية .

الفصل التاسع
اللوائح الداخلية

المادة التاسعة عشرة :

تضمن التفصيلات الخاصة بالعمل الداخلي للاتحاد في لوائح داخلية تقرها الجمعية العامة بناء على توصية المكتب التنفيذي .

الفصل العاشر
تعديل النظام الأساسي

المادة العشرون :

١ – يمكن تعديل النظام الأساسي أو حل الاتحاد باقتراح من المكتب التنفيذي أو من ثلث الأعضاء .

٢ – يقوم المكتب التنفيذي بإبلاغ الأعضاء بالاقتراح قبل ستة أشهر من موعد اجتماع الجمعية العامة التي ستبحث في الاقتراح .

٣ - لا يجوز اتخاذ قرار بشأن الاقتراح إلا بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الاتحاد الأصليين.

٤ - إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين في الاجتماع يقل عن ثلثي الأعضاء تدعى الجمعية العامة إلى اجتماع آخر خلال عام واحد يتم فيه اتخاذ القرار بشأن الاقتراح بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين حيث لا تكون هناك حاجة للنصاب القانوني .

٥ - في حالة حل الاتحاد تصفى أمواله وفق الطريقة التي تقررها الجمعية العامة، وذلك حسب نظام تصفية أموال الجمعيات المعمول به في دولة المقر .

توصيـــات

الندوة العربية الأولى للمعلومات حول

التكشيف والتصنيف بمراكز المعلومات العربية

٦ - ٩ /٧/١٤٠٨هجري الموافق لـ ٢٣-٢٦/ ٢ /١٩٨٨م

زغــوان - الحمـامـات

نظم الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات الندوة العربية الأولى للمعلومات حول "التكشيف والتصنيف بمراكز المعلومات العربية " بزغوان الحمامات (تونس) للمدة من ٦ إلى ١٤٠٨/٧/٩ هـ الموافق ٢٣ إلى ٢٦ / ٢ /١٩٨٨. وقد شارك في الندوة أساتذة وخبراء ومسؤولون في قطاع المكتبات والمعلومات في تونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق وقطر والكويت ومصر والجماهيرية الليبية وممثلون عن المنظمات العربية والإقليمية ، وقد تمت خلالها مناقشة عشرين بحثًا تناولت المحاور الأساسية المعروضة.

١- تطبيقات المكتبات ومراكز المعلومات العربية في مجال التكشيف والتصنيف.

٢ - دراسة وتقييم لغات التوثيق.

٣ - عرض تصور لإعداد خطة عربية للتصنيف ومكانز عربية ومتابعة تنفيذ مشروع القائمة العربية الموحدة لرؤوس الموضوعات.

٤- التكشيف الآلي واللغة العربية.

وعلى مدى تسع جلسات علمية، ناقش المجتمعون الأبحاث المقدمة وانتهوا إلى التو صيات التالية :

١- وضع المعايير والمواصفات العربية الموحدة للتكشيف والتصنيف، والاسترشاد بالمعايير والمواصفات الدولية المعروفة مع الأخذ في الحسبان خصوصيات المواد الثقافية العربية وحاجة الباحث العربي والعمل على الالتزامبها.

٢ – تنظر الندوة بارتياح إلى ما تحقق من مجهودات في مجال إعداد المكانز العربية المتخصصة واستخدامها وتدعو المنظمات والهيئات الإقليمية لاستكمال أو إعداد مثل هذه المكانز في مجالات تخصصاتها . كما تثنى الندوة على مجهودات مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على وجه الخصوص بإعداده (مكنز الجامعة) وتدعو مراكز المعلومات والمكتبات العربية للإفادة منه .

٣ – تقدر الندوة مجهودات بعض مراكز المعلومات والمكتبات العربية المتخصصة في إصدارها للكشافات التي تغطي بعض الدوريات العربية وتدعو المراكزالمتخصصة في المجالات المعرفية الأخرى إلى أن تحذو حذوها في إعداد كشافات تحليلية تغطي مجالات اختصاصاتها.

٤ – دعوة مراكز المعلومات وجمعيات المكتبات والمعلومات في الوطن العربي إلى إعداد كشافات تحليلية لأوعية المعلومات العربية بشكل عام والنتاج الفكري العربي على وجه الخصوص المنشور في الدوريات .

٥ – التخطيط للخدمات الببليوغرافية بشكل عام والخدمات التكشيفية على وجه الخصوص تخطيطاً علمياً سليماً على مستوى القطر الواحد ، وعلى مستوى الوطن العربي لتحقيق نتائج أفضل في مجالات التكشيف .

٦ - الإعداد المهني والأكاديمي المنظم للعاملين في حقل التكشيف والتصنيف عن طريق الدراسة الأكاديمية في معاهد وأقسام علم المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية أو عن طريق التدريب وتنظيم الدورات المتخصصة .

٧ - الدعوة إلى تعميم استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمليات التكشيف والتصنيف وغيرها من العمليات الفنية لضمان السرعة والدقة العالية في التعامل مع أوعية المعلومات العربية واسترجاع أفضل البيانات في تلك الأوعية خدمة للباحث والمستفيد العربي .

٨ - دعوة مراكز المعلومات والمكتبات العربية إلى دعم منتجي الكشافات التحليلية لأوعية المعلومات العربية ، وذلك عن طريق اشتراك تلك المؤسسات بالكشافات التي تصدر بشكل مستقل وتعميم الفائدة منها عن طريق الإعلام بها وتيسير استخدامها للمستفيدين .

٩ - نشر الوعي بين المستفيدين والباحثين العرب بأهمية الكشافات وخدمات التكشيف عن طريق استخدام وسائل الإعلام المتعددة وإقامة الندوات والمحاضرات للتعريف بها وتعزيز وسائل الإفادة منها .

١٠ - حث المؤلفين والناشرين وجمعيات المكتبات والمعلومات على ضرورة إعداد كشافات للكتب التي يقومون بإصدارها .

١١ - يوصي المشاركون الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالعمل على نشر وقائع هذه الندوة إثراء للنتاج الفكري العربي في مجال التكشيف والتصنيف .

١٢ - الاستمرار في عقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية بشكل دوري في التكشيف والتصنيف وغيرهما من الخدمات الفنية .

١٣ - مواصلة المجهودات العربية لإيجاد نظام تصنيف عربي يفي بحاجات وخصوصيات اللغة العربية وآدابها والتاريخ العربي الإسلامي .

١٤ - يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر والتقدير إلى السلطات المحلية بولاية زغوان على ما أبدته من حسن رعاية وضيافة ورفادة أسهمت في إنجاح هذه الندوة .

١٥- كما يوجه المشاركون أسمى آيات الشكر والتقدير إلى **الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ومركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات** على إقامتهم لهذه الندوة وتأمين سبل إنجاحها.

الكتـــاب :

- تعد المعلومات اليوم دعامة أساسية من دعائم التنمية في المجتمع المعاصر، إذ تعتمدها المؤسسات والأفراد في عمليات التخطيط والإدارة واتخاذ القرارات والقيام ببحوث علمية وغيرها من الأنشطة.

- وبالرغم من هذه الأهمية القصوى للمعلومات فإن المجتمع العربي لازال يعيرها عناية غير كافية الأمر الذي يفسر النقص الحاصل في عدد المكتبات وعدد المتخصصين، وأيضًا تدني مستوى خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز

- التوثيق العربية التي تعاني من جملة مشاكل لا تزال تعيق إسهامها في عملية التنمية، فالقضايا الفنية، مثلاً، لم تجد حلولاً توحدها، إذ استمرت الاختلافات في أساليب الفهرسة والتصنيف لأوعية المعلومات العربية، فتعددت قوائم رؤوس الموضوعات العربية وأنظمة التصنيف وغيرها من لغات التوثيق.

- لذلك ستسعى ندوتنا إلى الإسهام في دراسة هذه القضايا وذلك بتقييم لغات التوثيق المستعملة عندنا، وإعداد تصوّر لنظام تصنيف عربي ومكانز عربية، ومتابعة مشروع القائمة العربية الموحدة لرؤوس الموضوعات، وكذلك دراسة قضية استخدام التكنولوجيا في مجال المعلومات وبالتحديد في عملية التكشيف.

د. وحيد قدورة

ISBN 9960-00-007-9

ردمك ٩٩٦٠-٠٠-٠٠٧-٩